الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي / سرت

كلية الآداب والتربية

قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا

مدى ملائمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل الليبي

"دراسة ميدانية على عينة من خريجي جامعة التحدي بمدينة سرت"

مقدمة لاستيفاء متطلبات درجة التخصص العالي (الماجستير) في علم الاجتماع

إعداد الطالبة / سليمة سالم عبد الهادي

إشراف :-
الأستاذ الدكتور/ لوجلي صالح الزوي

العام الجامعي / 2006-2007 إفرنجي

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي ـ سرت

كلية الآداب والتربية　　قسم علم الاجتماع

"مدي ملائمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل الليبي "

"دراسة ميدانية على عينة من خرجي جامعة التحدي ـ سرت"

إعداد :ـ سليمة سالم عبد الهادي.

توقيع

.....

.....

.....

أعضاء لجنة المناقشة:ـ

1- د. لوجلي صالح الزوي .

2- د. عبد الله عامر الهمالي.

3- د. محجوب عطية القاندي.

يعتمد

أ.د. زحمة ابوبنينة عبد السلام

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب بالكلية

يعتمد

أ. حمد أحمد الحاج

أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

صدق الله العظيم

سورة هود الآية (88)

الإهداء

إلى من ربياني وطوقاني بالحب والحنان وحرصا على الأخذ بيدي نحو العلـم والمعرفة ، وشجعاني على مواصلة دراستي ، والتحصيل العلمي نحو شاطئ الأمان .

(إلى والدي الكريمين)

إلى من تشوق وحرص على تواجده معي في مثل هذا اللحظات ، وعلمني معنى الحياة ، ولكن شاء القدر أن يفارقنا .... إلى روحه الطاهرة راجية من الله أن يتقبله برحمته ، ويسكنه فسيح جناته .

(إلى روح أخي الطاهرة أحنيش)

(إلى أخي العزيز خيري ... وأخواتي العزيزات)

إلى كل من مد لي يد العون طول فترة إنجاز هذا البحث : الأساتذة وزملاء الدراسة.

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل الدكتور : لوجلي صالح الزوي لما بذله من جهد وما قدمه لي من عون في سبيل كتابة هذا البحث فقد كان لنصائحه وتوجيهاته عظيم الأثر للخروج بمستوى هذه الدراسة على الوجه العلمي الصحيح .

كما أشكر أساتذتي في قسم علم الاجتماع بكلية الآداب والتربية بجامعتي التحدي وقار يونس والسادة أمناء المكتبات العامة والموظفين العاملين بالمكتبة المركزية بجامعتي قار يونس والفاتح لما قدموه لي من عون ومساعدة .

كما لا يفوتني أن أشكر **الدكتور/ رجب محمد حجازي ، والأستاذة / فوزية الواسع** على جهودهم التي بذلوها في مراجعة أجزاء الدراسة لغوياً .

وأخيراً وليس أخراً كل الشكر والاحترام إلى الزملاء في قسم علم الاجتماع، وأخص بالذكر **الأستاذ / يوسف أمحمد صالح ، والأستاذة / محظية محمد غيث** وكل من أسهم في إنجاز هذه الدراسة وختاماً أسأل الله التوفيق والسداد أنه نعم المولى ونعم النصير .

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
قائمة الجداول	هـ
المقدمة	1
الفصل الأول : موضوع الدراسة	5
تحديد مشكلة الدراسة	6
أهمية الدراسة	6
أهداف الدراسة	7
تعريف المفاهيم والمتغيرات بالدراسة	8 ــ 13
الدراسات السابقة	14
أولاً : الدراسات المباشرة	14
ثانياً : الدراسات غير المباشرة	25
تقييم الدراسات السابقة	30
فروض الدراسة	32
الفصل الثاني : دور التعليم في تنمية المجتمع	33
تمهيد	34
التعليم وعلاقته بالتنمية	34
نحو إستراتيجية جديدة للتعليم من أجل العمالة والتنمية	43
دور التعليم في التنمية البشرية	45
الأهمية الاقتصادية للتعليم	53
مداخل نظرية لدور الجامعة في التنمية	60
نظرية رأس المال البشري	62

نظرية التحديث 64

الفصل الثالث : تاريخ التعليم في ليبيا 66

تمهيد 67

1 – نشأة وتطور التعليم الجامعي(التعليم في العهد العثماني 1835ـ 1911) 68

أ – التعليم التقليدي في العصر العثماني 68

ب – التعليم الحديث في العصر العثماني 69

2 – التعليم الحديث في عصر الاحتلال الإيطالي (1911ـ1943) 72

3 – التعليم في عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية (1943- 1951) 75

4 – التعليم في عهد الاستقلال 77

التعليم بعد قيام ثورة الفاتح 1969 80

التعليم الجامعي (تمهيد) 80

ب- واقع التعليم الجامعي في ليبيا وتطوره الكيفي والكمي 88

ج – أهداف التعليم الجامعي في ليبيا 90

د – أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا 96

1- قدرة الجامعات على استعاب الطلبة 96

2- قدرة الجامعات على تقديم تعليم عالٍ يتلاءم مع متطلبات المجتمع والتنمية 97

3- قدرة الجامعات على التكيف مع التغيرات السريعة التي تحدث في طبيعة المهن 99

4- قدرة الجامعات على التعامل مع مشاكل التمويل والموارد المتاحة 100

5- قدرة الجامعات على القيام بوظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع 101

6- قدرة الجامعات على إحداث نوع من التوازن بين متغيرات الكم والكيف في التعليم العالي. 102

هـ – التحديات المستقبلية للجامعة 102

الفصل الرابع : تطور سوق العمل في ليبيا وحجم العمالة 105

تمهيد 106

أولاً : واقع سوق العمل 106

ثانياً : واقع العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا 108

1 – انخفاض مساهمة مخرجات التعليم الجامعي في سوق العمل 108
2– التركيز الوظيفي لمخرجات التعليم العالي في قطاع الخدمات. 110
3– استحواذ القطاع العام على مخرجات التعليم الجامعي. 111
4 – التركيز الجغرافي في مخرجات التعليم الجامعي بسوق العمل. 112
5 – القصور في توظيف وتوزيع مخرجات التعليم الجامعي من الإناث 113
الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية 117
تمهيد 118
أولاً : نوع الدراسة ومنهجها 118
ثانياً : مجالات الدراسة 119
ثالثاً : إجراءات المعاينة 119
1 – تحديد إطار العينة 119
2 – وحدة العينة 120
3 – نوع العينة وحجمها 120
رابعاً : أداة جمع البيانات 120
خامساً : جمع البيانات 123
سادساً : التعامل مع البيانات 123
الفصل السادس : عرض وتحليل النتائج 124
تمهيد 124
أولاً : التحليل الوصفي 124
ثانياً : التحليل الثنائي (اختبار الفروض) 144
الفصل السابع : النتائج والتوصيات 157
النتائج : 158
أولاً : النتائج العامة 158
ثانياً : نتائج اختبار الفروض 161
التوصيات 165
الخلاصة 166

الملاحق 168
استمارة الاستبيان 169
المراجع 176
الملخص باللغة الإنجليزية 3 ـ 1

قائمة الجداول

ت	العنـــــوان	رقم الصفحة
1	يوضح عدد المدارس والمدرسين والطلاب بمدينة طرابلس سنة 1902	70
2	يوضح عدد المدارس في ليبيا عام 1939 – 1940ف	75
3	تطور التعليم الثانوي في ليبيا من عام 1948/47 حتى عام50 / 1951 ف	77
4	تطور عدد المدارس الثانوية والتلاميذ من عام 52 – 1953 إلى عام 62 – 1963 ف	79
5	يوضح عدد الجامعات الليبية ومقارها وعدد طلابها وأعضاء هيئة التدريس بها وسنة تأسيسها في العام الجامعي 1989– 1990ف	82
6	عدد الجامعات الليبية ومقارها وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بها في العام الجامعي 98 – 1999ف	83
7	عدد الجامعات ومواقعها في العام الدراسي 2003 – 2004ف	86
8	يوضح التوزيع العددي والنسبي للأفراد القوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع	109
9	يوضح مخرجات التعليم العالي للسنوات 2001 – 2004ف	110
10	توزيع مخرجات التعليم العالي بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية	111
11	التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب القطاع والنوع	112
12	الملتحقين بالجامعات وفق التخصص والجنس	113
13	إحصائية بعدد الخريجين لعام 1994 – 1995ف	114
14	يوضح عدد الخريجين تبعاً لكل قطاع	119
15	توزيع المبحوثين حسب النوع	125
16	توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية	125
17	توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية	126
18	توزيع المبحوثين حسب سنة التخرج	126
19	توزيع المبحوثين حسب الكليات التي تخرجوا فيها	127
20	توزيع المبحوثين حسب كل قسم الذي تخرج فيه	127
21	توزيع المبحوثين حسب الدرجة العلمية	128
22	توزيع المبحوثين حسب الوظيفة التي يعملون بها	129
23	توزيع المبحوثين حسب التحاقهم بالجامعة	129
24	توزيع المبحوثين حسب اختيارهم للتخصص	130
25	توزيع المبحوثين حسب حصولهم على الوظيفة مباشرة بعد التخرج	131

26	توزيع المبحوثين حسب الطرق التي تحصل بها على الوظيفة	131
27	توزيع المبحوثين حول التعليم الجامعي وارتباطه بسوق العمل	132
28	توزيع المبحوثين حول آرائهم عن العمل الحالي وملاءمته مع التخصص الجامعي	133
29	توزيع المبحوثين حسب إجابتهم سؤال هل التخصص الجامعي الذي يحصل عليه من التخصصات المطلوبة في سوق العمل	133
30	توزيع المبحوثين حسب اختيارهم لأسباب التحاقهم بهذا العمل	134
31	توزيع المبحوثين حول الدراسة الجامعية وإذا كانت كافية للإعداد المهني	135
32	توزيع المبحوثين عن أهم الصعوبات التي واجهتهم أثناء الدراسة الجامعية	135
33	توزيع المبحوثين حول عمل المرأة والرجل ومتطلبات سوق العمل	136
34	توزيع المبحوثين حول ما إذا كانت الجامعة قادرة على توفير الخريجين حسب حاجة سوق العمل	137
35	توزيع المبحوثين حول ما إذا كانت دراستهم بالجامعة زودتهم بالجوانب النظرية أكثر من الجوانب العملية	137
36	توزيع المبحوثين حول ما إذا كانت ظروف العمل تختلف تماماً عن الخبرات التي مررت بها في الدراسة الجامعية	138
37	توزيع المبحوثين حول الدراسة في الجامعة والمهارات التي يحتاجها العمل	139
38	توزيع المبحوثين حول مواضيع الدراسة الجامعية لاتساير التطورات الحديثة في مجال العمل	139
39	توزيع المبحوثين عن إجاباتهم إذا كان لايحتاج العمل إلى التخصص الذي أتاحته دراسته الجامعية	140
40	توزيع المبحوثين حول طرق التدريس في الجامعة بالاستفادة التامة من محتوى مواد الدراسة	141
41	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في الدراسة وفرصة التدريب العملي الكافي قبل العمل .	141
42	توزيع المبحوثين حسب آرائهم محتوى المقررات التي تقدمها الجامعة لاتخدم كافة متطلبات العمل	142
43	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن كثرة عدد المقررات لاتمكنهم من الاستفادة الكاملة بما جاء فيها	143
44	توزيع المبحوثين حول الدراسة الجامعية ومهارات التعليم الذاتي	143
45	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن الدراسة الجامعية لم تزودهم بقاعدة علمية تكفي للتكيف مع احتياجات العمل	144
46	العلاقة بين الدرجة العلمية وحل مشكلات سوق العمل	145
47	العلاقة بين الدرجة العلمية للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل	146
48	العلاقة بين الدرجة العلمية للمبحوثين وحاجة سوق العمل	147
49	العلاقة بين التخصص العلمي للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل	148
50	العلاقة بين التخصص العلمي للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل	149
51	العلاقة بين التخصص العلمي للمبحوثين وحاجة سوق العمل	150

العلاقة بين الدراسة الجامعية والإعداد المهني وحل مشكلات سوق العمل	151
العلاقة بين الدراسة الجامعية والإعداد المهني للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل	152
العلاقة بين الدراسة الجامعية والإعداد المهني للمبحوثين وحاجة سوق العمل	153
العلاقة بين النوع وحل مشكلات سوق العمل	154
العلاقة بين النوع ومتطلبات سوق العمل	155
العلاقة بين النوع وحاجة سوق العمل	156

مقدمة

يعتبر التعليم الجامعي بصفة عامة من أهم الموضوعات التي تناولها البحث الاجتماعي والتربوي ، فتشير بعض الأدبيات التي تناولت التعليم العالي بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص ، إلا أن الجامعات هي إحدى وأهم مؤسسات التعليم في المجتمع المعاصر ، وتعتبر أعلى درجات السلم التعليمي ، وتؤكد الأدبيات أيضاً على أن عدم توفير هذا التعليم يعتبر انتقاصاً لهذا السلم ، ولتكافؤ الفرص ولتلبية احتياجات سوق العمل من الخبراء والمتخصصين ذوي القدرات الفعلية والكفاءة العلمية العالية سواء في الجوانب التقنية والإدارية والاجتماعية أوالاقتصادية أو غيرها لابد من الاهتمام بالتعليم الجامعي (1).

كما يعد التعليم الجامعي أحد مقومات الأمن القومي للمجتمع الليبي وكنقطة بداية لأي إصلاح في المجتمع ، باعتبار أن الجامعة تعد من أهم التنظيمات في المجتمع ، وهي التي تعد أفراد مؤهلين ومدربين على مختلف المهن والتخصصات ،ولذلك أصبحت مناقشة وبحث أمور التعليم الجامعي وقضاياه عملية مستمرة في كل من الدول النامية والمتقدمة في ظل التغيرات السريعة في عالمنا المعاصر .

فتعدد مؤسسات التعليم الجامعي ووضوح أهدافه وتنوع وظائفه لصالح المجتمع يعتبر معياراً للنمو والتقدم ، عليه فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى بعض التدخلات للتنسيق بين أهداف التعليم ، وكذلك تهيئة المواطن للقيام بعمل معين من خلال التخصص في مجال هذا العمل ودراسته ، حيث أن حصوله علسى العمل المناسب يتوقف على نجاحه في هذا التخصص ، ونظراً لأن العمل أصبح يشكل المصدر الرئيسي لدخل المواطن ، فإنه من الضروري توفر الفرص الوظيفية للدارس بما يتناسب مع تخصصه ، حيث يرتبط ذلك بالتنسيق بين حاجة سوق العمل والجامعات. فعلى سبيل المثال :ـ نلاحظ أن التعليم الجامعي كان في فترة السبعينيات يضم ما يزيد على الثلاثين مليوناً من الشباب في العالم ، وجد ثلثهم في جامعات البلاد المتقدمة ، بينما وجد الثلث الباقي في جامعات البلاد النامية على

---

(1) عوض سليم خليفة ، التعليم الجامعي وسوق العمل ، ندوة التعليم العالي ، جامعة قار يونس ، من الفترة 10 ، 4/12/ 2005ف ، ص (1) .

الرغم من أنه حيث العديد من البلاد النامية تفوق بعدد سكانها أضعاف سكان البلاد المتقدمة (1) .

وفي هذا دلالة واضحة لمعنى التقدم وأبعاده ، وما قطعته الدول والمجتمعات من أشواط بعيدة في مجال التعليم ، وما تملكه من رصيد ضخم من معرفة مما يؤدى إلى ضخامة الإنتاج وجودة نوعيته وتحقيق الرفاهية والتقدم(2) .

إن تحقيق التوافق بين متطلبات سوق العمل وتسهيل مهمة حصول الخريج الجامعي على العمل هو أمر يتطلب التنسيق الدائم والمستمر بين جانبي المعادلة : أي مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل ، ولهذا فإن هذه الدراسة ستسعى للتعرف على المشكلات التي تواجه عملية التوفيق بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجة سوق العمل الليبي من هذه التخصصات. (مشكلة الجوده/انتاج المعرفة وتعليم الطلاب- سوق العمل الجوده والتميزوالكفاءة الداخلية والخارجية)

وقد بدأ المهتمون بمرحلة التعليم الجامعي من رجال التربية والمهتمين بشؤون التعليم واختصاصي المناهج وخبراء استراتيجيات التعليم بإعادة النظر فى شكل مضمون التعليم ، وتحديد نظمه ومحتوياته وبرامجه وطرائقه ، حتى يستطيع أن يخدم أهدافه ومخرجات التعليم التي تزود المجتمع بالكفاءات والخبرات العلمية من معلمين وأطباء ومهندسين وغيرهم ، وفي ضوء ذلك يمكن القول إن دراسة مشكلات التعليم وتحدياته في ليبيا هو أمر لايقل أهمية عن معالجة وبحث مشكلات التنمية الاقتصادية ، فالتعليم الجامعي مازال بحاجة إلى رؤى ومنظورات شاملة تسهم في بلورتها تخصصات علمية كثيرة منها: علم الاجتماع الذي يستطيع من خلال نظريات وطرق بحثه أن يسهم فى إدراك واقع التعليم الجامعي ومشكلاته ، حتى يمكن النهوض بهذا الواقع التعليمي.

ووفقاً لتصور (تالكوت بارسونز) فإنه يمكن اعتبار الجامعة نسقاً فرعياً يرتبط بالأنساق والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ، كما تعتبر الجامعة المؤسسة العلمية الأكاديمية التي تزود سوق العمل بالتخصصات والموارد البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع ، فالجامعة من وجهة نظره تعتبر التنظيم الأم لكل التنظيمات الأخرى (3) .

---

(1) سعيد إسماعيل علي، شجون جامعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1999 ، ص 31 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 31 .

(3) عوض سليم خليفة ، التعليم الجامعي وسوق العمل ، مرجع سابق ، ص 1.

والنظام التعليمي في الجماهيرية شأنه شأن الأنظمة التعليمية في الأقطار العربية، يواجه تحديات ومشاكل مختلفة تفرضها طبيعة العصر التي تتصف بالتفجر المعرفي والثورة التقافية والتدفق المفرط في المعلومات ، ولمواجهة التحديات والمشاكل لابد أن يتصف النظام التعليمي بالفاعلية والمرونة الوظيفية والمعاصرة[1].

وقد أشار (فتحي سرور) في كتابه تطوير التعليم في مصر إلى أهم هذه المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي[2] :

1- عدم الاستقرار على تحديد فلسفة واحدة للتعليم العالي والجامعي .

2- نقص في الموارد المتاحة للتعليم الجامعي وتطوره الكمي والكيفي تجاه خدماته.

3- ضخامة حجم الكثافة الطلابية في الجامعات .

4- عدم كفاية نظام القبول في الجامعات بدرجة مطلوبة .

5- عدم فعالية أدوات العملية التعليمية الجامعية سواء من حيث النظام الدراسي أو من حيث وسائل التعليم المتبعة .

وتختلف الدراسة الحالية عما سبقها من دراسات وبحوث اهتمت بالتعليم الجامعي ؛ وذلك لكونها تحاول معرفة العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ونوع التخصصات أي تخصصات الدراسية في مجال العمل في مدينة سرت ، إلى جانب اهتمامها بالمشكلات والتحديات التي تواجه الخريجين في حصولهم على فرصة عمل تناسب تخصصه ، وقد تم تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول على النحو الآتي:ـ

الفصل الأول : حيث تمت فيه مناقشة الإطار العام للدراسة من حيث تحديد مشكلة الدراسة وتوضيح أهمية دراستها وتحديد أهدافها ، كما أوضحت أهم المفاهيم والمتغيرات المستخدمة فيها ثم عرض الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع

---

(1) عبد القادر أحمد صالح ، التعليم الجامعي ودوره في إعداد القوى العاملة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2003 ، ص4 .

(2) أحمد القليش وآخرون ، التعليم العالي في ليبيا ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، 1998 ، ص 168 .

الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر لنصل بذلك إلى الفروض التـــي تـــود هـــذه الدراسة التحقق منها.

الفصل الثاني : وهو عبارة عن مدخل نظري للدراسة حيث أكدت الباحثة فيه على دور التعليم في المجتمع ، ويشير إلى أن التعليم يمثل قضية تنموية مهمة ، وذلـــك لدوره المهم في إحداث التنمية البشرية والاقتصادية وبالتركيز على أهم النظريات المتمثلة في نظرية رأس المال البشري ونظرية التحديث.

أما الفصل الثالث : ــ

تناول نشأة التعليم الجامعي في ليبيا منـــذ العهـــد العثمـــاني ، الإيطـــالي ، الفرنسي ، والتعليم في وقتنا الحاضر ، وأهداف التعليم الجامعي ، وواقع التعلـــيم الجامعي ، وأهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي .

وتناول الفصل الرابع : واقع سوق العمل في ليبيا ، والعلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل من حيث التركيز على القوى العاملة في ليبيـــا ، وتطـــوره الكمي والكيفي .

وتناول الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية ، حيث تم تحديد نـــوع الدراســـة الميدانية ، وإجراءات المعاينة ومنهجها وتحديد نوع العينة وحجمها ، وأدوات جمع البيانات المتمثلة في استمارة الاستبيان ومجالات الدراسة .

وتناول الفصل السادس : تحليل البيانـــات وتفـــسيرها ، والمعالجـــة الإحـــصائية واختبار الفروض .

وتناول الفصل السابع : النتائج العامة للدراسة والتوصيات التي تفيـــد المهتمـــين بقضية التعليم الجامعي في ليبيا.

الفصل الأول

موضوع الدراسة

تحديد مشكلة الدراسة :ـ

بالنظر إلى سوق العمل الليبي نجد أن هناك بطالة بين الخـريجين الجـدد تصل إلى نحو 10% عند الجامعيين وفق نتائج تعداد 1995 ف ، علماً بأن غالبية الباحثين عن العمل هم من خريجي كليات العلوم الاجتماعيـة والإنـسانية ، فـي الوقت الذي مازالت معه الحاجة ماسة إلى خريجي الكليات العملية والطبية[1].

ومن هنا تأتي فكرة هذا البحث نتيجة لما تتعرض له الجامعة ومؤسـسات التعليم العالي من انتقادات حول تدني جودة ونوعية المخرجات من ناحية ، وعدم مواءمة هذه المخرجات مع متطلبات التنمية في مدينة سرت ، وبـالرغم مـن أن للجامعة عدة وظائف ، فإن مشكلة البحث تتركز حول العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل وتوجيه الاهتمام إلى أهمية هذا التعليم فـي تـوفير التخصـصات المختلفة التي تساهم في تغذية سوق العمل بالكفاءات المطلوبة ، الأمر الذي يدعو إلى المبادرة لدراسة هذه المشكلة .

ولذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على هذا التساؤل الآتي :ـ

ـ هل تتجاوب مخرجات التعليم الجامعي مع حاجات المجتمع بشكل عام وحاجات سوق العمل بشكل خاص من النواحي الكمية والنوعية .

أهمية الدراسة :ـ

إن أهمية الدور الذي يلعبه التعليم الجامعي في إعداد وتـوفير القـوى العاملة فى المجتمع ، تجعل من الضروري أن يكون هذا الدور موجهاً نحو تلبيـة حاجات المجتمع ، وخاصة تلك التي يحددها سوق العمل والتي مـن الممكـن أن تزداد قوتها مستقبلاً ، حيث تعمل على تعليم المواطنين على ممارسة الكثير مـن المهن فى ظل ما يتطلبه سوق العمل من أعمال تعتبر قوام التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية في البلاد وكذلك التعرف على الأسباب التـي تحـول دون تحقيـق التوافق بين مخرجات هذا التعليم مع ما يتطلبه سوق العمل في مدينـة سـرت ، بالإضافة إلى أن أهمية هذه الدراسة تركز على تحقيق التنسيق بين مـستوى أداء الخريج الجامعي لمهام هذه الوظيفة ، وكذلك التعرف على المشكلات التي يواجهها

---

[1] عبدا لقادر أحمد صالح ، التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة ، مرجع سابق ، ص7 .

خريجو التعليم الجامعي عند بدء مشوار البحث عن العمل ، وكذلك التعرف عن أسباب عدم ملائمة أعداد هؤلاء الخريجين لمتطلبات قطاعات العمل والتوظيف وخاصة فيما يتعلق بإعدادهم أثناء دراستهم الجامعية .

حيث تؤكد هذه الأسباب أهمية دراسة هذا الموضوع ، كما سوف تُبرز الدافع الرئيسي وراء القيام بهذه الدراسة.

أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى معرفة مدى التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل والعوامل التي تسهم في ذلك ، ولكي نتمكن من تحقيق هذا الهدف ، لابد من صياغة الأهداف الفرعية الآتية :-

1- التعرف على الواقع الحالي للتعليم الجامعي في ليبيا .

2- التعرف على أهمية دور التعليم في تنمية المجتمع ، وخاصة التعليم الجامعي.

3- التعرف على واقع سوق العمل في ليبيا .

4- إبراز أهم التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي في ليبيا ، وما يتخذ من تدابير لمواجهتها .

5- التعرف على العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا وسوق العمل من الناحية الكمية والكيفية .

6- التعرف على مستوى أداء خريجي جامعة التحدى وحاجتهم للتدريب ،والعوامل التي تساهم في عدم ملائمة خريجي جامعة التحدي لمتطلبات سوق العمل.

7- القيام بدراسة ميدانية لمعرفة مدى مساهمة الجامعة في إعداد وتوفير القوى العاملة والمؤهلة ، ومدى التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي في جامعة التحدى ومتطلبات سوق العمل في مدينة سرت .

8- الخروج بنتائج يمكن الاستفادة منها في البحوث والدراسات اللاحقة .

تعريف المفاهيم والمتغيرات : -

1- مفهوم التعليم :

يعتبر التعليم ركناً أساسياً من أركان المعرفة ، وقد تعددت تعريفاته في المعاجم فعرف في المعجم الموجز للمصطلحات التربوية بأنه توجيه السلوك

الإنساني باتجاه غاية ، ووفق نظام معين يستند علي الأساليب والأدوات المختلفة للمعرفة والثقافة والآداب والعلوم[1].

أما هيئة القوى العاملة فقد عرفت التعليم بأنه مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تنمية المعرفة والقيم الاجتماعية والمعنوية والأخلاقية والفهم المطلوب للسير في مختلف دور الحياة ، وليس مجرد معرفة أو مهارة متعلقة بمجال محدد في نشاطها، ويهدف التعليم إلى مد الصغار والراشدين بالوسائل الأساسية التي تساعدهم على تنمية فهمهم للتقاليد والأفكار التي تؤثر في المجتمع الذي يعيشون فيه ، والتي تمكنهم من اكتساب المعارف والمهارات[2].

التعليم العالي : يعتبر أهم مصدر لإعداد الكوادر المتخصصة وهو أعلى مرحلة في التعليم العام وهو الجهود والمراكز المرتبطة بها، ويتضمن ثلاثة مستويات : يتمثل المستوى الأول في التعليم الفني الذي بموجبه يتخرج الطلبة بعد تكملتهم لسنتين دراسيتين أو ثلاث سنوات من المعاهد العليا بعد المرحلة الثانوية، يحصلون بعدها على شهادة الدبلوم العالي للدخول في الحياة العملية ككوادر فنية في مختلف التخصصات الصناعية ، الإدارية ، الزراعية ، الاجتماعية والصحية، أما المستوى التعليمي الثاني فهو التعليم في الجامعات وكلياتها العلمية والإنسانية والاجتماعية ويحصل الطلبة بعد قضاء(4-7) سنوات حسب طبيعة الدراسة على شهادة الليسانس أو البكالوريوس في مختلف التخصصات ، أما المستوى الثالث فهو الحصول على الشهادة العليا والتي تعقب مرحلة التعليم الجامعي الأولى ، ويحصل الطلبة في الدراسات العليا على ثلاثة أنواع من الشهادات هي الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات[3].

أ ــ التعليم الجامعي :ــ هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يمتد من انتهاء المرحلة الثانوية بشعبها المتعددة ، وأنماطها المختلفة وحتى نهاية المرحلة العليا التي ينتهي بنهايتها السلم التعليمي الرسمي في جميع نظم التعليم العالمية وتمتد المرحلة الجامعية في معظم النظم التعليمية الدولية من سن الثامنة عشرة وحتى

---

[1] ميرغني رفع الله أحمد ، المعجم الموجز في المصطلحات التربوية، دار البحوث العلمية ، الكويت ،1983 ، ص 42.

[2] أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات القوى العاملة : التخطيط ــ التنمية ــ الاستخدام ــ مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984ف

[3] سعيد إسماعيل علي ، التعليم الجامعي في الوطن العربي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1987، ص135 .

سن الثانية والعشرين تقريباً ، مع وجود بعض الحالات القليلة التي تزيد مدتها عن ذلك أ وتقتصر[1].

كما يعرف بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يتم داخل الجامعات بوصفها مؤسسات تعليمية ينتقل إليها الفرد ليحصل على الشهادة الجامعية ، وتقوم الجامعات بدور هام في العملية التنموية وهو تأهيل القوي البشرية تأهيلاً عالياً وكافياً لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

ب ــ مفهوم مخرجات التعليم الجامعي : ــ هو انطباق كمية مخرجات التعليم الجامعي ومواصفاتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أي مدى تمكين النظام التعليمي الجامعي من إعداد القوى العاملة المدربة المطلوبة لتحقيق التنمية بجميع أنواعها[3] .

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن أن نخلص إلى تعريف إجرائي للتعليم الجامعي بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يأتي بعد مرحلة الدراسة الثانوية ، والتي تستغرق مدة الدراسة بها أربع إلي سبع سنوات ، يحصل بعدها الطالب على شهادة جامعية تؤهله للالتحاق بالحياة العملية.

2) سوق العمل :ــ

وهو مفهوم اقتصادي في الأساس الذي يعرف بأنه المكان الذي يتفاعل فيه العرض والطلب.

والتعليم الجامعي يعتبر المصدر الرئيسي للموارد البشرية ذات الكفاءة العالية فى مختلف التخصصات ، كما أن هناك مجالات كبيرة في سوق العمل تحتاج إلى أعداد كبيرة من خريجي التعليم الجامعي في مجالات كثيرة ، مثل: مجالات التدريس ، المحاماة ، أعمال المصارف ، والحاسب الآلي ، والسياحة الفنادق والتحليلات المعملية الكيميائية الطبية والهندسية[4].

---

(1) أحمد النقيش وآخرون ، التعليم العالي في ليبيا ، مرجع سابق ، ص7 .

(2) محمد زكى الشافعي ، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة بيروت العربية ، 1971،ص15 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ص 15 .

(4) عوض سليم خليفة ، التعليم الجامعي وسوق العمل ، مرجع سابق ، ص4 .

كما يعرف الدكتور " علي الحوات " سوق العمل :ـ بأنه هـو مجموعـة فرص العمل الفعلية المتاحة للراغبين فيها مما تقع أعمارهم مابين سن 15 وسـن 65 ، وهي ما تعرف بسن الإنتاج أو فئة القوى المنتجة في المجتمع(2).

ويؤكد هذا التعريف على وجود علاقة ارتباطية بين التعليم بـصفة عامـة والنمو الاقتصادي ، حيث يسهم التعليم في النمو الاقتصادي مـن حيـث تـوفير القـوى البشرية التعليمية الماهرة اللازمة ، كما أن النمو الاقتصادي يساعد مـن ناحية أخرى على التوسع في التعليم وزيادة الكفاءة الإنتاجية ورأس المال للمستثمر وتحسين مستوى الموارد البشرية(3).

كما تعرفه اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمال " بأنه المكان الذي يتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف " وأنه المكان الذي يبحث فيه أصحاب الأعمال عن العمل " ، وهو المجال العام الذي نجد فيه أنواعـاً عديـدة لظروف العمل التي تؤثر وتوجه خلاله العلاقات المختلفة للعمل والتوظيف وأحوال عرض العمال وطلبهم والاختلافات البيئية في الأجور والاختلاف فـي سـاعات العمل وغير ذلك من ظروف تشغيل العمال(4).

أ) الوظيفة :ـ هي مجموعة من العمليات والواجبات التي يكلف بأدائها فرد واحد فقد يكون بالمؤسسة مثلاً أربع وظائف للكاتب على الآلة الكاتبة ويشغل كل وظيفة منها كاتب معين ، وعلى هذا الأساس فإن أي مؤسسة تتضمن عدداً من الوظـائف يعادل عدد اثنين من العاملين مع افتراض شغل جميع الوظائف (5).

وعُرفت أيضاً بأنها عمل يشغله الإنسان لدى إنسان آخر أو لدى مـصلحة حكومية أو شركة مساهمة وتكون في الغالب كتابية أو إدارية(6).

ب) العمل :ـ هو ما يقوم به الإنسان من نشاط إنتاجي سواء كان في شكل مهنـة أو حرفة أو وظيفة.

---

(2) علي الحوات ، دراسات في التنمية الاجتماعية قضايا وطموحات ، مكتبة طرابلس العلمية والعالمية ، ليبيا ، ط1، 1994 ف ، ص 84 .

(3) عوض سليم خليفة ، مرجع سابق ، ص 7 .

(4) أحمد زكي بدوي، علاقات العمل في الدول العربية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985 ،ص8

(5) انتصار مسعود محمد ، التعليم والمهنة كمتغيرات اجتماعية وعلاقتهما بمكانة الفرد المكتسبة في المجتمع الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس ، قسم علم الاجتماع ، 2000 ، ص22 . .

(6) زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع المهني ، دار الفكر العربي ، بدون تاريخ نشر ، ص78 .

وبالتالي فإنه يقصد بالعمل مجموعة من المهام المتشابهة والواجبات بالدرجة التي يمكن معها تغطيتها جميعاً في وقت واحد ، فمثلاً عمل السكرتارية يشمل استخدام الآلة الكاتبة والنسخ والاختزال والاستقبال .....الخ(1).

وبناءً على ذلك فإن مصطلح العمل يمكن أن يطلق على كل نوع من النشاط الذي يزاوله الفرد الراشد ويقضي فيه جزءاً معيناً ومستمراً في مواعيد محددة من وقته ، فالإنسان لا يعمل لمجرد الحصول على الأجر أو لمجرد الحصول على الطعام ، وإنما العمل بجانب ذلك لإشباع مجموعة من الحاجات الاجتماعية والتي تؤدي إلى الإشباع المهني.

3) مفهوم التنمية :-

هناك تعريفات عديدة لمفهوم التنمية ، ونظراً لأن مفهوم التنمية من المفهومات التي يتم تناولها في هذه الدراسة من حيث علاقة التعليم الجامعي بعملية التنمية ومن حيث طبيعة الدور التنموي للجامعة في المجتمع ، لذا أصبح من الضرورة التعرف على هذا المفهوم من خلال إلقاء الضوء على تعريفات الباحثين السابقين لهذا المفهوم.

وعلى سبيل المثال لقد عرف " نبيل السمالوطي " التنمية هي عملية تغير موجهة يتحقق عن طريقها إشباع حاجات الفرد ، وتستهدف تطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأفراد وتشجعهم على تقبل الجديد وإكسابهم المعلومات النافعة والقيم اللازمة للعمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم لدى العمل الإنمائي من الداخل(2).

أيضاً يشير " محمد الجوهري " إلى أن التنمية هي عملية تغير ثقافية دينامية وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين ، وترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أفراد المجتمع في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك الانتفاع بنتائجه وثمراته أي أن

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 78 .

(2) نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 ، ص101 .

التنمية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صـــالح الكـــل ، خاصـــة تلـــك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم(1).

وفي ضوء ذلك يمكن تقديم تعريف إجرائي للتنمية بما يتناسب مع الدراسة الحالية وهو على النحو الآتي :ـــ

التنمية هي عملية تغير منشود وشامل في كافة البناء الاجتماعي للمجتمع ، من أجل رفاهية الفرد ، وتحسين المـــستوى الاقتـــصادي والاجتمـــاعي للـــبلاد ، وتقتضي هذه العملية إعداد أفراد المجتمع مهنياً وثقافياً وسياســـياً للمـــشاركة فـــي إحداث هذا التغير الشامل للمجتمع ، وهذا ما يحـــدث إلا عـــن طريـــق التعلـــيم ومؤسساته المختلفة.

---

(1) محمد الجوهري ، علم اجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف القاهرة ،1978 ، ص ص 144 ــ 145 .

أهم المتغيرات في الدراسة :ـ

أولاً : المتغيرات المستقلة

المتغير المستقل هو المتغير الذي يؤدى إلى التغيرات في قيم المتغير التابع

1ـ **الدرجة العلمية** :ـ وهو يتمثل في المؤهل العلمي الذي تحصل عليه المبحوث بعد تخرجه في الجامعة وهو (ليسانس ـ بكالوريوس) .

2 ـ **نوع التخصص** : ـ وهو يتمثل في التخصص الذي كان يدرس به المبحوث أو المبحوثة ، وهو يتمثل في مجموعة من الكليات :ـ

أ ـ كلية الآداب والتربية : وهو يتمثل في مجموعة من التخصصات قسم الاجتماع ـ قسم الفلسفة ـ قسم التاريخ ـ قسم الجغرافيا ـ قسم الإعلام ـ قسم اللغة العربية ـ قسم اللغة الإنجليزية .

2ـ كلية العلوم : وهى تتمثل في قسم الرياضيات ـ قسم الكيمياء ـ وقسم الأحياء .

4ـ **كلية الزراعة** :قسم تربة ومياه ـ قسم إنتاج نبات ـ وقسم إنتاج الحيوان.

3ـ **كلية القانون**

5ـ **كلية الهندسة** : وهى تتمثل في قسم الهندسة المدنية ـ قسم هندسة اتصالات وقسم الهندسة الكهربائية .

6ـ **كلية الطب**: كلية الطب البشرى ـ وكلية طب الأسنان.

3 ـ **الدراسة الجامعية** :ـوهى المرحلة الجامعية التي يدرس فيها الطالب والتي تمتد من 4 إلى 7 سنوات ، ويحصل من خلالها الطالب على المؤهل العلمي .

4ـ **النوع** :ـ وهو يتمثل في الجنس أي فرص عمل المرأة وفرص عمل الرجل .

ثانياً :ـ المتغيرات التابعة :ـ وهو النتيجة المتوقعة من المتغير المستقل وتتمثل في متطلبات سوق العمل متمثلة في :ـ

أ ـ مشكلات سوق العمل :ـ وهو وجود عجز في بعض التخصصات المتمثلة في المهندسين والأطباء وتخصصات أخرى ، كذلك عدم وجود فرص عمل مناسبة وفقاً لتخصص الخريج .

ب ـ حاجة سوق العمل:ـ وهو حاجة سوق العمل لبعض التخصصات كالأطباء والمهندسين والمعلمين وقد تتبع بعض التخصصات الجامعية الأخرى كالعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية.

4 ـ **الوظيفة** : ويقصد بها المهنة التي يعمل بها المبحوثين بعد تخرجهم سواء أكانت وظيفة إدارية وتشمل(محاسبة ـ فنية معمل ـ سكرتيرة) أو وظيفة مهنية(معلمة ـ طبيبة ـ مهندسة) .

الدراسات السابقة :ـ

قامت الباحثة بالإطلاع على العديد من الدراسات التي ترى لها علاقة مباشرة بموضوع البحث الحالي ، حيث تم الاطلاع على رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث ، والدراسات والدوريات العلمية والعربية.

وبالتالي فإن الباحثة ستركز على هذا النوع من الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث الحالي والتي سيتم عرضها وهي كالآتي : ـ

أولاً : الدراسات التي لها صلة مباشرة بالدراسة الحالية :ـ

1ـ دراسة عبد الله السيد عبد الجواد بعنوان : (التخطيط للتعليم العالي في جمهورية مصر العربية ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،جامعة أسيوط ، مصر ، 1980 ف)[1].

وهدفت الدراسة إلي :

1ـ دراسة النمو في عدد المقيدين بالتعليم العالي والجامعي ، ونمو عدد المقبولين بالجامعات وعدد الخريجين ، ومدي ارتباط ذلك بالنمو في أعضاء هيئة التدريس والإنفاق علي التعليم الجامعي .

2ـ بيان وظيفة التعليم العالي والجامعي الاقتصادية والاجتماعية ، ودراسة دور الجامعات النظرية والعملية في هذه الوظيفة .

3ـ وضع نموذج خطة للتعليم الجامعي ، مع بيان مدي ارتباطها بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

---

(1) عبد الله السيد عبد الجواد ، التخطيط للتعليم العالي في جمهورية مصر العربية ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، 1980 ف

حيث بلغ حجم العينة "531" طالباً، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالتحليل التاريخي ، كما استخدم طريقة البرمجة الخطية كمدخل تخطيطي لبناء نموذج الخطة.

وكان من نتائج هذه الدراسة ما يأتي : ـ

1 ـ بالنسبة لأهداف التعليم العالي : أظهرت النتائج أن الوظيفة البحثية المتمثلة في أجراء البحوث وإعداد الباحثين احتلت المرتبة الأولى في أهداف التعليم الجامعي ويليها أعداد القوي البشرية المتخصصة اللازمة للقوى العاملة ،وكذلك الهدف الخاص بالحفاظ على التراث الثقافي ونقله للطلاب.

2 ـ بالنسبة للقبول في التعليم العالي : أظهرت النتائج ضرورة التخطيط للتعليم العالي على أساس قبول الأعداد اللازمة لسد احتياجات التنمية ، والتركيز عليها وإتاحة الفرصة للكليات الفريدة باختيار طلابها ، وتشكيل لجنة مهمتها البحث عن الوسائل الكفيلة بتوجيه الطلاب نحو التخصصات المناسبة لقدراتهم.

3 ـ بالنسبة للخريجين والقوي العاملة : كانت النتيجة توزيع الخريجين حسب الشهادات والمؤهل الدراسي يعد سياسة خاطئة ، ويجب إجراء مسابقات على أن تقوم الهيئة المعنية بتعيينهم وبمتابعتهم بعد التعيين ، وكذلك تحديد الأعداد التي تتطلبها القطاعات المختلفة على المدى الطويل ، ولتفادي تغير التخصصات على المدى الطويل .

4 ـ بالنسبة للنواحي الكيفية للتعليم العالي والمتعلقة بالمناهج والدراسة : فقد أوضحت النتائج عدم إيمان أفراد العينة بربط سياسة التعليم الجامعي بالبيئة المحيطة، بحيث تقتصر الدراسة علي المعلومات والخبرات الخاصة بالعمل فقط، بل يرون إدخال نظام الدراسات العامة كوسيلة لتوفير أسس الإعداد العام للطلاب، وان تأخذ المناهج والبرامج الدراسية طابعا عمليا ، وأن يزداد ارتباطها بالاحتياجات المتطورة لسوق العمل .

5 ـ وأشارت النتائج أيضاً إلي أن خطة الدراسات العليا تهدف إلي سد النقص في عدد أعضاء هيئة التدريس ، وتوفير الخبرات والمتخصصين في مختلف المجالات التي تحتاجها الدولة ،وإعداد الباحثين والعلماء الذين لديهم الاستعداد والقدرة على الابتكار والتجديد باستمرار وربط الدراسات بمشاكل المجتمع.

2ـ دراسة إسماعيل محمد أدياب بعنوان : العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي) جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية ، 1990ف[1].

لقد تناول الباحث في دراسته العلاقة بين الأجور والتعليم والعمل باعتبارها وحدة متكاملة تؤثر في بعضها البعض ، ومن أهداف هذه الدراسة ما يأتي:ـ

1) التعرف على أهم المجالات ونوعيات العمل التي يرغب أفراد العينة الالتحاق بها بعد التخرج ، ومدى ملاءمتها لطبيعة ونوعية الدراسة والتخصص.

2) التعرف على أهم مشكلات سوق العمل الحالية والمتوقعة، وعلاقتها المباشرة بالاستثمار التعليمي.

وقد بلغ حجم العينة 551 طالباً وطالبة حيث بلغ عدد الطلبة الذكور من أفراد العينة 282 طالباً، أي بنسبة 51.2% من جملة أفراد العينة، في حين يبلغ عدد الطالبات الأناث 269 طالبة ،أي نسبة 48.8% وقد أعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة .

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة :

1- مدى التنوع الكثير في أنواع الأعمال والمهن التي يرغب أفراد العينة في أدائها بعد التخرج من الكليات ، سواء أكان العمل مناسباً أو غير مناسب لنوعية وطبيعة الأعداد والتخصص.

2- كما بينت الدراسة رغبة بعض أفراد العينة في أداء أعمال ومهن تتطلب قدرات ومهارات أقل بكثير من مستوى التعليم الجامعي ، مما يمثل إهداراً كبيراً لموارد المجتمع المادية والبشرية.

3- إن متوسط الأجور أو المبالغ الشهرية المتوقعة لجملة أفراد العينة (العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي) ، يبلغ 6.52% يرون أنها كافية لتغطية احتياجاتهم المعيشية ، في حين أن البقية 8.47% يرون أنها غير كافية، ولتقارب النسبتين كانت الفروق غير ذات دلالة إحصائية، مما يظهر تقارب نسبة المؤيدين والمعارضين لفكرة إن الأجور أو الرواتب المتوقعة كافية.

---

[1] إسماعيل محمد أدياب ،العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي ، كلية التربية ،جامعة المنصورة، القاهرة ، 1990ف.

4- كما بينت الدراسة أن نوعية العمل الإضافي الذي يفضله أفراد العينة ليس من الضروري أن ترتبط أو لا ترتبط بالتخصص والإعداد ، ولكن من الضروري أن يعطى دخلاً جيداً أو مرتفعاً، وأن العائد المتوقع من الاستثمار في التعليم الجامعي يعوق العائد الفعلي أو الحقيقي الذي يتحدد طبقاً لسلم الرواتب والأجور بسوق العمل .

3ـ دراسة سالم بن سعيد القحطاني : بعنوان (مدي ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل) بمدينة الرياض ، 1998ف[1].

تهدف هذه الدراسة :ـ

1ـ التعرف على مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والعوامل التي تساهم في ذلك ، بالإضافة إلى معرفة مدى وفاء الإستراتيجية العلمية للجامعات بذلك في ظل استجابة مؤسسات التعليم العالي لازدياد مخرجات التعليم العام .

2 ـ التعرف على مستوى أداء خريجي الجامعات وحاجتهم إلى التدريب والعوامل التي تساهم في عدم ملائمة خريجي الجامعات لمتطلبات سوق العمل ، مع تعرف متطلبات القطاع الخاص من خريجي الجامعات للعمل لديه ومدى توفر تلك المطالب .

3 ـ التعرف على كيفية تحديد أعداد الطلب المقبولين في الجامعة ، والجهات المساهمة في تحديد تلك الأعداد ومدى مساهمة كل جهة .

4 ـ التعرف على كيفية إرشاد الطلاب نحو التخصصات ذات الطلب العالي في سوق العمل والجهات التي تقدم ذلك الإرشاد ومدى مساهمة كل جهة .

5 ـ التعرف على مدى استخدام التطبيق العملي والتعليم التعاوني ضمن المناهج التعليمية في التخصصات المختلفة ، والمشكلات التي تواجه استخدام هذه الأساليب.

---

(1) سالم بن سعيد القحطاني، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل ، دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود وقطاع الأعمال بمدينة الرياض ، الإدارة العامة ، مجلة دورية علمية متخصصة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، العدد 26 ، 1998.

6 ــ التعرف على درجة الاهتمام لتنمية مهارات الابتكار والإبداع والتحليل لـدى طلاب الجامعات والصعوبات التي تواجه ذلك.

7ــ التعرف على مدى تسرب طلاب التعليم العالي وأسباب ذلك التسرب ومـدى إمكانية منح درجة الدبلوم في التخصصات المختلفة.

8ــ التعرف على العوامل المؤثرة على وضع وتطوير المناهج الأكاديمية.

9ــ التعرف علي مدى فاعلية بعض السياسات التعليمية الممكنة لتحقيق التوفيـق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل السعودية.

أما بالنسبة للعينة فقد كان حجمها 450 طالباً، وتم اختيارهم عـن طريـق استخدام العينة العشوائية، وقد أستخدم الباحث في هذه الدراسة المـنهج ألوصـفي التحليلي الذي يهدف من خلاله معرفة مدى ملائمة مخرجـات التعلـيم العـالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية ، والتعرف على أسباب عـدم التوافق وذلك من خلال استخدام الأسلوب الميداني.

ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة ما يأتي :

1ــ إن التعليم الجامعي التطبيقي ثم الإكلينيكي أكثر مخرجات التعليم توافقاً مـع متطلبات سوق العمل ، بينما التعليم النظري ودرجات الـدبلوم هـي أقـل هـذه المخرجات اتفاقا مع هذه المتطلبـات سـوق العمـل ، كمـا إن خريجـي هـذه التخصصات أكثر حاجة إلى التدريب عند بداية توظيفهم، وذلك كما يرى مسؤولو التوظيف بالقطاع الخاص.

2 ــ إن أهم العوامل التي تسهم في عدم توافق مخرجـات التعلـيم العـالي مـع متطلبات سوق العمل كما يراها مسؤولو التوظيف بالقطاع الخـاص ،هـي عـدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل ،ثم عدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول ،ثم عدم تطوير المناهج بحسب حاجة السوق ،مع عدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة بالشكل المطلوب ،وعدم جدوى الإرشـاد الطلابي وارتفاع نسبة المتسربين والاعتماد على أسلوب التلقـين ،مـع ضـعفي الاعتماد على التعليم التطبيقي والتعليم التعاوني وعدم تنمية القدرات الإبداعية .

3 ــ أن أهم العوامل التي تسهم في عدم ملائمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص في رأى مسئوولي التوظيف بالقطاع الخاص ،هي اللغة الإنجليزية وعدم الإلمام بالحاسب الآلي ،وعدم توفير الخبرات الكافية ،وضعف التأهيل التخصصي والقدرة التحليلية.

4 ــ إن القطاع الخاص حسب رأي مسئوولي التوظيف فيه ،يتطلب توفر المؤهل والتدريب واللغة الإنجليزية ، والخبرة ، والقدرة على استخدام الحاسب الآلي بدرجة كبيرة لمن يتقدم للتوظيف في هذا القطاع ، بينما لا تتوفر هذه المتطلبات لدى الخريجين فيما عدا المؤهل الذي يتوفر بدرجة متوسطة.

5 ــ إن خريجي الجامعة العاملين حالياً في القطاع الخاص يتميزون بالأمانة بدرجة ممتازة وبإطاعة الرؤساء ، واحترام أنظمة المنشأة ،والتعاون مع الزملاء ، والانضباط والمواظبة على الاستقرار ، والإنتاجية بدرجة (جيد جداً)، بينما تتدني درجة قبولهم للنقل حسب متطلبات المنشأة ، وتقل توفر الخبرة ،واللغة الإنجليزية والإلمام بالحاسب الآلي،والرغبة في تنمية الذات لديهم.

4ـ دراسة غالب عوض صالح ،خالد واصف ألوزني : بعنوان (التعليم الجامعي في الأردن) محددات اختيار التخصص والانعكاسات على سوق العمل،القاهرة،1998ف[1].

وتهدف هذه الدراسة : إلى الاطلاع على محددات تكوين مدخلات التعليم الجامعي في الأردن ،وبشكل خاص محددات اختيار التخصص لدى الطالب في مرحلة التعليم الجامعي الأولي ، ومن معرفة انعكاس ذلك الأمر على سوق العمل المتوقع للخريج.

وقد قامت هذه الدراسة على إجراء مسح ميداني لعينة عشوائية تتكون من 550 طالباً وطالبة ، وقد كان عدد الطلبة الذكور من أفراد العينة 300 طالب ، 250 طالبة في ست جامعات حكومية ، وست جامعات خاصة وتمحورت مرتكزات المسح حول محددات اختيار التخصص ، ومحددات الاستمرار في

---

(1) غالب عوض صالح ،خالد واصف الوزني ، التعليم الجامعي في الأردن محددات اختيار التخصص والانعكاسات على سوق العمل ، بحوث اقتصادية عربية ، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد الثاني عشر، القاهرة ، 1998 .

التخصص وتوقعات الطلبة حول مستقبل سوق العمل والحلـول المرتبطـة بتلـك التوقعات .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لمعرفة محددات اختيار التخصص في مرحلة التعليم الجامعي ،كما قامت على إجراء مسح ميداني لعينة عـشوائية مـن طلبة وطالبات الجامعات الأردنية .

وكان من نتائج هذه الدراسة :

ـ وجود تشوهات مختلفة في محددات تكوين المدخلات ، أو بمعني أدق في توزيع الطلبة أو في اختيارهم للتخصصات ،وهذه التشوهات تنعكس مباشرة علي سوق العمل الأردني في خلق تشوه هيكلي هام يتمركز حول عـدم ملائمـة مخرجـات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل الأردني ،وهذا يعتبر من أهم التشوهات فـي تكوين مخرجات التعليم أو عامل المستقبل.

ـ أما التشوه الثاني فهو في تدخل الأهل في تحديد التخصصات لأولادهم ، أو ما تم تسميته التخصصات الموروثة ، دون أن يرتبط ذلك بمستقبل التخصص وفرص العمل فيه ، وهذا قد أدى إلى وجود نحو 6000 مهندساً عاطلاً عن العمـل فـي الأردن فنظرة الأهل إلى الجانب الاجتماعي لأي وظيفـة تـضع الطالـب أمـام ضرورة الاستجابة لرغبات الأهل للمتطلبات الاجتماعية ، وأن المطلوب هنا هـو توعية من خلال وسائل الإعلام للأهل قبل الأبناء حول احتياجات سـوق العمـل ومتطلبات واحتياجات البلاد للتخصصات المطروحة أمام الطالب.

ـ وهناك تشوه ثالث أثناء دراسة الطالب في الجامعية وهو عدم إمكانية التحويـل من التخصص ،إما لتأخر المعلومة حول عـدم وجود فرص عمل للتخصـص ، أو لمعارضة الأهل، أو للتكلفة العالية ، وهنا أيضاً نجد أن هذا التشوه أساسه نقص المعلومة والعادات الاجتماعية قبل دخول الطالب وأثناء دخوله مرحلـة الدراسـة الجامعية .

5 ـ **دراسة محمد سالم كعيبة بعنوان (التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا) جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1998 ف**[1].

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل موضوع تجربة التعليم الجامعي في ليبيا في مجال إعداد الكوادر البشرية من حيث :

1ـ التأثير على الهيكل المهني للقوى العاملة الليبية.

2ـ علاقة مخرجات التعليم الجامعي بفرص العمل المتاحة.

وقد اعتمد الباحث في دراسته لتحليل موضوع التعليم الجامعي وإعداد الكوادر البشرية على البيانات والمعلومات الصادرة عن أمانة التعليم والبحث العلمي وأمانة التخطيط والهيئة العامة للقوى العاملة ، سواء كان المنشور منها أو غير المنشور كما اعتمد الباحث في دراسته على الأسلوب التحليلي الوصفي للمتغيرات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي : ـ

1ـ ترتب علي زيادة النمو السكاني وزيادة الإنفاق الإنمائي والإداري علي التعليم الجامعي ، وشيوع الثقافة السائدة في المجتمع بضرورة التحاق الأبناء بالتعليم الجامعي وزيادة عدد الطلاب بالتعليم الجامعي ، وزيادة عدد الخريجين الجدد إلى سوق العمل وبالتالي حدوث بعض التحسن في هيكل استخدام القوى العاملة الليبية.

2ـ كما ترتب على زيادة عدد الخريجين في بعض التخصصات خاصة تخصصات العلوم الاجتماعية بروز ظاهرة الباحثين عن العمل . وذلك نظراً لوجود خلل بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة.

3ـ ضرورة ربط مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل من القوى العاملة ، ويجب أن يتم التخطيط للتعليم الجامعي بما يلي حاجات سوق العمل الليبي في الفئة المهنية المعتمدة على مخرجات التعليم الجامعي.

4 ـ كما يجب القيام بعملية ربط بين تخطيط التعليم الجامعي وتخطيط القوى العاملة ، وذلك على اعتبار أن التعليم الجامعي يعتبر أحد المصادر الأساسية لعرض القوى العاملة.

---

(1) دراسة محمد سالم كعيبة ،التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الأول والثاني، 1998ف.

6 - دراسة خضير بن سعود الخضير : بعنوان (مؤشرات جودة مخرجات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) للهدراسة تحليلية لله المملكة العربية السعودية 2001 ف[1] .

ومن أهداف هذه الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحديد مؤشرات جودة مخرجات التعليم الجامعي بدول مجلس التعاون لدول مجلس الخليج العربية بصفة موضوعية ، ومن خلال مشاركات أعضاء هيئة التدريس في الإجابة على بعض الأسئلة ، التي تتناول موضوع الدراسة آخذين بعين الأعتبارعدد من المتغيرات الخاصة بعينة الدراسة ، كعدد سنوات الخدمة لعضو هيئة التدريس ومجال التخصص العلمي والبحث العلمي والمنصب الذي يشغله في الوقت الحاضر والرتبة الأكاديمية .

حيث تمثلث عينة الدراسة في عدد من أعضاء هيئة التدريس ، وزعت عليهم استثمارات مجموعها 500 إستبانة ، أعيد منها 204 ، وهو ما يمثل نسبة 40.8% وقد تم إرسالها إلى مدراء العلاقات العامة في الجامعات.

ومن نتائج هذه الدراسة :

1 – إن نسبة 87.7 % من العينة المشاركة توافق على إن اختبارات القبول في الجامعات يعتبر مؤشراً لجودة مدخلات التعليم الجامعي ، وإن 9.3 % لا توافق على اختبارات القبول تعتبر مؤشراً على جودة مدخلات التعليم الجامعي وهذا يدل على أهمية اختيار الطلبة الذين تتاح لهم فرصة القبول في الجامعات.

2 – إن نسبة 40.7% من العينة المشاركة في البحث . بأن الحد الأعلى لطلاب شعب التخصصات العلمية والتقنية هو 20 طالباً ، أما نسبة 29.4 % أفادت بأن الحد الأعلى لعدد الطلاب في تلك الشعب يجب ألا يتعدى 25 طالباً ، ونظراً لما تعانيه مرافق الجامعات من نقص في العدد والتجهيزات فأن الباحث يؤيد نسبة 40.7% من العينة المشاركة وإن الحد الأعلى لعدد الطلاب في التخصصات العلمية والتقنية يجب ألا يتعدى 20 طالباً.

---

[1] خضير بن سعود الخضير ، مؤشرات جودة مخرجات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " دراسة تحليلية المملكة العربية السعودية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، العدد 53 .

3- كما توصلت الدراسة إلى إن نسبة 52% من العينة المشاركة توافق جداً على أن السبب في تدنى جودة مخرجات التعليم الجامعي يكمن في انخفاض مستوى التأهيل لخريجي المرحلة الثانوية بدول المجلس ، ولعل السبب في ذلك هو قيام مختلف الجامعات باعتماد اختبارات خاصة لتحديد مستويات الطلاب وقدراتهم على السير في المرحلة الجامعية.

4- وفيما يتعلق بعدم وجود التمويل الكافي للتعليم في دول المجلس وعلاقته السلبية على مخرجات التعليم الجامعي ، حيث أن نسبة 22.0% يوافقون جداً على أن نقص التمويل شكل سبباً في تدنى جودة مخرجات التعليم الجامعي ، بينما نسبة 38.7 % لا يوافقون على أن نقص التمويل شكل سبباً في تدنى جودة مخرجات التعليم الجامعي ، ويرون أن الإمكانيات والموارد المالية قد لا تكون أساساً في عملية جودة المخرجات إذا لم يتوافر الأستاذ المتميز والطالب الجامعي الواعد .

5- وافقت جداً ونسبة 51.5 % من أفراد العينة أن عدم اهتمام الطلاب بالدراسة وعدم أخذها بالجدية المطلوبة يشكل سبباً في تدنى مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي ، فيما وافقت نسبة 38.7 % من العينة على أن هذا يشكل سبباً في مستوى التدني في مخرجات التعليم الجامعي ، وإن نسبة 8.8% لا توافق على إن عدم أخذ الطلاب الدراسة بالجدية المطلوبة يشكل سبباً سلبياً لمخرجات التعليم الجامعي 90.0 % موافقين جداً ، فذلك يعد مؤشراً خطيراً من حيث جدية الطلاب وأخذهم الدراسة بالمستوى المطلوب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، وخاصة في هذا العصر الذي يشكل التعليم العالي وجودة مخرجاته أساساً للتنمية والسير في مصاف الدول المتقدمة .

6- كما إن من أسباب تدنى جودة مخرجات التعليم الجامعي هو عدم توافر المرافق العلمية المناسبة كالمكتبات والمختبرات والحاسبات ،حيث أن نسبة 31.9% توافق على إن عدم وجودها يشكل سبباً في تدنى هذه المخرجات ،بينما نسبة 18.6% من العينة توافق جداً على إن عدم وجودها يشكل سبباً سلبياً في جودة مخرجات التعليم الجامعي . ولعل نسبة الموافقين جداً والموافقين تقترب من نسبة غير الموافقين ولعل هذا الانقسام في الرأي يوضح إن أعداد كبيرة من

المبحوثين في التخصصات ذات الطابع النظري كالآداب والعلوم الدينية والاجتماعية.

7ـ دراسة عبد القادر أمحمد صالح: بعنوان (التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة) للدراسة تتبعية لخريجي جامعة النجم الساطع للدليبيا 2003ف[1].

ومن أهداف هذه الدراسة ما يأتي:

1ـ التعرف على المتغيرات العالمية والمحلية التي تواجه التعليم الجامعي وانعكاسها على العملية التعليمية.

2 ـ التعرف على واقع التعليم الجامعي في ليبيا بوجه عام، وواقع التعليم بجامعة النجم الساطع التقنية بوجه خاص.

3 ـ التعرف على واقع سوق العمل في ليبيا.

4 ـ القيام بدراسة ميدانية تتبعية لمعرفة مدى مساهمة الجامعة في إعداد وتوفير القوى العاملة ، ومدى التوافق بين مخرجات النظام التعليمي بجامعة النجم الساطع التقنية . ومتطلبات سوق العمل والعوامل التي تسهم في ذلك.

وتمثلت عينة الدراسة في جميع خريجي الجامعة من العام الدراسي 1991/90 إلى العام الدراسي 1998/97 ف، وبلغ عدد الخريجين في السنوات المذكورة 998 خريجاً في مختلف الأقسام بالجامعة، وتم تحديد المجتمع الأصلي باختيار العينة بطريقة عشوائية وقد بلغ حجمها 120 خريجاً ، كما قام الباحث أيضاً بالتطبيق على عينة من المسؤولين من بعض مواقع العمل الذين يعمل تحت إشرافهم جامعة النجم الساطع التقنية وبلغ أفراد هذه العينة 40 شخصاً وهم رؤساء الأقسام والإدارات والشركات التي يعمل بها خريجو الجامعة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1- قلة المهارات والقدرات التي يحتاجها لدى بعض الخريجين بسبب الضعف في التدريب العملي أثناء الدراسة الجامعية.

---

(1) عبد القادر أمحمد صالح منصور ،التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القاهرة ،2003ف .

2- الإقبال الشديد من قبل الطلاب للالتحاق بالدراسة في هذه الجامعة برغبتهم الشخصية ، حيث أنهم يرون أن تخصصهم في هذه الجامعة هو من التخصصات المطلوبة التي يحتاجها سوق العمل مستقبلاً وقد بلغت نسبتهم 85.00% .

3- إن من أهم الأهداف التعليمية التي تسعى جامعة النجم الساطع إلى تحقيقها هو توفير وإعداد احتياجات المجتمع من القوى العاملة المؤهلة.

4- وجود نقص في الخريجين الذين تؤهلهم الجامعة في بعض مواقع العمل.

ثانيًا : الدراسات التي لها صلة غير مباشرة بالدراسة الحالية :-

8 - دراسة سعيد عيد مرسي: بعنوان (التعليم والفرص المتكافئة ، مدخل في سوسيولوجيا التعليم) مصر ، 1996 ف[1].

وكان من أهداف هذه الدراسة :

1- التعرف على الملامح الأساسية لثنائية التعليم العام في المجتمع باعتبارها أحد مظاهر عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

2- الوقوف على ارتباط ثنائية التعليم بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لأسر الطلاب.

3- الوصول إلى تعميمات تتعلق بالنتائج والآثار المترتبة على الأخذ بثنائية التعليم، سواء في المدارس وفصولها الدراسية أو في سوق العمل.

وقد كان حجم عينة الدراسة (200) مفردة عن طريق المقابلة الشخصية في شهري فبراير ومارس من عام 1992، مائة مفردة منها من المدارس الخاصة ومائة مفردة من المدارس الحكومية، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لجمع الحقائق حول ثنائية التعليم الثانوي العام وعلاقتها بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وأهم ما توصلت إليها نتائج هذه الدراسة :-

1- إن النتيجة العامة لهذه الدراسة ترى إن وجود المدارس الخاصة يؤدي إلى ازدواجية في التعليم وانقسام في المجتمع ، فالدراسة بها تقدم للطلاب مزايا وفرص تعليمية وتدريسية أفضل بكثير مما تقدمه الدراسة في المدارس الحكومية

---

(1) سعيد عيد مرسي بدر: التعليم والفرص المتكافئة ، مدخل في سوسيولوجيا التعليم ، دار المعرفة الجامعية، 1996 ف

المجانية ، كما أنها تضمن لخريجيها فرص عمل أفضل مما تمنحه المدارس الحكومية لخريجيها.

2- إن تحديد المستقبل التعليمي والمهني للفرد في سن الخامسة عشرة ومتوسط سن الطالب عند التحاقه بالتعليم الثانوي ، فالمساواة والتكافؤ في الفرص التعليمية يمكن أن تتحقق فقط في ظل نظام تعليمي عام يقضي على كل أشكال الثنائية والازدواجية التعليمية في المجتمع .

3- كان سوق العمل في فترة زمنية ليست بعيدة ، يستوعب كل خريجي المدارس والمعاهد والجامعات ، أما الآن ونتيجة للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة في المجتمع ، فإن قطاعات كبيرة في سوق العمل بدأت ترفض كثيراً من هؤلاء الخريجين وتقبل فقط على استخدام وتعيين خريجي المدارس الخاصة أو المعاهد أو الكليات التي تقدم فرص تعليمية ، وقد تفاقم هذا الأمر مؤخراً بسبب عدم قدرة الدولة أو الأجهزة المعنية بها على توفير فرصة عمل لكل الخريجين الأمر الذي أدى أن تلعب الصلات الاجتماعية وصلات العمل دورها الهام في ضمان أفضل فرص العمل لخريجي المدارس الخاصة الذين هم في الأصل أبناء الطبقة القادرة مادياً في المجتمع .

4- إن الطلاب والمدارس والمجتمع سوف يستفيدون إذا درس الطلاب الذين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية متعددة ومتباينة في مدرسة واحدة ، ويمكن أن يتم هذا إما بمشروع للتكامل تخصص بموجبه المدارس الخاصة عدداً من الأماكن بها سنوياً للطلاب المتفوقين للدراسة بالمجان ، وإما بمشروع يعمل على دمج هذه المدارس بمدارس الحكومة المجانية بعد رفع مستوى الأخيرة وتطوير كفاءتها التدريسية.

9ـ دراسة أحمد البستان بعنوان (أولويات التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي التطبيقي والجامعي) ، دراسة في تخطيط مرحلة ما بعد التعليم الثانوي ، بدولة الكويت ،1997 [1].

أهداف الدراسة :ـ

1ـ التعرف علي أسس وجوانب التنسيق والتكامل بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فيما يتصل بسياسات القبول والمقررات الدراسية .

2ـ تحديد مدى مناسبة هذه السياسات وملاءمتها للمجتمع الكويتي في مرحلة تطوره الحالية والمستقبلية.

3ـ التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي والتعليم التطبيقي وتحديدها.

4ـ تقديم مقترحات لمعالجة المشكلات والصعوبات التي يواجهها مؤسسات التعليمان الجامعي العالي والتطبيقي ولزيادة التنسيق والتعاون والتكامل بينهما.

وتضمنت عينة البحث 39 فرداً ينتمي منهم 17 فرداً إلى التعليم الجامعي بنسبة 43% ، وينتمي 22 فرداً إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بنسبة57% ، وقد اعتمد الباحث في دراسته إلى المنهج الوصفي التحليلي بالتركيز على طريقة دراسة الحالة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة :ـ

1ـ ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لاستراتيجيات التعليم العالي وكذلك أهمية التخطيط لهذا النوع من التعليم ، واتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بمسح دقيق لمعرفة احتياجات المجتمع من القوى البشرية لكي يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 ـ أهمية التنسيق بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في المجال لسياسات القبول للطلبة ليتم على ضوئها توزيعهم على التخصصات المختلفة حيث يمثل التعليم الجامعي والتطبيقي قطبي المعادلة الإصلاحية والتطويرية لهذا النوع من التعليم الذي يمثل قمة الهرم التعليمي.

---

(1) احمد البستان ،أولويات التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي :التطبيقي والجامعي ، دراسة في تخطيط مرحلة ما بعد التعليم الثانوي ، بدولة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، تصدر عن مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ،العدد السابع والثمانون ، 1997.

3 ـ كما أوضحت هذه الدراسة أن عمليات التحديث والتطـوير فـي مؤسـسات التعليم العالي ينبغي أن تركز على تنظيم الموارد البشرية ، مع ضـرورة إعـادة النظر في الهيكل التنظيمي التنسيق بين الجامعة والهيئة العامة للتعلـيم التطبيقـي والتدريب في مجالات تنمية القوى البشرية.

4 ـ ومن نتائج هذه الدراسة تأكيد معظم أفراد العينة المقصودة للمقترحات التـي فُرضت عليهم في مجال التنسيق بين الجامعة والهيئة العامـة للتعلـيم التطبيقـي والتدريب، كما أكدت الدراسة على ضـرورة التكامـل والتنـسيق عنـد وضـع الإستراتيجيات والتخطيط لمؤسسات التعليم العالي بالصورة التي تسهم في تضافر رسالته حتى يمكن توجيه وتحسين أداء مؤسساته وضمان فعاليتها بـدءاً بتوزيـع فرص التأهيل الأكاديمي على أسس رشيدة ووفقـاً للقـدرات الذاتيـة للطـلاب والاحتياجات الوظيفية والإمكانيات المتاحـة ، وانتهـاء بتـوفير نوعيـة عاليـة لمخرجات التعليم العالي.

10 ـ دراسة : مروة أحمد بعنوان : مجالات تطبيق جودة التعليم العالي مـن وجهـة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية[1].

الهدف من هذه الدراسة :ـ

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فـي الجامعات الأردنية حول المجالات التي يجب أن يتم فيها تطبيـق جـودة التعلـيم الجامعي في الجامعات الأردنية ، فتسليط الضوء على أهمية تطبيق جودة التعلـيم الجامعي في الجامعات الأردنية يعتبر أمراً بالغ الأهمية بتحديد أكثر ، فـإن هـذه الدراسة تهدف إلي الإجابة عن الأسئلة الآتية: ـ

1- ما وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية حول مجالات تطبيق جـودة التعلـيم الجامعي في الجامعات الأردنية ؟

---

[1] مروة أحمد ، مجالات تطبيق جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد التاسع والثلاثون ، نوفمبر (تشرين الثاني) ، 2001ف ، ص 144 .

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية حول مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي يعزى إلى قطاع الجامعة التي يعمل بها.

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية حول مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي تعزى إلى الرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر أعضاء الهيئة التدزيسية في الجامعات الأردنية حول مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي تعزى إلى تخصص عضو هيئة التدريس ؟

أما عينة الدراسة فقد اختارت الباحثة عشوائياً (200) عضو هيئة تدريس، باستخدام الطريقة العشوائية النسبية في اختيار الأفراد الذين يشكلون العينة لهذه الدراسة.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج هي :-

1- احتل مجال العملية التعليمية والمنهج التعليمي المرتبة الأولى ، بينما احتل مجال الإدارة الجامعية أدنى مرتبة ، وهذا يشير إلى أن مجال العملية التعليمية والمناهج التعليمية كان الأقوى في وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي.

2- لمعرفة مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي بشكل عام نجد أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية يرون أن مجال التطبيق يجب أن يكون في الكتاب الجامعي وفي الإدارة الجامعية ، وذلك أكثر من زملائهم العاملين في الجامعات الأهلية ، وقد يعود ذلك الاختلاف في تطبيق المفاهيم الإدارية في القطاع الحكومي عنه في القطاع الخاص.

3- وفيما يتعلق بتخصص عضو هيئة التدريس تبين أن أعضاء الهيئة التدريسية من تخصص علوم إدارية يشعرون بضرورة تطبيق جودة التعليم في مجال الطلبة أكثر من شعور أعضاء الهيئة التدريسية من تخصصات الهندسة ، والصيدلة، والعلوم ، والآداب ، والحقوق ، والتخصصات الأخرى ، وقد يكون ، ذلك لأن هذا

التخصص عريق وقديم ، وله أسس واضحة في التعامل مع الطلبة وفي توفير الجو الأكاديمي في الجامعة.

4- وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة التدريبية لأعضاء هيئة التدريس ، نجد أن أعضاء الهيئة التدريسية من ثلاث سنوات إلي اقل من 5 سنوات يشعرون بضرورة تطبيق جودة التعليم في مجال الإدارة الجامعية ، وهذا يعزى إلي أن خبرتهم متوسطة في العمل الأكاديمي في الجامعة.

5- كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تباين دال إحصائياً في وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية يعزي إلى متغير الجامعة التي حصل منها عضو هيئة التدريس على أعلى مؤهل علمي ، إذا نجد أن أعضاء الهيئة التدريسية من خريجي الجامعات الإنجليزية يرون أن مجال تطبيق جودة التعليم يجب أن تكون في الإدارة الجامعية.

6- كما دلت نتائج الدراسة على أن متغير الجنس كان من المتغيرات المؤثرة وبدلالة إحصائية ، حيث تبين أن أعضاء الهيئة التدريسية من الذكور يرون أن تطبيق جودة التعليم الجامعي يجب أن يكون في مجال أعضاء الهيئة التدريسية ، ومجال العملية التعليمية ، والمناهج التعليمية.

التعليق على الدراسات السابقة:-

يلاحظ في هذه الدراسات التي تم حصرها أوجه التشابه بينها ، من حيث عناوينها مع التنوع في مواضيعها ، فبعضها يركز على تخطيط التعليم العالي بشكل عام وعلاقتها بالقوى العاملة ، وبعضها اقتصر على دراسة التعليم الجامعي فقط كجزء من التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل.

وهذا ما أتفق مع الدراسة الحالية ، والبعض الآخر يركز على التعليم الثانوي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

كما أن هذه الدراسات قد تشابهت من حيث المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي مع الاستعانة ببعض الدراسات بمناهج وأساليب أخرى مساعدة ، نظراً لصلاحية هذا المنهج (الوصفي) لمثل هذه الدراسات ، الأمر الذي سهل مهمة الباحث في استخدام هذا المنهج في الدراسة الحالية.

كما أن هذه الدراسات تختلف عن الدراسة الحالية في عدة جوانب ، فنجد أن بعضها تعرض لدراسة الجامعة ككل ، وتناولت دراسة قطاع الجامعة الخاصة أو عدة جامعات بمختلف التخصصات الموجودة بها ، وتناول بعضها أولويات التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وتطبيق جودة مخرجات التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات ، غير أن الدراسة الحالية تعرضت لدراسة خريجي جامعة واحدة فقط وبعض التخصصات وهذا ما يميزها عن الدراسات الأخرى السابقة .

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في جوانب عدة ، خاصة فيما يتعلق بتحديد مشكلة الدراسة والمنهج المستخدم ، وتصميم أدوات البحث وأدائها.

فروض الدراسة :-

استنادا للدراسات السابقة قامت الباحثة بوضع فروض الدراسة كما يأتي تستند الدراسة على فرض أساس مؤداه أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

وبناء على هذه الفرضية العامة ولكي تتحقق من صحتها وجب علينا وضع مجموعة فروض فرعية وهى كالآتي :-

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين وبين حل مشكلات سوق العمل.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية وبين حاجة سوق العمل.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي وحل مشكلات سوق العمل.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي ومتطلبات سوق العمل.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي وحاجة سوق العمل.

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل.

6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل.

7- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين وحاجة سوق العمل.

8- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وبين حل مشكلات سوق العمل.

9- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وبين متطلبات سوق العمل.

10- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحاجة سوق العمل .

الفصل الثاني

دور التعليم في تنمية المجتمع

تمهيد : -

انطلاقاً من أن التعليم يساعد على خلق المواطن المعاصر الـذي يواكـب التغير الاجتماعي ، ويعي مسؤولياته وواجباته وحقوقه ، ولأن التنميـة الـشاملة تتطلب مجتمعاً متعلماً واعياً يستطيع أن يستوعب عناصره ومكوناته ،وإدراكاً منا بأن التطور الاقتصادي لمجتمعنا العربي الليبي رهين بمساهمة التعليم ومؤسـساته المختلفة ، ومن خلال الدراسات المعمقة والبحث العلمي الجاد في عملية التنميـة المستدامة ، فإن الاهتمام المعاصر بالتعليم وقضاياه له مبرراته وأسبابه الوجيهـة فالتعليم وخاصة الجامعي أصبح يمثل ظاهرة اجتماعية جديرة بالبحث والدراسة في ظل التوسع والانتشار المتزايد في جميع مؤسسات التعليم وخاصة الجامعات ،مما جعله قضية تهم كل بيت وكل فرد من أفراد المجتمع ،وإلى جانب ذلك هناك دور تنموي هام للتعليم ومؤسساته يتمثل في إعداد الفرد وتأهيله علمياً وتزويده بالتفكير العلمي من أجل مواجهة مشكلات الواقع الاجتماعي وقضايا التنمية ومعوقاتها :

وفي هذا الفصل من الدراسة تنتنا ول الباحثة دور التعليم في تنمية المجتمع ولاسيما التعليم الجامعي من خلال عرض النقاط التالية ومحاولة توضيحها :ـ

ـ التعليم وعلاقته بالتنمية :

لقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في مكانة القضية التعليمية ،وانعكس ذلك في تزايد الاهتمام بأزمات التعليم ومشاكله ، فأصبحت قضية إصلاح التعلـيم تحتل أولوية متقدمة بين قضايانا المجتمعية ، فالنظام التعليمي في المجتمع الحديث يتميز بخصائص أساسية أولها انتشاره حيث إنه يشمل كل أفراد المجتمع ممن هم في سن التعليم ،ثانياً أنه يلعب دوراً عملياً على مستوى الفرد منذ اعتباره وسـيلة للحراك الاجتماعي وأساساً للتأهيل المهني لتوفير احتياجـات المجتمـع ، ولـذلك أصبح النظام التعليمي يمثل مكانة محورية في بناء المجتمعات المعاصرة[1].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم والتنمية يرى "مثني عبد الإله ناصر" بأن التعليم هو أساس التنمية ،إن استقام وصلح استقامت التنمية به وصلحت وإن أعوج

---

(1) انور سعادة ، مشكلات التعليم الجامعي وآثارها على الشباب دراسة ميدانية في جامعة أسيوط ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب بقنا ،جامعة جنوب الوادي ، 1996 ، ص 7 .

الأساس سقط البنيان وهوى، فالتعليم يسهم في التنمية مباشرة من خلال مخرجاته من القوى البشرية المتعلمة والمدربة والمنظمة لتكون هذه المخرجات وسيلة التنمية وهدفها[1].

إن التعليم العالي وخاصة الجامعي يرتكز أساساً على تزويد المعرفة المتخصصة والمهارات العلمية والمهنية ، وحين نغامر بهذا الحكم إنما نستمد موجباته مما يحدث في واقع هذا التعليم وآلياته: فالعلاقة بين التعليم والتنمية هي علاقة تبادلية ، وإن أثر التعليم على التنمية شيء ضروري وأساسي لا يمكن تجاهله في المجتمع الحديث ،تتنوع مظاهر هذا التأثير والذي يصعب علينا تحديدها بصورة موجزة على كل من الفرد والمجتمع معاً ومن ناحية أخرى ،فإن زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من شأنه العمل على تحسين العمل وتطويره.

ويعتبر (الفريد مارشال ALFred marshal) أول من أشار بصورة مباشرة إلى اعتبار أن التعليم نوعاً من الاستثمار ،فهو يرى إن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر فيه فهناك فائدة عظيمة تتأتى من عطاء أفراد الشعب فرصاً متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم وقدراتهم[2].

وفي هذا المجال يرى (نادلر) إن التعليم يعتبر متغيراً وسيطاً يربط بين التنمية من جهة والتدريب من جهة أخرى ،حيث يشمل هذا الربط على أهمية التعليم في اكتساب الأشخاص لبرامج التدريب اللازم لتطوير كفاءاتهم وتنمية مواهبهم لأجل مواكبة تطورهم المهني وانجاز أعمالهم الوظيفية[3].

فللتنمية متطلبات عديدة تفرضها ضرورة تلبية احتياجات المجتمع واستثمار إمكانياته، كما أن الإنتاج المتقن يتطلب دوراً بارزاً من التعليم العالي في إعداد

---

(1) مشي عبد الإله ناصر ، التعليم في الدول العربية والتحديات الاقتصادية المستحدثة : مواجهة أم مواءمة ، مجلة الجامعي ،النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، العدد التاسع ، الربيع ،2005 ، ص153.

(2) محمد منير مرسى ، عبد الغني النوري ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1977 ف ، ص154 .

(3) مصباح مفتاح عبد السلام وآخرون ، أبحاث ، المجلة العلمية لكلية الآداب والعلوم ، جامعة التحدي ، سرت ، العدد الأول 1997 ف ص 104.

الموارد البشرية القادرة علي الانخراط في المهن التي يحتـــاج إليهـــا المجتمـــع ، لمواكبة التقدم العلمي أو إلى ظهور الحاجة إلى أنواع جديدة منها بصورة مكثفة إلا أن مناخه هو الإنسان وان التغييرات التي يمكن إحداثها في سلوك الإنسان تحتـــاج إلى وقت طويل.

كما يرى الدكتور (عمر عبد الرحمن) مدير مركـــز البحـــوث التربويـــة بجامعة الملك الشخصية المتكاملة التي تعي دورها في التنمية ، ومن ناحية أخرى الإعداد المهني بمعناه الواسع أي الكوادر التي من شأنها القيام بمهام التنميـــة مـــن المتخصصين المؤهلين للقيام بالأعمال المختلفة[1].

ومن هذا المنطلق ، نتصور إن فهم عملية التعليم وعلاقته بالتنمية تعتبر من العمليات الصعب تحديدها، نظراً لعدة اعتبارات أساســية متداخلـــة عنـــد الفهـــم والتفسير الواقعي للعلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية وهي:ـــ

أولاً : إن عملية ومهنة التعليم لم تظهر في العصر الحديث فقط بل إن لهذه العملية جذورها التي تمتد عبر العصور التاريخية لنشأة هذه المجتمعات البشرية.

ثانياً : إن معالجة قضايا التعليم والتنمية من المعالجات المتداخلة بين العديـــد مـــن الباحثين والمهتمين بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء .

فالتنمية عبارة عن برامج متعددة الأغراض ، وذلك بمعنى أنها لا تقتـــصر على النواحي المادية ،والاقتصادية وحدها وإنما تتعداها إلى الاهتمـــام بـــالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية ، لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو تنميـــة متعـــددة الجوانـــب ، والتنمية لا يمكن أن تتم بدون تعليم كما إنها لا يمكن أن تتم مـــع تعلـــيم يخـــرج عاطلين ولا يمكن أن تتم أيضاً بتعليم غير مرتبط بالتنمية ومنعزل عن سوق العمل بالمجتمع[2].

---

[1] مروان راسم كمال وآخرون ، مجلة التربية القطرية ، العدد (39 ، 94 ، 1994 ، ص129) .

[2] بالنور الدوكالي ، ندوة التعليم العالي وسوق العمل ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، كلية الآداب جامعة قار يونس ، في الفترة من 10 – 12 / 4/2005ف ، بنغازي ص4 .

ويرى (عبد الباسط محمد حسن) بأن العلاقة بين التعليم والتنمية، هي علاقة قوية وشيجة فالمجتمعات النامية يسودها التفكير التقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير وتعترض مجراه ، ومن ثم عن طريق التعليم يمكن إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر[1].

ولهذا صار التعليم في هذه الدول مطالباً أكثر من أي شيء آخر بأن يعيد النظر في تنظيمه وبعض تخصصاته ونظام قبوله ، وذلك لن يتأتى إلا عن طريق التخطيط للتعليم كما نتصوره الآن ، وهذا ينطبق الآن على جميع البلدان مهما اختلفت في تراكيبها الاجتماعية والثقافية ، وهذا يهدف أولاً : إلى ربط خطط أو برامج ومشروعات التعليم بأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن إطار متكامل يستهدف في النهاية رفع مستوى معيشة الفرد وتحسين نصيبه وتنمية المجتمع ، وهذا كله لن يتأتى إلا إذا كان لهذا المجتمع مفكروه وعلماؤه وخبراؤه في الاقتصاد والصناعة والزراعة والتخطيط الشامل ، ومن هنا تظهر قيمة التعليم الجامعي أو العالي في إعداد هذه الكفاءات التي يحتاجها هذا المجتمع والذي يسعى إلى النمو والتقدم .

وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة أن التعليم يمكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة فهو يساعد على اكتشاف وتنمية قدرات الأفراد ويهيئ لهم سُبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الخلق والابتكار ومن ناحية أخرى فإن التعليم يحفز الأفراد على تحقيق التقدم ويجعل العقول والنفوس أكثر استعداداً لتقبل التغير والرغبة فيه، فالإرادة الحرة الواعية التي هي محصلة التعليم والتربية والتثقيف تعتبر الركيزة الأساسية التي لاغنى عنها في إحداث التنمية بمفهومها الاجتماعي الواسع[2].

كما يضيف الدكتور (سعد بن محمد الحريقي) بأن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة طردية، فإذا ما تقدمت التنمية يتقدم التعليم ، وبزيادة النمو التعليمي

---

(1) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، ط4 ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1982 ف ، ص 348 .

(2) تقرير حول أعمال ملتقى الفكر والثورة ، مجلة البحوث ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، طرابلس ، 1988 ، ص76 .

تزداد التنمية الشاملة ، فالتعليم يتولى إعداد القوى البشرية اللازمة للنهوض بخطط التنمية ، كما أن التنمية من شأنها أن تحدث ازدهاراً في التعليم من خلال توفير التمويل اللازم للإنفاق على مؤسسات التعليم ومتطلباته من أجهزة وأدوات ووسائل وأجور ، وتوفير فرص للعمالة التي يعدها النظام التعليمي[1].

وجدير بالذكر أن كثيراً من دول العالم المتقدم قد استوعبت أهمية التعليم في تنمية المجتمع ،ومن هذه الدول الصين واليابان حيث استطاعتا خلال عقدين من الزمان أن تستبدلا بالضعف قوة ، وبالتخلف تقدماً ، وبالتفكك تماسكاً وكان ذلك بفضل الاهتمام بالتعليم في الدولتين والعمل على إعداد مجتمع يتلاءم مع عصر المعلومات باستخدام طرق التعليم المختلفة ، والمتتبع لتطور التعليم في معظم المجتمعات يجد أن أي مجتمع من هذه المجتمعات يحرص على تأسيس جامعاته ومعاهده العليا ، وذلك كما فعل المجتمع الليبي ليستكمل بذلك نظامه التعليمي هيبته العلمية والوطنية والقومية والدولية معتبراً ذلك ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، وناظراً إلي ما يعرف إلي ذلك علي أنه نوع الاستثمار الذي له عائده المحقق في مجال التنمية البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية(2).

ولذلك تعد التنمية الاجتماعية عملية موحدة ذات جوانب متعددة ، ويعتبر التعليم الأداة التثقيفية الهامة في حياة الأفراد في المجتمع والوسيلة الناجحة في إطلاعهم على كل جديد ومستحدث من أساليب تكنولوجية وأفكار ونظريات في مجال المعرفة فهو يعمل على إيجاد العناصر القيادية التي تقوم بتطوير مجالات

---

(1) مروان راسم كمال وآخرون ، مجلة التربية القطرية ، مرجع سابق ، ص129.

(2) رمزي عبد الحي ، التعليم العالي في الجماهيرية ودوره في تنمية الموارد الواقع والمستقبل ، ندوة حول التعليم العالي ، في الفترة من 10 ــ 2005/4/12ف ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس.

العلم والمعرفة وخلق الإنسان المتحضر القادر على نبذ الأفكار التقليدية وتقبل الأفكار التقدمية التي تسهم في تطوير المجتمع . كما يعمل على تضييق الهوة الحضارية بين مختلف طبقات المجتمع فكرياً وثقافياً وماديا وعن طريقه يتم تنمية الوعي لدى السكان بالحد من كثرة المواليد باعتباره هدفاً تسعى الدول لمختلفة إلى تحقيقه كما يؤدى التعليم إلى تسهيل عملية الاتصال والتفاعل بين الأفراد في مختلف المجتمعات بشكل يخدم الحياة الإنسانية ويعمل على تطويرها وذلك كله يساهم في تحقيق التنمية .

ولقد ازدادت اليوم الدعوة للتعليم للمشاركة في الجهود التنموية، وبخاصة ربط التعليم العالي بالتنمية الشاملة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء التعليم أهمية مستعجلة في إعداد الأفراد والكفاءات اللازمة والسياسة ، فالتعليم وخاصة الجامعي يقوم بوظيفة اجتماعية واقتصادية عندما يربط بين سياسات القبول واحتياجات المجتمع من القوى العاملة المدربة ، وتعتبر محاولة " بيرتون كلاك B . Clark " من المحاولات المستمرة التي تبنت الأطر التصويرية والمرجعية ، وإلى ضرورة دراسة الجامعات ليس فقط من المنظور السوسيولوجي، بل أيضاً من خلال المداخل الأخرى التي يتناولها العديد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى ،ولاسيما علماء الاقتصاد ،والإدارة والنفس ، والتربية ، والسياسية والتاريخ ، وغيرهم كما يشير بوضوح إلي أهمية المدخل التكاملي ، الذي يركز على تجميع الرؤية العامة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية لفهم الجامعات بصورة واقعية[1].

ويعتبر التعليم بمراحله ومستوياته المختلفة من الضروريات الأساسية للتنمية بوصفه أداة لتحقيق ونجاح أي تنمية ، فالارتباط بين التعليم والتنمية ارتباط عضوي ،حيث إن فلسفة التعليم وأهدافه ومحتواه يسهم في بناء الإنسان أداة التنمية وهدفها وضرورة التنسيق والتفاعل المستمر بين قطاع وأجهزة التعليم من جهة وبين أجهزة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى ، وأن يتم التخطيط لمستقبل التعليم ضمن الخطة العامة للقطاعات والنشاطات الأخرى ،

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ،1991،

وليس بمعزل عنها — من منطلق أن مسؤولية التعليم مسؤولية مشتركة ولم تعد مستقلة ، وعليه لابد من التخطيط العلمي المدروس للتعليم في ضوء حركة المجتمع والتصورات المستقبلية للتنمية إلي جانب العمل على مد الجسور بين التعليم واحتياجات وأنشطة المجتمع[1].

مما سبق عرضه ،يتضح لنا أن نشر التعليم والنهوض به من أهم وسائل تحقيق أهداف التنمية ، كما يتضح لنا أيضا أن العنصر البشري هو رأس مال المجتمع الحقيقي فكلما تزود هذا العنصر بالعلم والمادة العلميين كلما ازدادت قدرته في العمل والإنتاج ،كما يتضح لنا أيضاً دور التعليم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي ودوره في إحداث التنمية الشاملة أي(التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية) وكيف أن التعليم ضرورة من ضرورات التنمية الأمر الذي ألقى على عاتق المجتمعات مسؤولية توفيره وتدعيمه لأفرادها ولذا فإن التعليم العالي — الجامعي عاملاً من عوامل الإسراع في البني التحتية والذهنية للتطور التكنولوجي في المستقبل وهذا يقتضي تحركات وتطورات على مختلف الجبهات التعليمية ،ومع ذلك فإنه لابد من وضع خطة عمل للتعليم تبدأ من معطيات الواقع في تحركها نحو الأمثل مستهدفة في أقل تقدير أكبر تعظيم للطاقات الواقعية المتاحة والممكنة،فالتعليم في مفهومه الواسع من شأنه تسريع خطط التنمية التي تؤدي بدورها إلى رفع التعليم ، وبالعكس فإن الجهل وغياب الوعي يخلق التخلف ويعوق تنفيذ خططه القومية ، فقد بات واضحاً أن التنمية الحقة لا يمكن أن تنطلق وتعم فوائدها دون الاهتمام بالتعليم الذي هو من أهم أدوات تنمية الطاقات البشرية والذي يعتبر مركز الصدارة في عداد العوامل التي تحقق مسيرة المجتمعات النامية وهو شرط ضروري يترافق مع كل عمل تنموي ، فمن خلاله تتحقق السيطرة على الذات وعلى الطبيعة ويعرف المواطن حقوقه وواجباته ويتحقق الاكتفاء الذاتي ويتمكن الوطن من حل مشاكله[2]. ولذا فإن محور التعليم في التنمية ، وما يخصه

---

[1] مروان رامز كمال وآخرون ، مرجع سابق ، ص129 .

[2] التعليم الجامعي والعالي في التنمية الشاملة ، بحوث مختارة من المؤتمر العام الخامس لإتحاد الجامعات العربية ، عمان ، 1990ف ، ص196 .

المجتمع لتطوير قابليات وقدرات المواطنين والاتجاهات والأهداف التي يعتمدها لهذا القطاع الأثر الأكبر في تحديد القدرات والإمكانات الفعلية للتنمية ، فمن مخرجات القطاع التعليمي تنتقل الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة ألي ميدان العمل ، وبقدر ما يكون التعليم مواكباً لحاجات المجتمع الفعلية وباتجاه طموحات تقدمه المستقبلية تكون القدرة على التنمية السريعة متوفرة ، فحجم التعليم في المجتمع من عدمه ومستوياته وأنواعه من العوامل المؤثرة بصورة مباشرة والمحددة للتنمية وعلى الأخص تلك الأنواع من التعليم التي ترتبط بالتقدم التكنولوجي المعاصر والتي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية في التعليم الذي أصبح يشكل نقطة الاختناق الرئيسية التي تواجهها التنمية في الأقطار النامية بصورة عامة ومنها الأقطار العربية [1].

وقد أكد (بروديو، ياسرون) على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية ، وأشار بأن النظام التعليمي لابد أن يعيد ما سماه " توليد وخدمة المجتمع الذي ولده " ، ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات من التعليم العالي ، وفقاً لنوعية الكفاءة لا كميتها ، ورغبة هؤلاء في الدفع بعجلة الإنتاج والعمل الجاد على تقدم مجتمعاتهم والأخذ بمشارف الدول المتقدمة ذلك لأن العبرة في تقدم الشعوب لا تكمن دائماً في وفرة الإمكانيات بل إلى جانب استخراج التقنية المتاحة أو الممكن إتاحتها من قبل عناصر كفؤة تمتلك الإدارة والتصميم لقيادة عمليات التحول ونقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم يرجع إلى خلل في التخطيط وقصور في دقة التنبؤات المستقبلية بحاجة سوق العمل في جميع مستوياته [2].

وذلك من خلال التوسع والتنوع في المؤسسات التعليمية المتخصصة في مناهجها ومضامينها بما يتناسب والعملية التنموية ، ولهذا تهتم هذه المجتمعات بالتعليم كأحد أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويستلزم ذلك زيادة في فرص

---

[1] يعقوب فهد أعبيد ، التنمية التكنولوجية مفهومها ومتطلباته ، الكويت ، ص 139 .

[2] رأفت عنبسى الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1972 ف ، ص323 .

العمالة عن طريق زيادة معدلات التنمية بالإضافة إلي رفع كفأة التعليم ، فدولة مثل البرازيل غنية بمواردها الطبيعية والمادية ولكنها متخلفة تعليمياً ،في حين أن ألمانيا تطورت بالعلم والفعل البشري ، وكذلك اليابان فقد غزت أسواق العالم بمنتجاتها قليلة التكاليف ، وهذا كله يرجع إلى التعليم المتواصل لكل هذه المجتمعات ، فالتعليم المتواصل مسؤول عن توفير الطاقات البشرية اللازمة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير الأفراد ذوي الخبرة ، وذلك تحقيقاً للأهداف الآتية :ـ

1- إعداد المواطن إعداداً يؤهله للقيام بدوره في مجتمع عصري كعضو صالح في هذا المجتمع مسلح بمعارف مفيدة تمكنه العمل بها وتطبيقها لخيره ولخير بلاده[1].

2- ربط أهداف وسياسات خطط واستراتجيات ومناهج وبرامج وخدمات التعليم العالي ومناشطه البحثية بحاجات ومشكلات وقضايا المجتمع ، بخطط التنمية بينه وبين الوظائف الثلاثة الرئيسية وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع[2].

3- التنسيق بين مشروعات التعليم وبين حاجات البلاد في مختلف ميادين العمل.

وكما يرى "عبد الباسط محمد حسن" أن التعليم إحدى القوى المحررة للأفراد والجماعات والمجتمعات ، فهو يزيد طموح الأفراد ويدفعهم إلى الصعود في السلم الاجتماعي ويساعد الجماعات والمجتمعات والفئات المحرومة من الحقوق الاجتماعية على الالتحام ببقية الجماعات الموجودة في المجتمع والمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية[3].

أصبح التعليم الجامعي يمثل قمة الهرم التعليمي في هذا العصر ، فقد تغيرت النظرة إليه ، وهو يعتبر مصدراً أساسياً لإعداد الكوادر الفنية في مختلف المجالات ومنبعاً للعلم والمعرفة والبحث العلمي، للنهوض بالمجتمعات والارتقاء بها لمواجهة التحديات والحاجات المتغيرة والمتجددة للمجتمع، كما زاد الاهتمام

---

(1) رافت غنيمي الشيخ ، مرجع سابق ، ص 323.

(2) أحمد القنيش وآخرون ، التعليم العالي في ليبيا ، دراسة مقارنة ، ط1 ، 1998 ، ص 83 .

(3) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ص349 .

بتطوير التعليم العالي للاصطلاح بأدوار ووظائف متزايدة من أجل مواكبة ومواجهة متطلبات المجتمع وحاجاته.

ـ نحو إستراتيجية جديدة للتعليم من أجل العمالة والتنمية :

ولكي نتغلب على أزمة العلاقة بين التعليم والتنمية ، على النحو الذي قدمناه جملة وتفصيلاً ، فإنه من الضروري أن يقوم كل من المجتمع والنظام التعليمي بإجراء تعديلات جوهرية وأن تتم الملائمة بينهما ، فالمشكلة في العلاقة بين التعليم والتنمية ليست نقص التعليم بمختلف فروعه ومستوياته ، بل ضعف وتأهيل مهارات الخريجين وفي قلة التوسع في النشاط الاقتصادي ، وبالتالي نقص في فرص العمل المناسبة وفي نفوذها المعيشي غير المشجع على التعليم وعلى تحسين الكفاءة من ناحية. وإذا استمرت استراتيجيات التنمية التقليدية سائدة واستمر التعليم تحت ضغط الطلب الاجتماعي والنمو السكاني يشهد بالتالي توسعاً بشكله ومحتواه القائم من ناحية ثانية. فالتعليم بطبيعة الحال ليس دواء لجميع المشكلات في العالم ، ولا يمكن أن نحمله وحده مسؤولية أحداثها ، فالتعليم في أحسن الحالات لا يتوافر لديه إلا وقت محدود ووسائل غير كافية لتحقيق كل الآمال والمصالح ، ومواجهة التحديات التي تعترض مساره ونموه ، ونحن نأمل أن يقوم التعليم بأفضل ما يستطيع لخدمة الفرد والمجتمع فقد أصبح التعليم ذا إستراتيجية هامة وأصبحت أولويته لا تقل عن أولوية الأمن والغذاء[1].

ولذلك نعتقد أنه من الصعب تفعيل وتنشيط وتحفيز العلاقة بين التعليم والعمل وانعكاسه على التطوير والتنمية بدون تحقيق أمرين أساسيين غاية في الأهمية :

الأول : هو توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي لتأمين فرص عمل مناسبة للأفراد وتحسين مردودها المعيشي.

ثانيهما : والأهم هو ترسيخ المعايير التي تكفل تكافؤ الفرص أمام المتعلمين من الخريجين في سوق العمل و الاستخدام ، وذلك بالتأكيد على معايير الكفاءة

---

[1] محمد متولي غنيمة، التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية دار النهضة العربية للطباعة ، ط1، 1996 ، ص87.

والإنجاز الحقيقية ، في انتقاء طالبي العمل والوظائف ، بدلاً من معايير الوساطة والانتماء المختلفة[1].

وقد ورد في التقرير السنوي للمكتب التعليمي في الأمم المتحدة (1974 ف) دراسة مسحية قام بها معهد (جالوب Gallup) لمعرفة الإجابة حول السؤال التالي وهو : لماذا يبعث الآباء أبنائهم للتعليم ؟ وكانت أكثر الإجابات شيوعاً : للحصول على وظيفة ، وهذه الإجابة مقبولة على النطاق العالمي ، وجاءت هذه النتيجة مؤيدة أيضاً لما أكدته الدراسة التي قامت بها الرابطة العالمية لتقييم التحصيل التعليمي[2].

ففي الدول النامية تزايد الاهتمام بتخطيط التعليم وتوجيه برامجه وذلك لإسهامه في عملية إعداد القوى العاملة والمدربة بفاعلية كبيرة ، حيث أصبح من المؤكد أن للتعليم فاعلية واضحة بالنسبة لعملية التنمية وذلك من خلال إعداد القوى العاملة خاصة إذا ما تم تخطيط التعليم في ضوء احتياجات التنمية من هذه القوى ، وهنا يكون للبحث العلمي ضرورة ملحة لتقدير احتياجات المجتمع من القوى العاملة بالصورة التي تؤهل تلك القوى العاملة لشغل الأدوار المختلفة في ظروف التنمية[3].

فإنه مما يزيد التعليم أولوية من حيث التقديم والاعتناء به من قبل غيره أنه يعد التنمية الأم لبقية المجالات التنموية ، إذ أن تعليم الإنسان المسلم وتربيته يجعله مهيئاً للقيام بالعملية التنموية في أي مجال ، فإذا توجه إلى مجال اقتصادي يساهم في تنميته وتطويره ، وكذلك إذا توجه إلى المجالات الاجتماعية والمجالات العملية والتقنية وغيرها ومعنى ذلك أن التنمية التعليمية تؤدي إلى تنمية المجالات الأخرى وتساهم مساهمة فعالة في تطويرها[4].

---

(1) سمير إبراهيم حسن ، التعليم والتنمية في سوريا ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد الثاني عشر ، الصيف 1998 ، ص ص 161 - 162 .

(2) محمد متولي غنيمة ، مرجع سابق ، ص88 .

(3) عبد القادر أحمد صالح ،التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة ، دراسة تتبعية لخريجي جامعة النجم الساطع التقنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم أصول التربية ، جامعة القاهرة ،2003 ، ص2 .

(4) حسن إبراهيم الهندلوي ، التعليم وإشكالية التنمية ، القاهرة ، ص99 .

وبعبارة أخرى فإن التعليم يعد السبيل الوحيد للانطلاقة السليمة للنهـوض بالمجتمعات من التخلف والتدهور والانحطاط الحضاري وتحقيق التنمية الشاملة ، سواء على مستوى الأفراد أو على مـستوى المجـالات الاجتماعيـة ، فبـالعلم والمعرفة استطاعت هذه المجتمعات أن تسخر قوى الطبيعة وما تحتويه من موارد للارتفاع بمستواها الاقتصادي لرفاهية أفرادها والوصول إلى أعلى درجات التقدم والرقي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن التعليم يعتبـر أهـم وسـائل التنميـة الاجتماعية والاقتصادية وأكثرها فاعلية ، وبالتالي فالأمر يتطلـب التنويـع فـي البرامج التعليمية والثقافية لتتفق مع مقتضيات التنمية ومتطلباتهـا وتنـسجم مـع التعديلات المستخدمة في الوسائل التكنولوجية الحديثة وذلك بهدف خلق جيل قادر على تحمل مسئولياته إزاء عملية التنمية والعمل والإنتاج في مختلف قطاعاته.

ـ دور التعليم في التنمية البشرية : ـ

يعتبر موضوع التنمية البشرية أحد أبرز الموضوعات التي تناولتها أدبيات التنمية وقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة ، خصوصاً منذ بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إصدار التقارير الدولية عن التنمية البشرية في عام 1990ف .

وانطلاقاً من ذلك فانه ينظر إلى التنمية البشرية بأنها " العملية الوحيدة والضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البـشريـة فـي جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية[1].

وفي هذا السياق فقد عرف تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002 ف التنمية البشرية " بأنها عملية توسيع الخيارات ففي كل يوم يمـارس الإنـسان خيـارات متعددة ، بعضها اقتصادي ، وبعضها اجتماعي ، وبعضها سياسـي ، وبعـضها

---

(1) منصور الراوي ، تنمية الموارد البشرية، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية العمالية ، الصادرة من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية ـ ط1 ،1985، ص 28 .

ثقافي ، وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية ،فإنه ينبغي توجيه هـذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان ، والتنمية البشرية عملية ومحصلة في الوقت ذاته ، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها، وتنطوي عمليـة توسـيع الخيارات وفق هذا المفهوم على ارتباطها محورياً بموضـوعين همـا:القـدرات والفعاليات من جانب والفرص المتاحة من جانب آخر وعليه فإن التنمية تعبر عن معادلة يتكون طرفها الأيمن من القدرات البشرية بينما يتكون طرفها الأيسر مـن الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الممكنة للإنسان من أعمـال قدراتـه الإنسانية[1].

وفي هذا الصدد يؤكد "عبد الباسط حسن" إن بناء الأمم الحديثة يتوقف علـى تنمية مواردها البشرية ، فمصدر التغير لا يوجد في الأنظمة والقوانين بقـدر مـا يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغير في النظم والمؤسسات والعلاقات ولـذا يبرز دور التعليم في بناء وتنمية القوى البشرية المنتجة،فعن طريقه يمكن تنميـة قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم مـن التجديـد والابتكار وترجمة مفاهيم الحياة إلى سلوك يترتب عليه إنتاج أجيال أقـدر علـى العمل والإنتاج من الأجيال السابقة[2].

فوجود علاقة ارتباط بين التخطيط للتعليم الجامعي وخطة التنمية يؤدي إلي تنمية الموارد البشرية دون نقص في المهارات والاختصاصات المطلوبـة لتنفيـذ خطة التنمية وإلى القضاء على البطالة بين الخـريجين وخاصـة إنهـم يملكـون مؤهلات تحتاجها المشاريع التنموية ، وسوق العمل في حاجة إلـى تخصـصاتهم ونظام التعليم وخاصـة في الـدول المتقدمة وبعض الدول الناميـة يـسهم فـي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعد القوى البـشرية المدربـة اللازمـة لمجالات العمل المختلفة ، ومن ثم نجد في هذه الدول ارتباط بين تخطيط التعلـيم

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ،2002 .

[2] عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 348 .

وسياسته من ناحية ، وتخطيط القوى العاملة وحاجة سوق العمل والتنمية بمفهومها الشامل من ناحية أخرى.

كما أن تنمية الموارد البشرية يتطلب من التعليم أن يعمل على ضرورة إعداد أفراد قادرين على الاستمرار في التعامل مع المتغيرات العالمية والمحلية ، ومتابعة البحث والتطوير ، وأيضا إعداد أفراد قادرين على التكيف والتلاؤم مع المتغيرات الحضارية وإعداد أفراد قادرين على المستقبل والتحكم فيه ولديهم رؤية نقدية فاحصة حول قدراتهم علي امتلاك ناصية أمورهم وتزويدهم بالمعلومات والمهارات التي تمكنهم من السيطرة على مصائرهم ، وهذا يؤدي إلى إعداد الموارد البشرية دون نقص في المهارات والاختصاصات المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية وإلى القضاء على البطالة بين الخريجين وخاصة أنهم يملكون مؤهلات تحتاجها المشاريع التنموية ،كما أن انتشار التعليم يساعد القضاء على كثير من العادات والتقاليد التي تعيق عملية التنمية [1].

فالدول النامية تسعى لإيجاد استراتيجيات فعالة لتنمية البشرية تحوي على الطرق اللازمة للخلاص من مشاكل الزيادة والنقصان على السواء ، ومثل هذه الاستراتجيات تتمثل في التعليم الوافر والتدريب الفعال والحوافز المناسبة في إطار المنظمات أو المؤسسات التعليمية ، فإن هذه الاستراتيجيات

تعني العملية الإدارية المستمرة التي تتطلب تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية والبحث عنها وترغيبها في العمل[2].

وإضافة إلى ما سبق ، فإنه يمكن القول بأن التعليم العالي — الجامعي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في توجيهه لخدمة الأهداف العليا للمجتمع ، وجعل ما يتصل به نابعاً من احتياجات المجتمع ، ومطالب الأفراد الأساسية حتى لا يكون هناك أعداداً كبيرة من الخريجين لا عمل لهم ، بالإضافة إلى تحسين الدخل بينهم ، ولهم قيمة فردية في أنه يساعد المواطنين على القضاء على الكثير من العادات والتقاليد

---

[1] رمزي عبد الحي ، ندوة التعليم العالي في الجماهيرية ودوره في تنمية الموارد البشرية ، مرجع سابق ، ص6 .

[2] محمود محمد مرسي ، دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة ، مجلة العلوم الاجتماعية التي تصدر عن جامعة الكويت ، العدد الرابع ، شتاء 1985 ، ص 131 .

التي تعيق حركة التنمية بحيث يجب أن يكون الباب مفتوحاً أمام الجميع لإثبات مواهبهم واستعداداتهم، في مختلف المراحل التعليمية ، وإلى الحصول على تعليم شامل يساهم وينمى القدرة على الربط بين العمل والتعليم من فروعه المختلفة وهذا يعنى تعميق فكرة التعليم خالق المعرفة ، فالتعليم هو أساس التنمية ومقياس حساس لمدى تحسين أحوال المعيشة وفي الأربعين سنة الأخيرة تضاعفت معدلات محو الأمية الكبار في البلاد النامية حيث زادت من 30% إلى 60%.

كما أثبتت الدراسات حول الاستثمار في التعليم ودوره في التنمية ، أن هذا الاستثمار يمكن أن يؤدي إلى الارتفاع في مستوى الكفاية الإنتاجية.

وقد أكد معظم الخبراء أنه لكي تحقق التنمية البشرية المنشودة والمستهدفة فلا بد من توفير التعليم النافع والمفيد الذي يعمل على بناءَ الإنسان بناء متكاملاً عقلاً وروحاً وجسداً وضميراً وسلوكاً، ويكسبه مهارات العمل والإنتاج وينمي قدراته ويصقل ملكاته ومواهبه ، ويؤهله للإبداع والابتكار ، فالجامعة مطالبة وخاصة في هذا الوقت باستشراف آفاق المستقبل وطرح القضايا وتحديات المستقبل وتقديم الحلول والبدائل وبالتالي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في هذا المجال ، مما يخرجها من إطارها التقليدي الذي يجعلها تعيش حالة رد الفعل لما حدث[1].

وفيما يتعلق بأهداف النظام التعليمي كما يرى كل من "لويد ألن كوك " Lloyd Allen cook" وإلن فورست كوك " Elaine Forst cook" أن هناك مجموع أهداف للتعليم منها أهداف معرفية ، تتعلق بتعليم الأفراد والمعارف والمهارات ، وأهداف قيمة تتعلق بخلق مواطن يحتفظ بالقيم الصحيحة للحياة والمشاركة في حياة المجتمع ، وأهداف التنشئة الاجتماعية حيث يساعد التعليم في جعل الأفراد أكثر توافقاً مع الآخرين[2].

أن سعي النظام التعليمي ومؤسساته إلى الأهداف يؤدي في النهاية إلى المساعدة في التنمية البشرية كمدخل هام وضروري لتحقيق التنمية الشاملة في

---

[1] رمزي عبد الحي، مرجع سابق ، ص2.

[2] أنور سعادة ، مشكلات التعليم الجامعي وآثارها على الشباب مرجع سابق ، ص10 .

كافة المجالات والقطاعات ، وخير دليل على قيمة التعليم في تنمية الموارد البشرية قول " الفريد مارشال " marshal " ،بأن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة وذلك لأن الإنسان بالعلم والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له[1].

ومن ناحية أخرى ، فإن التخطيط للتعليم هو التخطيط لمستقبل التنمية البشرية وفي الوقت الذي يؤكد فيه على أهميته وضرورته لأي مجتمع يبحث لنفسه على البقاء والمساهمة في تطوير وتحديث الحياة ، فإن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بدأ بالتركيز على النوعية في التعليم العام، والجامعي بخاصة وعلى أهمية مواءمة مخرجات المؤسسات التعليمية لاحتياجات سوق العمل..

فالتعليم ليس مجرد إعداد الناشئين والشباب للحصول على فرص عمل وإنما هو عملية إعداد النشيء وتكيفهم مع الثقافة الجديدة في المجتمع وإعدادهم للمشاركة في بناء المجتمع بمعنى أنه يجب أن يدرك كل فرد ماذا يريد المجتمع منه في موقعه ، ومن أجل تحقيق الأهداف الموضوعة ضمن إطار النسق التعليمي[2].

ويعتبر التعليم الجامعي اليوم معياراً للنمو والتقدم ، ففي سنة 1960م على سبيل المثال كانت نسبة التعليم في كوريا الجنوبية تصل إلى 6% ولكنها بالرغم من ذلك تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً ، وذلك يرجع إلى الاهتمام البالغ بالتعليم الجامعي إلى أن وصلت نسبته إلى 39% سنة 1990، ويتضح من ذلك أن التعليم هو السبيل لدخول أي مجتمع نام مصاف الدول المتقدمة وملاحقة التطور [3].

فالتنمية البشرية لا تكتفي فقط بتوليد النمو ، ولا تكتفي باكتساب المعارف والمهارات بل تعمل على تأهيل الأفراد للمشاركة الفعالة ، في كافة عناصر التنمية

---

[1] عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية، ط1 ، القاهرة ،1970 ، ص15 .

[2] حافظ فرج أحمد ، التعليم في الريف المصري ، دراسة تطبيقية على قرية مصرية ، التربية المعاصرة ، الصندر للخدمات والطباعة ، مصر ، العددين 9 إلى 16 يوليو ،1886 فبراير 1987 ، ص 172 .

[3] عبد القادر أمحمد صالح ، التعليم ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة ،مرجع سابق ، ص3 .

، باعتبار أن عملية تنمية المجتمع وتنمية الإنسان عمليتان مرتبطتان تؤثر كل منهما على الأخرى وتدعمها، وهذا كله لا يتم إلا من خلال توفير حد أدنى من التعليم ، ومن المستوى الثقافي ومن خلال مشاركة فعالة للمؤسسات التعليمية والإعلامية ، مع استمرار التعليم والإعداد والتدريب بما يتناسب مع أدوراهم في المجتمع[1].

فالإسهام في تنمية الموارد البشرية للمجتمع هو تنمية الموارد التي هي في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية الشاملة ، فالعنصر البشري هو الذي يحدد قيمة وفاعلية موارد وعناصر المجتمع الأخرى غير البشرية وتحولها إلى منتجات وخدمات في صالح تنميته من خلال ما تبذله من جهد ذهني وعضلي وبحثي ،وما تقوم به من تطبيق واستخدام لمعطيات العلم والبحث العلمي السليم ، وبناء أعداد وتدريب وتأهيل ما تتطلبه تنمية المجتمع من أطر وكفاءات مدربة ومؤهلة في مستوى التعليم ، ومن هنا يأتي دور الجامعة في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي نرى أن دورها يتمثل في الآتي :ـ

1) إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع في مختلف مواقع العمل.

2) التشخيص العلمي لمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعرف عليها ، والبحث عن الحلول العلمية والعملية المناسبة حتى نتمكن من رسم سياسة اجتماعية واقتصادية على أسس مدروسة.

3) تطوير المعرفة والتقدم بها، وتبسيط المعارف الجديدة وتوصيلها إلى الجماهير العريضة بصورة تخدمهم وتخدم أهداف التنمية .

وأن ما تقدم يعني أنه أصبح للجامعة دور مهم في المجتمع من حيث ملاحقة مسيرة النمو السريع والتقدم في كافة مجالات المعرفة ، ومواجهة زيادة عدد الطلبة بها ، وتوفير الكفاءات اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة، بحيث تصبح

---

(1) أحمد النقيش ، التربية بين المجتمع والجامعة ،المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، ط1، 1981 ، ص115 .

العملية التعليمية مستمرة والقيام بالبحوث في مختلف المجالات التطبيقية والنظرية وتتعاون مع جهات العمل المختلفة وتنسق معه في مختلف المستويات.

ويعتبر التعليم من الدعائم والمقومات الأساسية في تنمية الموارد البشرية ، إذ يعتبر المصدر الرئيسي لتزويد الأفراد بالمعلومات التفسيرية ، والتعليمية العامة التي ترتكز إليها معرفة الأفراد للظواهر والنظريات التي تساعدهم على حل المشاكل وتسهل لهم التعامل مع ما يتعرضون له من
مواقف مستقبلية ، كما يلعب التعليم دوراً مهماً ورئيسياً في التنمية البشرية ،وهذا ما يعكس الاهتمام بالتوسع في السياسات والبرامج التربوية والخطط التعليمية ، وكذلك الإنفاق المتزايد على قطاع التعليم كونه أداة فعالة في تحسين نوعية العمل ، وزيادة إنتاجية القوى العاملة في كل المجتمعات[1].

كما إن انتشار التعليم يساعد على القضاء على العادات والتقاليد التي تعيق عملية التنمية ، كما أصبح التعليم حقاً من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون وفي وضوء ذلك يمكن إجمال وتحديد الدور الذي يقوم به التعليم في تحقيق التنمية البشرية من خلال محورين رئيسين أولهما : تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع، وثانيهما : إعداد القوى البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي تتطلبها خصائص العصر الحديث[2].

إن مواءمة التعليم العالي والجامعي وملاءمته للتنمية العربية في المرحلة المقبلة على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن مؤسسات التعليم العالي سوف تكون ملزمة ليس فقط في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بل سوف تتعداها إلى مستوى التنمية العربية الشاملة بجميع جوانبها، وبالتالي فإن من واجب جامعاتنا العربية ومتخصصيها المعنيين أن يرتقوا بالكليات والأقسام العملية والهندسية ، وأن يساهموا بدراسة المشكلات المحلية دراسة مستفيضة واقتراح

---

[1] عبد الفتاح أبو حبيل وآخرون ، اقتصاديات التعليم في ليبيا ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، مركز البحوث للعلوم الاقتصادية ، بنغازي ،1994 ، ص9 .

[2] رمزي عبد الحي ، التعليم العالي في ليبيا في الجماهيرية ودوره في تنمية الموارد البشرية ، مرجع سابق ، ص 6 .

الحلول المناسبة لها فإذا كان هدف النظام التعليمي العالي الجامعي هو تحقيق مستوى متوازن من التنمية الشاملة ، فإن من الضروري المساهمة والنظر إلى النظام التعليمي بجميع مخرجاته أنه من الشروط الرئيسية التي يجب توافرها لإحداث أية تنمية شاملة في المجتمع.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ماذا يجب أن تفعل الجامعات من أجل خلق الموارد البشرية المؤهلة التي يحتاج إليها المجتمع للوصول إلى مرحلة التقدم ؟

في الواقع إن هناك قضايا ومشكلات وقصور تحول دون إسهام فعال في دعم جهود التنمية العربية ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، عدم ترابط بين نظم التعليم العالي وخطط التنمية وأيضاً إن السياسات الحالية للقبول والمعايير التي تتبعها معظم الجامعات العربية تؤدي إلى ظاهرة الفائض والنقص ، كذلك نظم التسجيل[1].

والملاحظ كذلك أن الجامعات الليبية لم تبين بعد علاقة قوية بالتنمية وبرامجها المختلفة في المجتمع هذا ناهيك عن ضرورة ارتباط أهداف الجامعة بفلسفة التنمية فالكثير من مؤسسات التنمية لا تستعين بالجامعات إلا نادراً أو غالباً ماتتجه إلى بيوت الاستشارة والخبرة في الخارج بحجج متعددة من أهمها إن إمكانيات الجامعات محدودة ثم أن الأساتذة مشغولون وليس لديهم الوقت الكافي ، فالخلاصة أن الجامعات الليبية ينقصها وضوح الأهداف والفلسفة والصلة الوثيقة بالتنمية وبرامجها ومؤسساتها، وإلى جانب ذلك فمن النادر أن تراجع ويعاد النظر في الجامعات وأعمالها[2].

وإضافة إلى ما تقدم فإن التعليم يحدث تغييرات اجتماعية مرغوبة وعميقة ، وهو الوسيلة الفاعلة لتطوير المفاهيم الاجتماعية ، وتنقيتها من الشوائب العالقة بها بسبب العادات والتقاليد ، والممارسات الراسخة في الأذهان بسبب الأمية ،خاصة في الدول النامية ، فكلما ارتفعت نسبة التعليم في المجتمع أدى ذلك إلى القضاء على العادات الاجتماعية والسلبيات ، كما أن التربية هي أهم وسيلة للتنمية الاجتماعية

---

(1) سليمان عاشور الزيدي ، مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي ، المكتبة الجامعية ، 2002ف ، ص8.

(2) عبد الهادي الجوهري وآخرون ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا إنجازات وطموحات ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ،2005 ، ص 108 .

وهي الأساس الذي يعمل على هذا التطوير والتفسير، وترتبط ارتباطاً أساسياً بعملية التنمية [1].

إن الثورة العلمية الجديدة قد أحدثت تغيرات خطيرة في العالم ، حيث تنقرض مهن وتخصصات قديمة وتبزغ مهن وتخصصات جديدة يومياً، ومن هنا يكون تطوير التعليم وتحديثه أمراً ضرورياً وحتمياً، باعتباره الأداة القادرة على تطوير إمكانات الإنسان الليبي بما يمكنه من التعامل مع تكنولوجيا العصر ، وأمام هذا التغير كان لزاماً على الجامعة أن تكون قادرة على استثمار الثورة العلمية الجديدة ،وأدوات المعرفة في إثراء العملية التعليمية سواء من خلال تقديم الخبرات العلمية في المنهج أو استخدامها كتقنية مساعدة على تقديم خبرات للمواد الدراسية المختلفة [2].

وبذلك يمكن القول بأن للتعليم دوراً هاماً في التنمية البشرية ، فهو يهيئ للأفراد سبيل التفكير الموضوعي في مختلف القضايا وينمي قدراتهم على الإبداع والابتكار ويجعلهم أكثر طموحاً ورغبة في التغير ، ويزودهم بالقدرات والمهارات والمعارف والإمكانات التي تساعدهم على الزيادة في المشاركة الإنتاجية في المجتمع ، وخير مثال على ذلك ما حققته الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا من تقدم بفضل اهتمامها بالموارد البشرية ودورها الهام في التقدم الاقتصادي .

الأهمية الاقتصادية للتعليم :ـ

إلى جانب دور التعليم في تنمية البشر وجعلهم أكثر إبداعاً على التوافق مع الحياة العصرية ومتطلباتها ، نجد أن لها إسهاماته أيضاً في مجال التنمية الاقتصادية والرفع من مستواها ، حيث يزود النظام التعليمي ومؤسساته الأفراد بأفكار هامة تساعدهم في حياتهم العملية ، لأنه بالعلم وحده تصبح قوة العمل عنصراً هاماً من عناصر النمو والتقدم بدلاً من أن تكون عنصراً معوقاً ومكرساً

---

(1) أحمد سالم الهرمة ، فلسفة التعليم عن بعد وأهميته في التنمية ، مجلة الجامعي ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، ص ص 130 - 131.

(2) رمزي عبد الحي، التعليم العالي في الجماهيرية ودوره في تنمية الموارد البشرية، مرجع سابق ، ص 8 – 9.

للجمود والتخلف. إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة تقدم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية ، وإنما أصبح ينظر إليها على أنها استثمار وإنها هي والنشاط الاقتصادي وجهان لشيء واحد يستهدف النهـــوض بمستوى حياة الفرد والجماعة ، فالعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية تتضمن تنمية الموارد البشرية ، أي زيادة المعارف والمهارات والقدرات لـــدى جميـــع أفراد المجتمع واستثمارها ، وتتم هذه التنمية بطـــرق متعـــددة ، منهـــا التعلـــيم الرسمي بمراحله المختلفة ، وكذلك التطوير الذاتي أي سعي الأفراد مـــن تلقـــاء أنفسهم وبجهودهم الخاصة إلى زيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ومواهبهم[1].

وفي هذا الصدد أكد " آدم سميث " في كتابه" ثروة الـــشعوب " علـــى أن التعليم له أثره في تكوين المواطن الصالح ، كما عزي "آدم سميث " الذكاء الحاد والعادات الفاضلة المتسمة بالنظام للشعب الاسكتلندي إلى الانتشار الواسع المبكر للتعليم بينهم ،فقد أشار إلى أهمية التعليم ويدعو إلى ضرورة الاهتمام به ولهـــذا اعتبر اكتساب الخبرات والمهارات من إحدى صور الاســـتثمار ذات المـــردود العالي[2].

ولقد نادي الكثير من الاقتصاديين بأن رسم خطة التنمية يجـــب أن تبـــدأ بتنمية الإنسان ويسمون هذا النوع من التنمية بالتنمية الأساسية ، على اعتبار أن الإنسان هو الذي يقوم بعملية التنمية وهو الذي ترتد إليه هذه العملية ، فإن لـــم يكن قد أحسنت من جميع النواحي الثقافية والصحية والـــسلوكية فـــأن التنميـــة الاقتصادية لا قيمـــة لها ، كما أن العامل الأساسي للتنمية الشاملة يتوقف علـــى مدى توافر القوى العاملة المدربة اللازمة لوضع وتنفيذ خطط الاقتصادية حتـــى تؤدي دورها بنجاح[3].

لقد أصبح الإنسان هو هدف التنمية في الوقت الحاضر ، ولـــذلك يجـــب الزيادة في الاهتمام بالتعليم بالإعداد والتدريب ، ويتحتم الإيمان بأن التعليم قادر

---

(1) شبل بدران ، وآخرون ، أسس التربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الجامعية ،2005ف ، ص386 .

(2) محمد متولي غنيمة ، الوضع الراهن واحتمالات المستقبل ، الدار اللبنانية ، ط1 ، 1996 ، ص118 .

(3) فؤاد بسيوني متولي ، التربية ومشكلة التنمية البيروقراطية رؤية عصرية لبعض مشكلات المجتمع وعلاقتها بالتربية ، دار المعرفة الجامعية ،1990 ، ص 37 .

على أن يساهم مساهمة فعالة في تحقيق أهداف الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة سواء بإمدادها بالأعداد اللازمة من القوى العاملة المدربة ، ومن هنا يجب ألا ينظر إلى التعليم على أنه نوع من الخدمة والاستهلاك وإنما أصبح عملية استثمار نقدمه للإنسان فهو حق من حقوقه ، ويرى بعض رجال الاقتصاد أنه عند التخطيط للقوى العاملة التي تقوم بواجب التنمية يجب أن يكون النمو الاقتصادي هدف لابد من توفير مصادر التمويل له بالإضافة للإمكانات المادية البشرية.

ويبين مطاوع أنه لابد للتعليم من مواجهة متطلبات التنمية وأن يكون انعكاساً لمختلف المشروعات المخطط لها ، ويجب أن يكون مستعداً لمواجهة جميع التوقعات فقد أصبح التعليم عنصراً مهما ومباشراً وفعالاً ومن ضمن عناصر الاستثمار وذلك لكونه يساهم ومن خلال التوقعات البترولية في تطور المجتمع وتقدمه وذلك بإنشاء مدارس ومراكز فنية متخصصة لتخريج الإطارات اللازمة من القوى العاملة المدربة ومشروعات الأمن الغذائي واستصلاح الأراضي الزراعية ، ومشروعات البناء والتعمير[1].

كما جاء من بعد " أدم سميث " " الفريد مارشال " معتبراً أن التعليم استثمار قومياً عالياً، فهو يرى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر فيه ، فهناك فوائد عظيمة تتأتى من إعطاء أفراد الشعب فرصاً متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم وقدراتهم[2].

ومن هنا تغيرت النظرة الاقتصادية إلى التعليم وبدأ الاقتصاديون ينظرون إليه على أنه استثمار للموارد البشرية ، وبدأوا يقيسون العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم بنفس الأدوات والوسائل التي يقيسون بها العائد من أي مشروع.

في حين يرى "دينسون " أن ظاهرة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي الذي حدثت في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان يرجع إلى

---

(1) فؤاد بسيوني متولي ، التربية ومشكلة التنمية البيروقراطية ، مرجع سابق ، ص 38 .

(2) محمد منير مرسي ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1977 ، ص 154 .

التقدم الكبير الذي أحرزه التعليم . وكما يضيف " سوكوروف" قائلاً بأن التعليم يمثل المحور الحقيقي للاقتصاد القومي وإليه يستند إليه الإنسان في قيمه الروحية والثقافية والأيديولوجية[1].

ولكي يكون للتعليم دوراً إيجابياً في تنمية المجتمع اقتصادياً ، فإن الحاجة تصبح ملحة وضرورية لبناء برامج تعليمية تربوية ذات صلة وثيقة بالحاجات التنموية للمجتمع ومعرفة نوع المهن والتخصصات التي سوف يحتاجها المجتمع وإلا فإن النظام التربوي سيؤدى إلى إنتاج مخرجات لا فائدة منها ، بل ستزيد من نسبة البطالة في المجتمع وعلى حساب الحاجة الحقيقة له ، ولذا فلا بد من التخطيط في نوع النظام التربوي السليم ، وإلا سوف يؤدي إلى العديد من السلبيات ، كالهدر التربوي والتسرب وارتفاع نسبته وهو سمة النظام التعليمي ، وكذلك في عدم تلبية الحاجات الحقيقية للفرد والمجتمع وعدم التركيز على العلاقة بين التعليم وتنمية الاقتصادية ، والتي أشار إليها علماء الاقتصاد باعتبار التعليم هو استثمار بشرى قومي ، ولكونه يقوم بدور أساسي وهو تهيئة التفكير الموضوعي واكتساب قدرات ومهارات الأفراد وتنميتها. وكما يضيف "تيودور شولتز " " .) scholttz" إلى العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ، موضحاً أن أكثر من 50% من الارتفاع الذي طرأ على الدخل القومي الأمريكي خلال الخمسينات من هذا القرن العشرين إنما يرجع إلى ما طرأ على التعليم من تقدم أدى بدوره إلى تقدم إنتاجية الفرد[2].

والواقع أن النظرة الاقتصادية إلى التعليم ، قد ظهرت في كتابات قديمة في دراسات مالثوس صاحب النظرية المعروفة في العلاقة بين الموارد والسكان، حيث رأى أن التعليم هو عامل من عوامل تحديد النسل، ورأى فيه طريقا لتنمية

---

(1) دور التعليم الجامعي والعالي في التنمية الشاملة ، بحوث مختارة من المؤتمر الخامس لإتحاد الجامعات العربية المنعقد في جامعة عدن عام 1985ف ،عمان 1990ف ، ص 146.

(2) محمد ظاهر معيلك ، التعليم في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، مجلة بحوث جامعة حلب ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، العدد الحادي عشر ، 1988 ، ص 145 .

صفات الحرص والتدبير والادخار ، بينما نجد في أوروبا إرشادهم إلى أهمية تعليم الفئات العاملة كضرورة اقتصادية واجتماعية[1].

ومن أجل هذا ، فإن التعليم ينبغي أن يساير الاتجاه العالمي ويكون عاملاً فعالاً في إحداث التغير المنشود، فللتعليم إسهامات في النمو الاقتصادي تتمثل في أبواب ثلاثة رئيسية، فالأفكار الجديدة والأساليب الجديدة للإنتاج في رأس المال الفعلي هي التي تقرر النسبة التي ستقدم بها الاقتصاد في التعليم العالي ومن مؤسسات الأبحاث العلمية تنبثق هذه الأفكار والأساليب الجديدة ثم إن القوة العاملة تتألف من فئات ذات مهارات مختلفة ، ثم يتضح يوماً بعد يوم أن المهارات التي يكتسبها الأفراد ترجع نتيجة للتعليم والتدريب المتواصل اللذين توافر لهما في المدارس والكليات وهذا الباب واحد من الأبواب التي يسهم بها التعليم في النمو الاقتصادي ، ثم إنه كلما أسرعنا في نقل المهارات الجديدة إلى أفراد القوى العاملة زاد احتمال مبرراتهم إلى تغير أساليب الإنتاج وأساليب التنظيم وهذا هو الباب الثاني لإسهام التعليم في النمو الاقتصادي ، أما بالنسبة للباب الثالث لدور التعليم ، وإن كان أقل ظهوراً بالنسبة للبابين السابقين ولكنه وبالأرجح أهم منهما ، وهذا الباب يتمثل في العلاقات والمواقف الخفية التي تربط بين إدارة العمال والمستهلكين ، فالمجتمعات التي تتمتع بدرجة عالية من التعليم مستعدة لتقبل التغير ولدعم التغير خلافاً لما هو الحال في المجتمعات الأخرى المتميزة بالمحافظة التقليدية.

فالنمو الاقتصادي هو تعبير موجز عن التغير السريع ، ومن أجل تدعيم هذا النمو لابد من تحطيم التقاليد الراهنة ، وهذا الاتجاه الاجتماعي الدقيق هو الذي يتأثر أكثر من سواه بما يجري.

فالهدف الأساسي في كل المجتمعات هو تحقيق درجة عالية من النمو السريع لذلك فإن هذه المجتمعات تقوم بتوفير الخبرات والمهارات اللازمة للاقتصاد الإنتاجي ، وعلى أساس هذه النظرة فإنه يمكن القول بأن إغفال

---

[1] مصدق جميل حبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية 1978 ، ص23 .

الاستثمارات الإنتاجية في التعليم سوف يؤثر على هدف هذه المجتمعات في الوصول إلى النمو السريع ، فالتنمية أولاً وقبل كل شيء هي النمو الاقتصادي ، وهو السبب في زيادة الناتج القومي والمحلي ،ويتبعها تلقائياً زيادة في فرص العمل وارتفاع الأجور وتحسين الخدمات .

فإذا أخذنا في الاعتبار هدف النمو السريع ، والرأي القائل بتوجيه التعليم هو توجيهه إلى النمو الاقتصادي ، ولقد صار التعليم في بعض الدول مطالباً أكثر من أي شيء آخر بأن يعيد النظر في تنظيمه وفي بعض التخصصات ونظم القبول ،بحيث يمكن أن يضيق من المعاهد والمدارس الفنية ما يتلاءم مع بقية المهن المتطورة وبالتالي يخدم مطالب النمو الاقتصادي.

وكما يؤكد عالم الاقتصاد " كوماروف " بوجود صلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم موضحاً أن التحسن المستمر المنتظم في المستويات التعليمية للسوفيت يرتبط ارتباطا وثيقاً بالتقدم التكنولوجي الذي حققه الاقتصاد السوفيت في الخمس السنوات الأخيرة ، وهذا بدوره يعود إلى التحسن الظاهر في نوعية التعليم الذي حصل عليه في العقدين الأخيرين[1].

ويتضح لنا من هذه الدراسات أن للتعليم دوراً أساسياً في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وأن أي قدر من التعليم في مراحله المتعاقبة يحسن من مهارة الفرد العامل ويزيد من إنتاجيته ولذلك شاعت فكرة "القيمة الاقتصادية" للتعليم ويقصد به إجمالاً أن للتعليم عائد اقتصادي يفوق ما ينفق عليه ، وقد أجريت دراسات عديدة لإبراز قيمة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم ، سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي والمهني والعالي وأثبتت هذه الدراسات التي تم معظمها في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن ما حدث من نمو في الدخل القومي خلال فترات معينة ، لا يمكن تفسيره على أساس زيادة عوامل الإنتاج المادية وزيادة رأس المال بل إلى وجود عوامل أخرى أطلق عليها أسم "العامل المتبقي "

---

(1) محمد منير مرسي ، وآخرون ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، مرجع سابق ، ص ص 148 ، 149 .

متمثلاً في ارتفاع مستوى المهارة في العمل ،واستخدام التطبيقات التكنولوجية ، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتعليم ومخرجاته المباشرة وغير المباشرة[1].

ومن خلال هذه الدراسات يتضح لنا أن للتعليم دوراً أساسياً في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه تم التوصل إلى النتائج الآتية[2] :

1- إن هناك حاجة ملحة إلى إصلاح نظم الإرشاد ، واختيار طريق مناسب لنوع التعليم وتدريب الشخصيات القيادية ، وتوظيف أكبر لإنصاف الحرفيين مع إعطاء أهمية للاستشارات التعليمية للأفراد.

2- المهارات الأساسية والفنية والبرامج الوظيفية والتعليم التجريبي لها دور هام في تمكين الشباب لاختيار الوظيفة المناسبة وتعليم المهارات المفيدة للممارسة العملية.

3- أهمية أن يكون هناك تنسيق بالنسبة لسوق العمل من القوى البشرية المتعلمة ،وذلك من خلال الربط بين تخطيط التعليم والتخطيط للقوى العاملة المؤهلة والمدربة.

أي إن لمؤسسات التعليم دوراً هاماً في إحداث التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال إمداد النظام الاقتصادي ومؤسساته من القوى العاملة المؤهلة علمياً للإسهام في التطور الاقتصادي ،فهناك العديد من الدول قد استطاعت وبفضل التعليم أن تساهم في زيادة ورفع معدل النمو الاقتصادي للبلد . وكما يشير "كارل ماركس" إلى أن التعليم يعطي مرونة كبيرة لمهارات العمل حيث إن زيادة الإنتاجية المتصلة بالتعليم هي الوسيلة الفعالة لرفع مستوى المعيشة في المجتمع[3].

ولكي تتحقق الفعالية الاقتصادية للتعليم يجب أن تُعد القوى العاملة اللازمة للمجتمع بالكم والكيف ، ويجب أيضاً أن يحسن المجتمع استغلالها ،حيث يستطيع الفرد أن يتكيف مع متغيرات العصر وأن يشارك في الإنتاج والإبداع

---

(1) حامد عمار ، في بناء الإنسان العربي ، دار المعرفة الجامعية ، 1988 ، ص210 .

(2) شبل بدران ، وآخرون ، أسس التربية ، مرجع سابق ، ص 397 .

(3) مصدق جميل حبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 23 .

المتميز من أجل نهضة مجتمعه وتحقيق تقدم اقتصادي يؤدي في النهايـــة إلـــى رفاهية الإنسان.

مداخل نظرية لدور الجامعة في التنمية :

نظرية رأس المال البشرى ، ونظرية التحديث : أهتم علماء الاجتمـــاع بدراســـة سوسيولوجيا التعليم العالي محاولين بذلك فهم الدور الحقيقي الذي يقوم به النظـــام التعليمي في عمليات التنمية والتحديث في المجتمع . وتمتد جذور هذا الأهتمام إلى إسهامات رواد علماء الأجتماع الأوائل أو أصـــحاب النظريـــات الـــسيوسولوجية المبكرة وقبل عرض رؤى هؤلاء المنظرين لقضية التعليم وأهم المنظرين "تالكوث بارسونز" "وروبرت يرثون ميرتون " فلابد من الإشارة إلى ما ذكرته "فادية عمر الجولاني " بأن التحليل البنائي الوظيفي للنظم التعليمية يـــشمل تحديـــد العناصـــر البنائية للنظم التعليمية وتحليل العلاقات بين تلك العناصر وكذلك تحليـــل طبيعـــة العلاقة بين التعليم والتنظيمات الاجتماعية الأخرى ، علاوة على دراسة القـــصور الوظيفي للنظم التعليمية وما يرتبط بها من مشكلات تعليمية[1].

ويعتبر "تالكوت بارسونز "عالم الاجتماع الأمريكي من أهم ممثلي النظرية البنائية الوظيفية ، وقد ظهر جانب كبيراً من إسهاماته في دراسته للعملية التعليمية وخاصة في الجامعات فـــي مؤلفـــه "النـــسق الاجتمـــاعي " taesocial system واهتمامه بتحليل الجماعات المهنية "the profession al groups" وحيث اعتبر أن التدريب المهني والممارسة العملية ، هي جوهر المعرفة الطبيعية أو ما أســـماه بتطوير الكفاءة المعرفيه وكان لزياراته إلى عديد من الجامعات في العـــالم ، دور كبير في عمق رؤيته وتحليله لمشكلات التعليم الجامعي[2].

ومن جهة أخرى نجد بارسونز قد ركز على دراسة الجامعـــات باعتبارهـــا أنساق اجتماعية محاولاً تحليلها في ضوء نظريته المعروفة عن النـــسق والفعـــل الاجتماعي لمعرفة دورها في المجتمع ، ولكونها"مركبا تنظيميا للمعرفـــة" أو مـــا

---

(1) فادية عمر الجولاني ، علم اجتماع التربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1992، ص126 .

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص111 .

أسماه أيضاً بالتنظيم أو المؤسسة الأم ، لأنها تغذي جميع المؤسسات والتنظيمات الأخرى بالكودار الفنية والمهنية والأكاديمية ، ومن ناحية أخرى يؤكد بارسونز على ضرورة دراسة الجامعة مثل الأنساق الفرعية التي لا يمكن فهم أدوارها الوظيفية والبنائية إلا في ضوء سياقاتها الاجتماعية والثقافية وعلاقتها مع الأنساق الفرعية الأخرى ، كما قدم تعريفا هاما للجامعة موضحاً وظائفها الهامة ومشيراً إلى أن الجامعة ليست فقط مكاناً للتدريس أو ما يطلق عليه بالتعليم العالي ، ولكن لها أيضاً مجموعة من الوظائف الهامة منها وظيفة البحث "research function" أو ما يسمى بتطوير المعرفة[1].

أي أن بارسونز يؤكد على أهمية دور الجامعة في المجتمع، ويؤكد على أهمية وظائفها وأن دورها لا يقتصر على مجرد العملية التدريسية فقط بل يتجاوز ذلك إلى السعي لتطوير المعرفة من خلال البحوث العملية ، كما يؤكد على أن الجامعة كمؤسسة تعليمية ينبغي دراسة علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي مثلاً.

ولقد حاول بارسونز أن يستفيد من تحليلات رواد علم الاجتماع الأوائل مثل دوركايم وماكس فيبر ، ليركز على خاصية التخصص كإحدى السمات العامة التي يتصف بها المجتمع الحديث ، ويعتبر هذا التخصص محكاً أساسياً عن طريقه يمكن فهم طبيعة التباين بين المستويات المهنية الأكاديمية بالجامعات وتحليل العمليات البنائية الديناميكية بها[2].

أكد أيضاً عن ضرورة ربط سياسة التعليم الثانوي بالتعليم الجامعي من أجل تحديث العملية التعليمية في كلتا المرحلتين ، والارتقاء بالمستويات المهنية والعلمية للخريجين حتى يمكن تدعيم كفاءة الكوادر البشرية العاملة في جميع مؤسسات المجتمع [3].

---

[1] المرجع السابق نفسه ، ص 113.

[2] أنور سعادة ، مشكلات التعليم الجامعي وآثارها على الشباب ، مرجع سابق ، ص25 .

[3] عبدالله محمد عبدالرحمن ، سيوسولوجيا التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص 117 .

وهكذا أوضح بارسونز أهمية التعليم الجامعي ، وركز على ضرورة ارتباط التعليم الثانوي بالتعليم الجامعي ، واعتباره مرحلة تعليمية واحدة من الناحية العملية والأكاديمية حتى يمكن تطوير المقررات الدراسية بما يتلاءم مع تخريج شباب قادر على القيام بمسؤولياته تجاه مجتمعه.

ومن ناحية أخرى يعرض كل من "باتريك ما كنيل" "وتشارلز تونلي " أهم أفكار بارسونز حول التعليم ودوره في المجتمع وأهم هذه الأفكار ما يأتي[1]:ـ

1) أن التعليم يقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية ونقل قيم المجتمع إلي الجيل الجديد .

2) يقوم التعليم بانتقاء الأفراد وتحديد أدوارهم في المجتمع في ضوء نظام التدرج الطبقي.

3) يغرس النظام التعليمي في المجتمع الصناعي قيمتين أساستين هما:قيمة الإنجاز اللازمة للمجتمع للصناعي ، وقيمة تكافؤ الفرص .

أي أن بارسونز يؤكد على أهمية النظام التعليمي في المجتمع وذلك من خلال نقل تراث المجتمع وقيمه إلى الجيل الجديد ، والجدير بالذكر أيضاً أنه ومن خلال دراسته للجامعات والتعليم العالي لم يقتصر في دراسته للعلاقة بين التعليم والمجتمع فقط ولكنه أهتم أيضاً بمعالجة قضايا ومشكلات معينة للبناءات الداخلية للجامعات ، كما طور فكرة تطوير الجامعة أو ما أسماه بعمليات التحول التنظيمي للجامعة، وإلى أن الجامعة هي المؤسسة الأم داخل المجتمع ،وإنها تلعب دوراً هاماً في انتقاء الأفراد وإعدادهم للمهن التي تناسب قدراتهم ،وإمكانياتهم العملية بما يحقق فرص عمل مناسبة لهم كما يرى أن للجامعة علاقات وظيفية مع المؤسسات الأخرى الموجودة في المجتمع.

نظرية رأس المال البشري :

لقد ظهرت هذه النظرية منذ بداية الستينيات من القرن الماضي ، وقد جاءت امتداداً فكرياً للاتجاه الوظيفي ، وتستند هذه النظرية إلى مسلمة هامة وهي إن التعليم ضروري لتحسين القدرة الإنتاجية لدى الأفراد ،وتحويل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

---

[1] عبدالله محمد عبدالرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص 26 .

ويرى أنصار هذه النظرية أن الإنفاق على التعليم هو استثمار اقتصادي لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري ،وذلك لأن تنمية الثروة البشرية من خلال النظام التعليمي يعد عنصراً مهماً في التنمية ،كما أنها عنصر هام من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية (1) .

ومن أهم أنصار هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي "تيودور شولتز" ومن أهم إسهاماته في تحليل العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة ،فأنه ينظر إلى التعليم على أنه استثمار إنتاجي ،لا على أنه شكل من أشكال الاستهلاك وركز على أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية للفرد من أجل الحصول على المهارات العملية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل البشري[2].

وتستند نظرية رأس المال البشري إلى عدة مفاهيم أساسية وهي التكلفة والمدخلات والمخرجات ، حيث تشير المدخلات إلى كل العناصر المادية والبشرية والمعرفية المستهدف ترتيبها واكتسابها ويكون من شأنها التأثير على الموارد البشرية المستهدفة ،أما مفهوم المخرجات فهو حصيلة التفاعل للحصيلة التعليمية والأكاديمية ونوعية فئة الخريجين منها والتي تكون مؤهلة لخدمة المجتمع ، كما يشير إلى كل أنماط التعليم المضافة من مهارات ومعارف واتجاهات وقيم أو هي التي اكتسبها الفرد من جراء تعرضه لعملية تعليمية معينة[3].

ومما هو جدير بالذكر ،أن نظرية رأس المال البشري رغم تأكيدها على أهمية التعليم في إعداد وتوفير القوى العاملة وضرورة التوسع في الأنساق التعليمية إلا أنها أغفلت تناول صور التفاعل والعلاقات في المؤسسات التعليمية المختلفة ،كما أن هذه النظرية حاولت النظر إلى الجامعات على أنها مصنع للمعرفة "تنظيمات اقتصادية "وهذا ما يرفضه كثير من علماء الاجتماع وخاصة بارسونز الذي نظر إلى الجامعات على أنها تنظيمات اجتماعية ومعرفية وعلمية تختلف عن كل التنظيمات الاقتصادية علاوة على ذلك فإن رؤية نظرية رأس

---

(1) انور سعادة ، مشكلات التعليم الجامعي وآثارها على الشباب ، مرجع سابق، ص 27 .

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص 188 .

(3) حمدي علي احمد ، مقدمة في علم اجتماع التربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995 ،ص 142 .

المال البشري للتوسع في التعليم الجامعي ودور هذا التوسع في إحداث التنمية لم تؤكدها تجارب الدول النامية .

نظرية التحديث:

ظهرت نظرية التحديث كأحدى النظريات السوسيولوجية التي أهتم علماء الأجتماع المحدثين لتوضيح العلاقة التبادلية لعمليات التنمية والتحديث في المجتمع الحديث ، ولقد ركزت هذه النظرية على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم (1) .

وأن أنصار هذه النظرية يرون أن التعليم له أهمية قصوى في التحديث باعتباره أسلوب حياة يؤثر في تغير القيم والمواقف والسلوك ، لأنه بمثابة مفتاح بوابة التنمية، وقد اهتم العلماء من أنصار هذه النظرية بإجراء دراسات تحليلية ربطوا فيها بين التعليم والتحديث من خلال استخدام الأدلة الإمبريقية والتاريخية (2).

ومن أهم ممثلي هذه النظرية "**ديفيد ما كليلاند "D.C.maccLeLand** " ،الذي حاول أن يصور أهمية التعليم والتنشئة الاجتماعية وأثرهما على عملية التحديث والتغير الاجتماعي من خلال استخدام بعض المتغيرات السيكولوجية مثل الإنجاز والواقعية والقيم والمعتقدات ، ولقد اقترح ما كليلاند أن صعود المجتمعات وأفولها يرجع إلى القيم التي يعتنقها أبناء المجتمع وقد ركز على الحاجة إلى الإنجاز والواقعية للإنجاز باعتبارهما أكثر العناصر مسؤولية في تفسير الاختلافات في درجة التنمية الاجتماعية والتكنولوجية بين المجتمعات، وقد أشار ماكليلاند إلى أن المجتمعات المتقدمة نسبياً توجد بها نسبة عالية من الأفراد الذين يمتلكون الطموح والدافعية للانجاز ورأى أن نجاح عملية استيراد التكنولوجيا المتقدمة من الخارج يتوقف على مدى وجود العناصر البشرية المحلية القادرة على التفاعل معها واستيعابها ويلعب النظام التعليمي دوراً كبيراً في هذا الشأن (3) .

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

(2) أنور سعادة ، مشكلات التعليم الجامعي وآثارها على الشباب ، مرجع سابق ، ص29 .

(3) عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ص 182 ، 183 .

أي أن نظرية التحديث تؤكد على أن عملية تحديث المجتمع وتنميته تتطلب وجود قيم ومعايير معينة مثل قيم الإنجاز والابتكار،و هذه القيم يتم نشرها بين الأفراد في المجتمع من خلال مؤسسات التعليم وما تبثه من قيم ضرورية للتحديث والتنمية ،ولذا يرى أنصار هذه النظرية أنه يجب تقديم سياسات لإصلاح المسار التعليمي عامة ، وخاصة التعليم الجامعي . وذلك لخلق نظام تعليمي حديث يهدف لتحقيق معدلات عالية من المشاركة الاجتماعية وقادرة على تلبية الاحتياجات التي تتطلبها عملية التنمية والتحديث في المجتمع [1].

ومن ناحية أخرى ،حاول كل من (أنكلز وسميث) تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية ، ومدى تأثير عملية التحديث في المجتمعات النامية ، وذلك عن طريق تطوير مقياس معين لتحديد خصائص الإنسان الحديث ، ومن خلال دراستهما المقارنة على ست دول نامية ، معتقدين بأن عملية التحديث ما هي إلا عملية اكتساب أكبر قدر من السكان لمجموعة من السمات ، والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة ،ومن أهم ملامح هذا المقياس هي اكتساب الخبرة ، والرغبة في التجديد والتغير ، وتوسيع الآراء والاتجاهات واكتساب الحقائق والمعلومات ، والاهتمام بالحاضر والمستقبل وعدم التركيز على الماضي[2].

وفي هذا الصدد يشير"عبد الله محمد عبد الرحمن "إلى أن "إيريك أشبي"هو أحد المحللين الاجتماعيين الذين حاولوا أن يدرسوا طبيعة التطورات الاجتماعية والتاريخية لظاهرة الجامعات في المجتمعات الحديثة ، وذلك عن طريق تنبيه للأفكار التصورية العامة لأصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي عامة وإلى نظرية المماثلة البيولوجية عند (هربرت سبنسر) خاصة، وقد وصف الجامعة بأنها عبارة عن ميكانيزم لنقل تراث وأسلوب الحضارة الغربية والاحتفاظ بها وتطور التعليم ، وأنها تنمو وتتطور مثلما يحدث للحيوانات والنباتات[3].

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 184 .

(3) عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، المرجع السابق ، ص140 .

الفصل الثالث

تاريخ التعليم في ليبيا

- تمهيد

1 – التعليم في فترة الحكم العثماني (1835 ـ 1911).

2 – التعليم في عهد الاحتلال الإيطالي (1911 ـ 1943).

3 – التعليم في عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية (1943 ـ 1951).

4 – التعليم في عهد الاستقلال (1951).

5 – التعليم بعد قيام ثورة الفاتح (1969).

6 – التعليم الجامعي في ليبيا المعاصرة.

7 – واقع التعليم الجامعي.

8 – أهداف التعليم الجامعي.

9 – أهم التحديات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا.

تمهيد : ـ

لاشك أن إلقاء نظرة تاريخية على التعليم الجامعي في ليبيا هو أمر ضروري وهام للتعرف على نشأة التعليم الجامعي ، كظاهرة اجتماعية في ليبيا وكيفية تطوره ، وخلافاً للآراء والنظريات التي كانت تقول إن ليبيا صحراء جرداء ولا يوجد فيها تاريخ للعلم ، ولا يوجد بها مراكز للثقافة والعلم ، فكانت ليبيا طوال تاريخها القديم والحديث هي من أهم مراكز العلم والثقافة سواء في منطقة البحر المتوسط أيام الحضارات التاريخية القديمة ، أو بعد الفتح العربي الإسلامي ،ودخول ليبيا ضمن دائرة الحضارة العربية الإسلامية التي تميزت بنظامها التعليمي والثقافي والتربوي الخاص.

حيث كانت ليبيا في العصور القديمة مركزاً لكثير من الحضارات وأهمها الحضارة اليونانية ، والحضارة الرومانية ،وفي الوقت نفسه كانت لليبيا صلات وثيقة بحضارة مصر القديمة ، وكانت ليبيا في مقدمة الأقطار التي اعتنت بالكتب والمكتبات ثم تحولت من نطاق الثقافة الإغريقية والرومانية ودخلت الحضارة العربية الإسلامية في القرن السادس الميلادي.

ومن هنا نحاول في هذا الفصل إلقاء نظرة تاريخية على تطور التعليم الجامعي في ليبيا منذ العهد العثماني ،إلى ما بعد قيام ثورة الفاتح العظيم ، إلى وقتنا الحاضر ، وسنركز على أهم المؤسسات التعليمية وهي ما نسميه اليوم " بالجامعات أو الكليات الجامعية " والتطرق إلى أهدافه ، وواقع التعليم الجامعي ، وأهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي.

نشأة وتطور التعليم في ليبيا : ــ

1 ــ التعليم في العهد العثماني (1551 ــ 1911)[1]:

إن وقوع ليبيا ضمن موقعها الجغرافي الهام فهي تقع في وسط القارة كما انها تشرف على البحر المتوسط ، وكونها جسراً هاماً للتجارة بين أفريقيا وأوروبا جعلها محل صراع بين القوى الكبرى ، بحيث استولى الأسبان على طرابلس سنة 1531 ، وقد تأثر النظام التعليمي في ليبيا مثله في أية دولة من دول العالم بالنظام السياسي والاقتصادي والنظام الاجتماعي السائد فيها ، وفي سنة 1551 وبطلب من الليبيين ساعد العثمانيون بقيادة سنان باشا على استرجاع البلاد ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت ليبيا خاضعة للحكم العثماني .

أ ــ التعليم التقليدي في العصر العثماني :ــ

وقد كان نظام التعليم قبل نهاية القرن التاسع عشر تقليدياً ، والهدف منه كان دينياً ، أي تأكيد دور الدين الإسلامي وتمكينه في النفوس ، وكان النظام التعليمي في ذلك الوقت يتمثل في الكتاتيب الخاصة والمساجد والجوامع والزاويا ، فالكتاتيب كانت عبارة عن محل في كل حي يتولى فيه أحدهم " الفقيه" بتعليم وتحفيظ القرآن الكريم ، وكانت أعمار الصبية مابين الخامسة والسادسة ، بحيث كان يتم تعليم الأطفال بطريقة تقليدية تتمثل في كتابة الآيات علي لوح من الخشب يرددونها حتى يحفظوها علي ظهر قلب ، وهو يعادل ما نسميه اليوم " مرحلة التعليم الابتدائي " أما المساجد فلم تكن في تلك الفترة أماكن عبادة فقط ، بل كانت أماكن تعليم كذلك حيث كان يجلس الشيخ وحوله الطلاب يعلمهم دينهم ويقرأ لهم وهو يعادل ما نسميه ونطلق عليه اليوم " التعليم الإعدادي أو الثانوي " ، أما الربط فهو عبارة عن ثكنة عسكرية وهي تقع على حدود البلاد الساحلية خصوصاً لحماية البلاد من غارات الأعداء ، كما أصبحت تضم المكتبات الضخمة وكانت أيضا ملتقي للعلماء الذين يأتي إليهم الطلاب من جميع الجهات وهي ما نسميه ونطلق عليه اليوم " التعليم الإعدادي أو الثانوي " . أما الزوايا فقد كانت بمثابة مراكز ثقافية تقع في الغالب على طرق التجارة التي تربط وسط أفريقيا وشرقها وشمالها

---

(1) رفعت عليمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ، دار التنمية والنشر ليبيا ، 1978ف ، ص 62 -90 .

،أي أنها كانت في قلب الصحراء وكان من أشهر الزوايا المنتشرة في ليبيا ، زاوية الشيخ عبد السلام الأسمر في زليطن ، وزاوية الشيخ الدوكالي بمسلاته وزاوية السيد محمد بن على السنوسي بالجغبوب وغيرها أما الجوامع فقد أقيمت في جميع مدن وقرى ليبيا وفي مقدمتها طرابلس وبنغازي ومصراته وزليطن وإجدابيا ودرنة وغيرها من المساجد ، كمراكز علمية وكمراكز لإقامة الشعائر الدينية وتعليم الناس ، وكان أول جامع أنشيء في طرابلس هو جامع الناقة وجامع الفتح ، وتذكر المصادر بأنه قد أسسه عمرو بن العاص ،وكان مسجد الآغالبة في طرابلس ، وقد كان لبعض العلماء آثاراً علمية كثيرة ، ومن بينهم الفقيه عبد الحميد بن أبي الدنيا ، ومن أشهر هذه الجوامع ،جامع القيروان ، وجامع الزيتونة في تونس ، وكان نظام التعليم بها يعادل ما نسميه اليوم التعليم الجامعي أو المعاهد العليا[1]

ب ــ التعليم الحديث في العصر العثماني[2] : ــ

ومع نهاية القرن التاسع عشر ، بدأ الحكم العثماني بتكوين سلم تعليمي ، يتمثل في المدارس الابتدائية ، والمدارس الرشدية ، والمدارس العليا والتي وجدت فقط وبصفة خاصة في مقر السلطنة .

***المدارس الابتدائية :ــ** ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، يدرس فيها التلاميذ مناهج اللغة العربية ، اللغة التركية ، والدين الإسلامي ، والتاريخ التركي، والرياضيات ، والجغرافيا ، وكانت هذه المدارس تحت إشراف الولاية وقد أقتصر عدد هذه المدارس على مدينتي طرابلس وبنغازي ، كما تم إنشاء مدرسة أخرى للإناث ، كما يتضح في الجدول رقم (1) .

---

(1) على الحوات ، التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، مرجع سابق ، ص57 .

(2) رافت ابراهيم الشيخ ، مرجع سابق ، ص ص 131 ــ152 .

جدول رقم (1)

يوضح عدد المدارس والمدرسين والطلاب بمدينة طرابلس سنة 1912ف

المدارس	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب	
			ذكور	إناث
المدارس الابتدائية	2	6	132	160
معهد المعلمين	1	2	20	-
المدرسة العسكرية	1	10	150	-
مدرسة الفنون والصنائع	1	4	65	-
المدارس الفرنسية	-	-	80	70
المدارس اليهودية	-	-	65	60
المدارس الإيطالية	-	-	231	310
المدارس الإيطالية المهنية التجارية	-	-	46	-

المصدر :ـ رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في العصور الحديثة ، مرجع سابق ، ص.ص 85 ـ 86

***المدارس الرشدية** :ـ وتقبل هذه المدارس التلاميذ الذين تحصلوا على الشهادة الابتدائية ، وقد تم تأسيس مدرستين ، واحدة في طرابلس وكانت هذه المدرسة عسكرية ، والأخرى في بنغازي وكانت هناك مدارس ملكية رشدية وتقبل التلاميذ من سن الثامنة إلي الثانية عشرة ، أي أنها توازي تعليم المرحلة الإعدادية اليوم ، أما اللغة المتبعة في هذه المدراس هو اللغة الفرنسية ، واللغة الفارسية ، واللغة التركية ، إلى جانب اللغة العربية ،وكانت هذه المدارس تعد طلابها ليشغلوا وظائف الدولة الإدارية ، كما قد تم إنشاء أول مدرسة رشدية للبنات في ولاية طرابلس عام 1898م ، وقد كانت موجودة في كل من طرابلس وبنغازي[1].

***أما المدارس الرشدية المدنية " الملكية "** فقد تأسست استجابة للحاجة الماسة إلى إتباع منهج تعليمي جديد يتفق مع روح العصر ، وقد تم إنشاء خمس مدارس من هذا النوع من التعليم واحدة في طرابلس والثانية في بنغازي والثالثة في مدينة الخمس والرابعة في درنة، أما الخامسة فهي في مدينة مرزق ، وكانت لغة التعليم بها هي اللغة التركية، وكانت هذه المدارس تعد طلابها بحيث يشغلون الوظائف والمناحي الإدارية في الدولة.

---

[1] رأفت إبراهيم الشيخ ، نفس المرجع السابق ، ص 141 .

المدارس الإعدادية:ـ

لقد كان إنشاء هذا النوع من المدارس استكمالاً لمراحل التعليم الذي سبق ذكرها ، بحيث كانت مرحلة التعليم بها توازي تقريباً المدارس الثانوية في المرحلة التعليمية الحالية، ولأنها تستقبل خريجي المدارس الرشدية فقد كانت المدارس الإعدادية ، تتكون من أربعة صفوف ، يقضي الطالب فيها 4 سنوات ، ويدرس أثناءها اللغة الفرنسية ، والفارسية إلي جانب المواد التي تدرس بالمدارس الرشدية ، وهي المواد التي تعتمد أساساً على اللغة التركية ، واللغة العربية كمادة مساعدة لها ، وكان التلاميذ الذين يستكملون الدراسة بالمدرسة الرشدية ويرغبون في الاستزادة من التعليم يمكنهم الالتحاق بهذه المدرسة والتي تشمل المجالين النظري والعملي في المعارف الواجب على تلميذ هذه المدرسة استيعابها[1].

التعليم الفني والمهني :ـ

ويتمثل هذا النوع من التعليم في مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية والمدرسة الزراعية ودار المعلمين ، ولم يلق هذا النوع من التعليم اهتمام الحكم التركي في ليبيا شأنه شأن أنواع التعليم الأخرى ، وقد أنشئت ثلاثتها بمدينة طرابلس ، ولعل السبب الرئيسي في أنه لم يلق الاهتمام الكافي لأنه لم يلتحق به أبناء الموظفين ورجال الحامية والأتراك ولا حتى أبناء الأعيان الليبيين ، أما مدرسة الفنون والصنائع : فقد كان الغرض من إنشائها تعليم أبناء اليتامى والمساكين الفقراء وتدريبهم وتعليمهم على الحرف اليدوية ، وكانت المدرسة تتكون من ستة صفوف[2].

أما المدارس الزراعية :ـ فقد أنشئت تلبية للحاجة الماسة في أن تصبح المحاصيل الزراعية أكثر وفرة في عهد الانتعاش الذي أصاب الدولة العثمانية في بداية القرن العشرين ، وكان المنهج المتبع في هذه المدارس يشمل على المواد الزراعية إلى جانب تعليم تطبيقي مثل استخراج الزيت وصناعة الجبن ، ورعاية الماشية ، وكان معلمو هذه المدرسة يأتون لها من تركيا بغرض تعليم الطلاب .

---

(1) رأفت غنيمي الشيخ ، نفس المرجع السابق ، ص 148 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص152 .

أما دار المعلمين :ـ فقد أنشئت في أوائل القرن العشرين وهما دار المعلمين في مدينة طرابلس ودار المعلمين بنغازي، وكانت مدة الدراسة بها سنتان بحيث تقبل الطلاب الذين "يجيدون القراءة والكتابة ويحفظون القرآن الكريم " وكان منهج الدراسة بها يشمل العقائد الدينية والرياضيات واللغة التركية واللغة العربية ، واللغة الفارسية ، والجغرافيا والتاريخ والرسم.

التعليم العالي[1] :ـ

لم ينشأ في ليبيا ذلك الوقت أية مدرسة عليا ، وإنما كان من يرغب من الليبيين في استكمال تعليمه العالي ، بأن يتوجه صوب مصر ليلتحق بالجامع الأزهر أو يتجه إلى تونس في جامع الزيتونة ، أو من أراد الاستزادة من خريجي المدارس فإنه يتجه إلى أستنابول ، ومن أهم هذه المؤسسات ، تتمثل في مدرسة أبناء العشائر والمكتب الملكي ، ومكتب السلطان ، ومكتب الطب ، ومدرسة الحقوق والتجارة ، ودار الفنون (الجامعة) ، والمدارس العسكرية وهذه المدارس لم يكن بها إلا عدد يسير من الليبيين .

التعليم في عهد الاحتلال الإيطالي (1911ـ 1943):-

وأما بالنسبة للتعليم في عهد الاستعمار الإيطالي ، فقد تعرض لمحاولات ربطه بالثقافة واللغة الإيطالية ، وجعل البلاد الليبية جزءاً من البلاد الإيطالية بما يمحو بذلك اللغة العربية وإحلال الإيطالية محلها ، ولذلك كان علي الليبيين تعلم اللغة الإيطالية ، ومحاربة السلطات الإيطالية للدين الإسلامي وأن يحل محله تعليم إيطالي مفروض ، فقد تم إغلاق الزوايا الإسلامية ومصادرة الأوقاف المحبوسة عليها، وحاربت السلطات الإيطالية الكتاتيب والمدارس القرآنية، فالسياسة التعليمية للغزاة نابعة من سياستهم نحو" المستعمرة " تلك السياسة التي عبر عنها أحد السياسيين الإيطاليين بقوله " لقد امتلكنا مستعمرة فقيرة فقراً واضحاً وليس من سياستنا استبدال الوطنيين بالطليان ، ولكن جعل الوطنيين يندمجون في خططنا الاقتصادية ، وبالنسبة للمدارس فيجب أن نصل إلى الأسرة من خلال التلاميذ ويجب أن تحلل القبائل بالتعليم"[2].

---

[1] علي الحوات ، التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق ، مرجع سابق ، ص 95 .

[2] رأفت غنيمي الشيخ ، مرجع سابق ، ص 187 .

وقد أجرى الإيطاليون كثيراً من التغييرات في التعليم على مدى الفترة التي عاشوها في البلاد الليبية ومن أهم هذه التغييرات ما يأتي[2] :ـ

1) عمدوا إلى التعليم الوطني الذي كان موجوداً من قبل فحاولوا الحد منه والسيطرة علية بحجة الإشراف عليه وتنظيمه .

2) جعلوا التعليم في ليبيا تابعاً لوزارة الحرب والمستعمرات في إيطاليا نفسها ، وبعد فترة جعلوه تابعاً لوزارة المعارف الإيطالية ويأتمر بأمرها .

3) استخدموا المعلمين الطليان وأحلوهم محل المعلمين العرب .

4) فرضوا اللغة الإيطالية ابتداء من المرحلة الابتدائية وجعلوها لغة التعليم بعد ذلك حتى في المدارس الوطنية لا في المدارس الإيطالية وحدها.

5) حرم الطليان التعليم العالي على الليبيين بأن منعوهم من التوجه لمصر وتونس ولم يوجدا ما يمكن أن يحل محل التعليم العالي في البلاد.

وتبعاً لهذه السياسة التعليمية فقد صدر في سنة 1914ف مرسوم ملكي ينص على إنشاء المدارس الإيطالية ماعدا اللغة العربية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات . وكان المنهج المتبع في هذه المدارس يتمثل في اللغة العربية ، والدين ، واللغة الإيطالية ، والحساب ، ومعلومات أولية في الزراعة ، الأناشيد والمحفوظات ...الخ ، وقد أقتصر دور المعلم العربي على تدريس اللغة العربية والدين فقط ، وتركت جميع المواد الأخرى للمعلم الإيطالي.

وقد تم تقسيم المدارس إلى أربع مدارس هي[3] :ـ

1) المدارس العربية والتعليم الوطني.

2) المدارس العربية الإيطالية.

3) المدارس الإيطالية.

4) مدارس اليهود والبعثات التبشيرية.

1 ـ المدارس العربية :ـ

---

[2] سالمة مسعود موسى ، المناهج الدراسية وعلاقتها بتدعيم القيم الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة التحدي ، سرت ، 2006ف ، ص162 .

[3] رأفت غنيمي الشيخ ، مرجع سابق ذكره ، ص 240 .

بما أن ليبيا كانت قبل الاحتلال الإيطالي تتعلم تعليماً إسلامياً دينياً ، فأن نشر الثقافة كان تتمثل في الكتاتيب والزوايا والمساجد وكان نظام الدراسة بهذه المدارس لا يتجاوز الثلاث سنوات بالنسبة للمدارس الموجودة في الريف والمدن الصغيرة ، وخمس سنوات في البلدان الأخرى الكبيرة ، وكانت اللغة الإيطالية تدرس في كلا القسمين .

2 ــ المدارس العربية ــ الإيطالية :ــ

وكانت هذه المدارس خليط مابين تلاميذ من الليبيين والإيطاليين على السواء وقد جاء إنشاء هذا النوع من المدارس كمرحلة تدريجية لجذب التلاميذ العرب إلى التزود من الثقافة الإيطالية ، ولكي يكتسب التلاميذ الإيطاليين من الثقافة العربية حتى يستطيعوا فهم ظروف البلاد ويتمكنوا من وجودهم فيها ، وقد كانت مدة الدراسة بهذه المدارس خمس سنوات وهي توازي المرحلة الابتدائية من التعليم في الوقت الحالي.

3 ــ المدارس الإيطالية :ــ

ولقد وجدت هذه المدارس من أجل تعليم أبناء الجالية الإيطالية التي توافدت على البلاد ، ولقد دعم الإيطاليون هذه المدارس بحيث تساير النسق التعليمي المتبع في المدارس الموجودة في ايطاليا ، وقد تمثل نظام التعليم في المدارس الآتية :ــ

أ- مدارس رياض الأطفال

ب- مدارس ابتدائية .

ج- مدارس ثانوية وفنية.

د)المدارس اليهودية والتبشيرية:ــ كانت موجودة منذ العهد العثماني ، ولم تضع سلطات الاحتلال الإيطالي أية قيود على هذه المدارس ، لان اليهود يتفقون مع المستعمرين في إدراك أهمية النواحي الفنية والاقتصادية في السيطرة على مقدرات الأمور في البلاد وقد عنيت بتعليم اللغة العبرية ، والدين الموسوي لأبناء اليهود الذين لا يلتحقون بمدارس التلمود بحيث سنوضح في الجدول الآتي عدد المدارس التي كانت موجودة في أثناء الاحتلال الإيطالي لليبيا.

جدول رقم (2)
عدد المدارس في ليبيا عام 1939 ـ 1940 ف

الإدارات / المدارس	رياض الأطفال	المدارس الإبتدائية	المدارس الثانوية	التدريب المهني	المجموع
طرابلس	8	43	3	1	55
مصراته	1	26	1	0	28
بنغازي	1	12	2	1	16
درنة	1	11	1	0	13
فزان	ـ	1	ـ	ـ	1
المجمـــوع	11	93	7	2	113

المصدر: رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ، مرجع سابق، ص253 .

وقد لعبت المدارس الإيطالية دوراً خطيراً في التأثير علـــى حيـــاة أفـــراد الشعب العربي الليبي ، وذلك بتسميم أفكارهم وعقولهم ، وتعليمهم أسلوب المكـــر والخبث ، ومن هنا يتضح لنا حال التعليم في ليبيا إبان الاحتلال الإيطالي بحيث كان مقتصراً على أبناء الإيطاليي93ن وجاليتهم فقط، وكذلك كان الوضع بالنـــسبة لنواحي الحياة الأخرى ، الاقتصادية والسياسية والثقافية .

3 ــ التعليم في عهد الإدارة الإنجليزية و الفرنسية (1943 ــ1951) :ــ

لقد تأثر نظام التعليم في ذلك الوقت شأنه شأن كل نواحي الحيـــاة بأحـــداث الحرب العالمية الثانية ، وقد عين ضابط للإشراف على التعلـــيم ، وقـــد اتخـــذت الإجراءات اللازمة لفتح عدد من المدارس الابتدائية العربية ومثيلتهـــا الإيطاليـــة وإعداد المناهج التي تتفق مع السياسة الإنجليزية ، وقد تأثر التعليم بالمخطط الذي كان يهدف لتطبيق نظام التعليم والمنهج الفرنسي المطبق علـــى شـــمال أفريقيـــا وتونس والجزائر في إقليم فزان ، كما طبق المنهج ونظام التعليم المصري المتأثر بالنفوذ الإنجليزي في إقليم برقة ، تطبيقاً حرفياً دون أدنى تعديل حتى في المـــواد الاجتماعية والتاريخ ، وكان الطلاب يدرسون أربع سنوات فيها والسنة الخامـــسة

المكملة للمرحلة الثانوية يقضيها الطلاب في مصر بمدارسها الثانوية ، وقد تم الاستعانة بالمعلمين المصريين ، والذين أسهموا بنصيب أكبر في نهضة التعليم في إقليم برقة أما في إقليم طرابلس فقد تم تطبيق نظام التعليم الفلسطيني ،كما حدث اهتمام محدد بتعليم البنت الليبية في هذا العصر[1].

ومن أبرز العقبات والمشكلات التي واجهت المسؤولين عن التعليم في ليبيا في عهد الإدارة البريطانية والفرنسية وحدت من تطور التعليم وتقدمه هي ما يأتي[2]:ـ

1- النقص الكبير في المباني المدرسية بسبب قلة ما كان منها متوفراً من العهد الإيطالي ، ونهب محتوياتها وتعرض الكثير منها للتدمير بسبب الغارات والمعارك الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية.

2- النقص الكبير في عدد المعلمين القادرين علي التدريس في المدارس الحديثة لأن عدد المعلمين الذين كانت لهم الخبرة كان قليلاً ، وبعض منهم ترك مهنة التدريس واتجه إلى أعمال أخرى ، وقد اعتمدت الإدارتان الإنجليزية والفرنسية في توفير العدد الضروري من المعلمين على المدرسين الأجانب ، وعلى من كانوا من مدرسين أجانب ، وعلى من كانوا من مدرسين في العهد الإيطالي ، وعلى بعض الليبيين المتخرجين من المعاهد الدينية التقليدية ، وعلى بعض المتحصلين على الشهادة الابتدائية في عهد الحكم الإيطالي.

ويمكن أن نوجز بوضوح ما استطاع تحقيقه التعليم الحديث في ليبيا في عهد الإدارة البريطانية والفرنسية ، وبالأخص من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مستوى التعليم الثانوي والتعليم الفني والمهني.

فقد بدأت الإدارة الإنجليزية بفتح بعض المدارس الثانوية للتلاميذ العرب في كل من طرابلس وبنغازي سنة 1947 مطبقة نظام التعليم الثانوي المصري بحيث كان يمتد لخمس سنوات بعد إتمام المرحلة الابتدائية ، وينقسم إلى مرحلتين : أحدهما مرحلة الثقافة العامة والتي تمتد إلى أربع سنوات ومرحلة شهادة الثانوية العامة التي كانت تمتد لمدة سنة واحدة ولما كانت الإمكانات البشرية والمادية

---

(1) رأفت غنيمي الشيخ ، مرجع سابق ، ص ص269 ،277 .

(2) عمر محمد التومي الشيباني تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، دار المطبوعات جامعة الفاتح ، ط1 ، 2001 ، ص ص 309 – 313 .

لا تسمح بدراسة جميع مراحل الثانوية في ليبيا تم الاتفاق مع الحكومة المصرية على السماح للطلبة الليبيين الذين أتموا مرحلة الثقافة العامة في ليبيا أن يتموا تعليمهم في السنة الخامسة في بعض المدارس الثانوية بمصر كما يتضح في الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3).

تطور التعليم الثانوي في ليبيا من عام 47/ 1948 م حتى عام 1951/50 م

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ
1948/47	2	18	234
1949/48	3	29	293
1950/49	3	36	385
1951/50	4	49	628

المصدر :عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ،دار المطبوعات جامعة الفاتح ، ط1 ، 2001 ، ص313 .

أما بخصوص المعاهد المتوسطة فقد قامت الدولة بإنشاء معاهد لإعداد المعلمين والمعلمات وذلك لحاجتها الماسة إلى أعداد كبيرة من المدرسين في المرحلة الابتدائية وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، ثم زيدت مدة الدراسة بها لتصبح أربع سنوات ، وكانت هذه المعاهد تقبل الطلاب ممن أتموا بنجاح المرحلة الابتدائية وقد كان أول معهد لإعداد المعلمين قد أنشيء في مدينة طرابلس في سنة 1955/54م وبالتخصصات المختلفة وهي : شعبة اللغة العربية والدين وشعبة الدراسات الاجتماعية ، وشعبة اللغات والآداب ، وشعبة العلوم والرياضيات ، ثم أضيفت شعبة التربية الفنية ، وشعبة التربية البدنية.

التعليم في عهد الاستقلال :

بعد السيطرة الإسبانية على ليبيا في سنة 1531-1551 والسيطرة العثمانية 1551-1911 والسيطرة الإيطالية 1911-1931 تحصلت ليبيا على استقلالها في 24 ديسمبر عام 1951م وقبل اكتشاف النفط والبدء في تصديره فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت متدهورة وكل هذه الأحوال النسبية كان

لها التأثير السلبي على حالة التعليم حيث وضع أول قانون لتنظيم التعليم سنة 1952، والذي حدد أهداف السياسة التعليمية في ليبيا ولهذا قد قام نوعان من التعليم[1].

1- التعليم المدني: الذي نظمت خطوطه ليصبح موازياً للتعليم الديني ، وشبه مستقل عن وزارة التربية والتعليم ليشمل جميع مستويات ومؤسسات التعليم الديني، بما في ذلك مدارس تحفيظ القرآن الكريم ،ومختلف معاهد تعليم الدين والزوايا والمعاهد الدينية التعليمية .

2- الدراسات الإسلامية : بحيث كانت تتبعها بعض المعاهد التخصصية ، مثل معهد الدراسة العليا في مجالات الشريعة وأصول الدين واللغة العربية .

حيث أستطاع التعليم في هذا العهد ،أن يخطو خطوات جيدة وسريعة في سبيل التطور والنمو والتقدم ،لم يخطها من قبل مقارنة مع العهد العثماني والإيطالي حيث زاد حجم التعليم زيادة ملحوظة فقد بينت الإحصاءات أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية وصل في سنة 1952/1951 إلى 36.887 تلميذاً ،منهم 31.967 ذكوراً، 4920 إناثاً .

ومن هنا أصبحت مراحل التعليم في ليبيا تتكون من ثلاث مراحل أساسية :

1ـ مرحلة التعليم الابتدائي : وهي تتضمن ست سنوات .

2ـ مرحلة التعليم الإعدادي : وهي تتضمن ، التعليم الصناعي ، الزراعي ، التجاري والهندسي والحرفي ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات .

3ـ مرحلة التعليم الثانوي : وهي تتضمن التعليم العام ، الصناعي ، التجاري الزراعي.

4 - مرحلة التعليم العالي والجامعي.

أما بالنسبة للتعليم في المرحلة الإعدادية ،فقد وصل التعليم إلى مرحلة متطورة وقد لقي اهتماماً ملحوظاً من قبل المسؤولين ،بحيث وصل عدد المدارس في سنة 1960/59 ، 58 مدرسة إعدادية ، 52 منها الذكور وست منها البنات ويدرس في هذه المدارس حوالي7.392 تلميذاً وتلميذة ، وقد وصل عدد المدارس الثانوية

---

(1) عمر محمد التومي الشيباني ، مرجع سابق ، ص ص 342 ــ 344 .

في سنة 59/ 1960م إلي 15 خمس عشرة مدرسة 12 منها للذكور وثلاث منهـا للإناث ، يدرس فيها 771.1 تلميذاً ، وتلميذة ، منهم 660.13 ذكورا، و111 إناثاً.

أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد أصدرت الحكومة لائحة في ديسمبر1956ف لتنظيم التعليم في هذه المرحلة ، ومدة الدارسة بها ثلاث سنوات ، ويشترط فـيمن يقبل بالسنة الأولى أن يكون ناجحاً في امتحان الشهادة الإعدادية ، والجدول الآتي يوضح مدى تطور هذه المرحلة من التعليم.

جدول رقم (4)

تطورعدد المدارس الثانوية والتلاميذ من عام 1952م إلى عام 1963م

السنة الدراسية	عدد المدارس	ذكور	إناث	المجموع
53 ـ 52	5	542	16	558
54ـ 53	7	592	20	712
55ـ 54	7	928	29	957
56ـ 55	8	1141	29	1170
57ـ 56	9	1139	20	1159
58ـ 57	11	1397	74	1471
59ـ 58	13	1536	45	1581
60 ـ 59	14	1651	78	1729
61ـ 60	14	1821	125	1946
62ـ 61	14	2126	157	2283
63ـ 62	14	12873	593	2708

المصدر :ـ محمد أمحمد القماطي ، تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية في الفترة من 1951 ـ1975، الطبعة الأولى ،الـدار العربيـة للكتاب ،1978 ص205 .

وبعد هذا التطور الملحوظ سواء في عدد المدارس أو التلاميذ صدر قانون التعليم في 28 سبتمبر من عام 1965 محدداً الأتجاهات والأهداف الرئيسية التي ينبغـي الأسترشاد بها لتشمل الأهداف التالية :ـ

1. الأهتمام بالكيف في التعليم وربطه بالكم ليكون جزءاً من التخطيط الشامل .

2. تدعيم جميع مراحل التعليم كافة لرفع مستوى الأداء التربوي .

3. العناية بمزيد من الأهتمام إلى محو الأمية وتعليم الكبار ليتحقق التوافق الاجتماعي .

4. الأهتمام بنشر الثقاف الشعبية والعلمية من أجل تحقيق الوعي الثقافي بين المواطنين.

ـ التعليم بعد قيام ثورة الفاتح 1969 :ـ

التعليم الجامعي :

أدركت ليبيا منذ قيام ثورة الفاتح العظيم أهمية التعليم الجامعي ، فعملت على التوسع فيه بالشكل الذي يحقق حاجة المجتمع من الكوادر المؤهلة تأهيلاً جيداً بحيث لا يوجد قبل عام 1955ف أي نوع من التعليم العالي أو الجامعي في ليبيا بسبب ما مرت به البلاد من ظروف سياسية أوقعتها تحت الاحتلال الأجنبي.

وتأسست عام "1955" أول جامعة ليبية بالمفهوم الحديث ، وكان يطلق عليها اسم" الجامعة الليبية " في مدينة بنغازي ،وكان لها فرع في مدينة طرابلس وبدأت هذه الجامعة بكلية للآداب والتربية في العام نفسه الذي تكونت فيه "1955" في المقر الرئيسي لها في مدينة بنغازي ، ثم لحقتها بإنشاء كلية للعلوم في المقر الفرعي بمدينة طرابلس في سنة "1957"[1].

وقد اعتمدت الجامعة الليبية على خبرات عربية وأجنبية إذ لم يكن في البلاد أساتذة أو خبراء يمكن الاعتماد عليهم في التدريس الجامعي باستثناء بعض الوظائف الإدارية والمستخدمين الآخرين، وقدر عدد الليبيين الذين حصلوا على درجات جامعية في سنة "1943" بحوالي "16" شخصا ممن تمكنوا من الدراسة في بعض البلاد العربية مثل مصر وتونس وسوريا وبعض البلدان الأوربية وخاصة إيطاليا[2].

وقد تطورت الجامعة في عام "1957 ف" فأنشئت كلية للاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي ، ثم تبعتها كلية الحقوق في عام "1962ف" بمدينة بنغازي ، ثم تلتها كلية الزراعة بمدينة طرابلس عام " 1966ف" .

---

(1) التعليم العالي في ليبيا ، مجلة الجامعي ،النقابة العامة للأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، 1993 ف ، ص 32 .

(2) محمد عبدالله عبدالمحسن ، دور التعليم في اتجاهات الطالبات نحو قضايا التحديث في المجتمع المحلي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية ، جامعة الفاتح ،1997 ف ، ص 36 .

ثم ضمت الجامعة في عام "1967ف" كلية الدراسات الفنية العليا وأصبحت بعد ذلك تعرف بكلية الهندسة وكلية المعلمين عرفت بكلية التربية[1].

وبعد قيام ثورة الفاتح عام "1969ف" شهدت الجامعة الليبية تغيراً وتطورا ملحوظاً في فلسفتها وأهدافها ، ففي عام "1970" أنشئت كلية الطب البشري بمدينة بنغازي وفي نفس السنة أيضا أدخلت تعديلات على الجامعة الإسلامية القائمة بمدينة البيضاء وضمها إلى الجامعة الليبية وأخذت شكلاً واحداً باسم كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، ثم انضمت إلى كلية الآداب والتربية وكلية الحقوق بجامعة قاريونس بمدينة بنغازي في عام "1978ف" ، وأنشئت كلية هندسة النفط والتعدين بمدينة طرابلس "1972ف "[2].

وفي العام نفسه تقريباً "1972ف" تم فصل الجامعة الليبية إلى جامعتين مستقلتين هما جامعة طرابلس ومقرها مدينة طرابلس وألحقت بها الكليات الموجودة بطرابلس ، وجامعة بنغازي وألحقت بها الكليات الموجودة في البيضاء وبنغازي ، وتم تغيير الاسم الرسمي للجامعتين في عام "1976" بحيث سميت جامعة طرابلس (جامعة الفاتح) ، وجامعة بنغازي (بجامعة قاريونس) وتضم كل منهما العديد من الكليات.

وهكذا يمكن أن نقول :ـ بأن التعليم الجامعي قد حظي باهتمام كبير منذ قيام الثورة في عام "1969ف" ، ويمكن ملاحظة ذلك في التوسع المضطرد في إعداد الطلبة بجانب العمل على تطويره لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي والتقنية الحديثة الذي تشهده البلاد ، حتى يمكن أن يمد هذا النوع من التعليم مخططات التحول الاقتصادي والاجتماعي بما يحتاجه من المؤهلات العلمية التي يحتاجها المجتمع.

ففي العام الدراسي (1974/73 ف) كما ذكرنا سابقاً ثم تطوير الجامعة الليبية الوحيدة في البلاد إلى جامعتين وهما جامعة الفاتح بمدينة طرابلس ، وجامعة قار يونس بمدينة بنغازي (وبعد أن كانت الجامعة الليبية تحتوي على خمس كليات

---

[1] علي الحوات ، مرجع سابق ، ص 110 .

[2] علي الحوات ، وآخرون ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا إنجازات وطموحات ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، 2005 ف ، ص44 .

نظرية فقط ، فقد أصبحت الجامعتان تضمان أكثر من خمس عشرة كليـــة تـــشمل مختلف التخصصات العلمية والأدبية والإنسانية)[1].

وهكذا قفز التعليم الجامعي من مؤسسة واحدة تحتوي خمس كليـــات ســـنة 1969 ف إلى ثمان وعشرين مؤسسة تحتوي ستين كلية ومعهداً عاليـــاً خـــلال عشرين سنة وقد تم استحداث كليات ومعاهد جديدة في خطط التحول 73/75/76-1988 ف بإنجاز خمس معاهد عليا تشمل مختلف التخصصات[2]:-

المعهد العالي للنفط ــ المعهد العالي للتقنية ــ المعهد العالي للإلكترونـــات ــ المعهـــد العالي للكهرباء والميكانيكا ــ المعهد العالي للإدارة والأعمال المصرفية للبنات.

ومع نهاية خطة التنمية الاجتماعية والاقتـــصادية الثالثـــة (81 - 1985ف) اقتضت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا إعادة النظـــر فـــي الفلـــسفة التعليمية والعلمية والتربوية بما في ذلك التعليم الجامعي ودوره في المجتمع.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التعليم الجامعي المتخصص والـــدقيق ،وتبعـــاً لذلك أعيد النظر في البناء الجامعي ، وتم تطويره على أساس مفهـــوم " الجامعـــة المتخصصة " ونتيجة لذلك تم التوسع في إنشاء الجامعـــات المتخصـــصة بحيـــث أصبح عدد الطلاب المسجلين بها ، وأعضاء هيئة التدريس في العام 1990/89م إحدى عشرة جامعة كما يتضح من الجدول الآتي :ــ

جدول رقم (5)

عدد الجامعات الليبية ومقارها وعدد طلابها وأعضاء هيئة التدريس بها وسنة تأسيسها في العام الجامعي (1989-1990)

م	الجامعة	المقر	عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس	سنة التأسيس
1	قاريونس	بنغازي	12236	620	1955
2	الفاتح	طرابلس	04882	889	1973
3	النجم الساطع للتكنولوجيا	البريقة	00749	046	1981
4	جامعة سبها	سبها	02121	112	1983
5	العرب الطبية	بنغازي	02483	232	1984

---

(1) عمر التومي الشيباني وآخرون ، مرجع سابق ، ص102 .

(2) عبد الله بشير فضل ، التعليم العالي والجامعي ، عرض مقارن مع دراسة ميدانية ، ط1 ، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1986 ، ص156 .

6	عمر المختار للعلوم الزراعية	البيضاء	03379	096	1984
7	الفاتح العظيم للعلوم الطبية	طرابلس	03912	329	1984
8	ناصر الأممية	طرابلس	05922	307	1985
9	الجامعة المفتوحة	طرابلس	04350	002	1987
10	السابع من إبريل	الزاوية	03230	095	1988
11	خليج سرت	سرت	00440	048	1988
المجمـــــــــــــــوع			43304	2776	

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (التقرير العام 1990 ف).

وتمشياً مع سياسة التوسع في التعليم الجامعي ، فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين قفزة نوعية وكمية في عدد الجامعات والكليات وانتشرت في جميع أنحاء الجماهيرية وأصبح عدد الجامعات (14) جامعة ، وذلك بافتتاح جامعتين أخيرتين جامعة درنة ، والجامعة الأسمرية وتحتوي الجامعات هذه على أكثر من (86) كلية و(553) قسماً علمياً في العام الجامعي (98/1999ف) ، وبلغ عدد الطلبة في الدراسات الجامعية (165447) طالباً ، منهم (22015) طالباً بالجامعة المفتوحة[1] . كما في الجدول رقم (6) .

جدول رقم (6)

عدد الجامعات الليبية ومقارها وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بها في العام الجامعي 98\1999 ف .

م	الجامعة	المقر	عدد الطلاب		عدد أعضاء هيئة التدريس		مجموع الطلاب	مجموع أعضاء هيئة التدريس
			الليبيون	المغتربون	الليبيون	المغتربون		
1	الفاتح	طرابلس	35262	1092	1296	252	36354	1548
2	قاريونس	بنغازي	29287	1011	392	250	30298	642
3	النجم الساطع	البريقة	2979	21	5	51	3000	56
4	سبها	سبها	7254	3009	188	303	7563	491
5	العرب الطبية	بنغازي	2317	56	164	111	2373	275
6	عمر المختار	البيضاء	5603	455	109	211	6058	320

(1) اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، قرار رقم (745) لسنة 1991 ف بشأن إعادة تنظيم هيكلية الجامعات .

385	8233	35	350	227	8002	طرابلس	الفاتح الطبية	
597	15124	451	146	895	14229	طرابلس	ناصر	
26	22015	18	8	—	—	طرابلس	المفتوحة	
362	142275	221	141	313	13962	الزاوية	السابع من إبريل	
273	3917	213	60	174	3743	سرت	خليج سرت	
326	7993	264	62	185	7835	الزنتان	الجبل الغربي	
229	7739	206	2	284	7455	درنة	درنة	
14	506	8	6	7	499	زليتن	الإسمرية	
5544	**165447**	**2594**	**2950**	**5002**	**138431**	**المجمـــوع**		

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني (التقرير العام 1999 ف).

وبالمقارنة مابين الجدول رقم(5) والجدول(6) ، نلاحظ أن هنـاك زيـادة كبيرة في عدد الطلاب في كل الجامعات ، وهذا يدل على أن هناك إقبالاً شـديداً على هذا النوع من التعليم الأمر الذي أدى إلى وجود صـعوبات فـي اسـتيعاب الجامعات لكل هذه الأعداد من الطلاب ، حيـث بـدأت الجامعـات منـذ عـام (1990ف) ــ كما ذكرنا سابقاً ــ بفرض شروط للقبول الذي أصبح مقتصراً على الطلاب الحاصلين على نسبة 65% ، فما فوق للالتحاق بالكليات العلمية مما دعـا إلى فتح المزيد من المعاهد العليا والجامعات المفتوحة لاستيعاب الطلبة الذين لـم يتحصلوا على المعدلات التي تؤهلهم للدخول للجامعة .

وفي إطار اهتمام الجهات المسؤولة عن التعليم الجامعي وإداراته في ليبيـا وتمشياً مع الكثافة السكانية التي في نطاقها هذه الجامعات ، ولقرب المسافات بـين المناطق التي توجد بها الجامعات ، رأت هذه الجامعات المسؤولة عـن التعلـيم الجامعي ضرورة ضم بعض الجامعات إلي بعضها البعض ، وعلـى أن يكـون وضع التعليم الجامعي في ليبيا على النحو الآتي[1] :-

1ــ جامعة قار يونس :-

---

(1) قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني رقم (787) لسنة 1999 بشأن إعادة تنظيم الكليات بجامعات الجماهيرية وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم(281) لسنة 1999 إعادة تنظيم الجامعات بالجماهيرية.

وتشمل كلية الآداب ، وكلية العلوم ، وكلية الهندسة ، وكلية الطب البشري وكلية طب الأسنان ، وكلية التقنية الطبية ، وكلية الصيدلة ، وكلية الآداب والعلوم (المرج) ، وكلية الآداب والعلوم الكفرة وكلية الآداب والعلوم الحزام الأخـضر ، وكلية المعلمين المرج ، وكلية المعلمين بنغازي ، وكلية المعلمين قمينس وكلية الزراعة سلوق .

2ـ جامعة الفاتح (طرابلس):-

وتشمل كلية العلوم ، وكلية الهندسة، وكلية الاقتصاد ، وكلية الزراعـــة وكلية الطب البيطري ،وكلية الطب البشري ، وكلية طب الأسنان ،وكلية الصيدلة وكلية الفنون والإعلام وكلية القانون ، وكلية الآداب.

3ـ جامعة سبها (سبها) :

وتشمل كلية الطب البـشري (سـبها)، وكليـة الاقتـصاد (مـرزق) ، وكليـة الهندسة(براك) ، وكلية الآداب والعلوم (سبها).

4ـ جامعة عمر المختار (البيضاء) :ـ

وتشمل كلية الآداب والعلوم (البيضاء) ، وكلية الزراعة (البيضاء) ، وكلية الطب البيطري (البيضاء) ،وكلية الاقتصاد (درنة) ،وكلية الفنون والعمارة (درنة) كلية التقنية الطبية (درنة) ، وكلية الهندسة (طبـرق) ، وكليـة الآداب والعلـوم (طبرق) ، وكلية القانون (درنة).

5 ـ جامعة التحدي (سرت) :ـ

وتشمل كلية الطب البشري ، وكلية طب الأسنان ، والهندسة، والقـانون ، والآداب والتربية، وكلية العلوم والاقتصاد، إعداد المعلمين ودان ، وإعداد المعلمين سرت وإعداد المعلمين زمزم ، إعداد المعلمين بن جواد ، وكلية الآداب والعلـوم هون ، وكلية القانون والاقتصاد ودان .

6ـ جامعة السابع من إبريل (الزاوية) :ـ

وتشمل كلية الآداب والعلوم (الزاوية) ، وكلية التربية البدنية للبنات (الزاويـة) ، وكلية الآداب والعلوم (غريان) ، وكلية الاقتصاد والمحاسبة (غريـان) ، وكليـة الهندسة (صبراته) ، وكلية الآداب والعلوم (زواره) .

7ـ جامعة ناصر الأممية (الخمس) :ـ وتشمل كلية العلوم وكلية الآداب ،

8 ـ الجامعة الأسمرية (زليتن) :ـ

وتشمل كلية الشريعة ، وكلية الدعوة الإسلامية ، وأصول الدين ، وكلية اللغة العربية .

9ـ الجامعة المفتوحة (طرابلس) : نظام الأقسام .

وفي سنة2000 مسيحي (صدر قانون اللجنة الشعبية رقم 308 بشأن إعادة تنظيم الجامعات والكليات التابعة لها كما نص القرار على إنشاء جامعات الأقسام بكل شعبية من الشعبيات (درنة ، القبة، الواحات ، الجفرة، الكفرة، نالوت ، غريان، صبراته وصرمان، النقاط الخمس،الجفارة، بني وليد ، ترهونة ومسلاته) وقد نص القرار على إخضاع جامعات الأقسام إلى إشراف الجامعات الأساسية . وصدر عن اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (18) لسنة 2004 ف ، بشأن إعادة تنظيم الجامعات بالجماهيرية العظمى وتقرير بعض الأحكام فيها ، هذا وقد نص القرار على إعادة تنظيم الجامعات في عشر جامعات أساسية ، هذا بالإضافة إلى ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة وهي الأسمرية ، ناصر الأممية ، المفتوحة ، كما يوضح في الجدول رقم (8) :

الجدول رقم (7)

عدد الجامعات ومواقعها في العام الدراسي 2003ـ2004ف.

م	اسم الجامعة	البنية العلمية	الشعبية (المنطقة)
1	جامعة السابع من إبريل	كليات	الزاوية
2	جامعة الفاتح	كليات	طرابلس
3	جامعة قاريونس	كليات	بنغازي
4	جامعة سبها	كليات	سبها
5	جامعة التحدي	كليات	سرت
6	جامعة عمر المختار	كليات	البيضاء
7	جامعة المرقب	كليات	الخمس
8	جامعة درنة	أقسام	درنة
9	جامعة القبة	أقسام	القبة
10	جامعة المرج	أقسام	المرج

11	جامعة الواحات	أقسام	أجدابيا
12	جامعة الكفرة	أقسام	الكفرة
13	جامعة الجفرة	أقسام	الجفرة
14	جامعة بني وليد	أقسام	بني وليد
15	جامعة مصراته	أقسام	مصراته
16	جامعة الجفارة	أقسام	الجفارة
17	جامعة صقر أفريقيا	أقسام	نالوت
18	جامعة صبراته وصرمان	أقسام	صبرا ته وصرمان
19	جامعة غريان	أقسام	غريان
20	جامعة يفرن	أقسام	يفرن
21	جامعة النقاط الخمس	أقسام	زواره
22	جامعة الحزام الأخضر	أقسام	اجدابيا
23	جامعة مزدة	أقسام	مزدة
24	جامعة المسيرة الكبرى	أقسام	البطنان
25	الجامعة المفتوحة	تعليم مفتوح	طرابلس ولها فروع في الجماهيرية
26	الجامعة الأسمرية	علوم إنسانية	زليطن
27	جامعة ناصر	أممية	ترهونة ــ مسلاته

المصدر : منصور الصيد شيته ، الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في الجماهيرية ،ندوة حول التعليم العالي في الفترة بين 10ــ12 /2005/4ف ، كلية الآداب ،جامعة قاريونس ،بنغازي .

وفيما يتعلق بالنظام الدراسي المتبع في جامعات الجماهيرية ، فهو يختلف من كلية إلى أخرى ، فبعضها يطبق نظام السنة الكاملة ومدة الدراسة بها (4) سنوات ويمنح الطالب الإجازة الجامعية الأولى (ليسانس أو بكالوريوس) بعد اجتيازه السنوات الأربع ، وبعضها يطبق نظام الفصل الدراسي وخاصة كليات العلوم والهندسة والزراعة ، ويمنح الطالب الإجازة الجامعية الأولى (بكالوريوس) بعد اجتيازه (130) وحدة فصلية بنجاح ، أما كليات الطب فتتبع نظام السنة الكاملة ومدة الدراسة بها سبع سنوات ويمنح الطالب بعد اجتيازه بنجاح درجة بكالوريوس في مجال الطب(1).

(1) علي الحوات ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا ، مرجع سابق ، ص165 .

وهكذا قفز التعليم الجامعي من مؤسسة واحدة تحتوى خمس كليات سنة 1969ف إلى ثمان وعشرين مؤسسة تحتوى "ستين " كلية ومعهد عالياً خلال عشرين سنة.

واقع التعليم الجامعي في ليبيا وتطورة الكيفي والكمي :-

إن النظام التعليمي في الجامعات الليبية يغلب عليه طابع الاختلاف في نظام التدريس المتبع ، وليس هناك اتفاق على نظام تدريسي موحد ينطبق على جميع الجامعات الموجودة حالياً في ليبيا ، وإن مخرجاته تلتحم مباشرة في نسيج المجتمع عبر مجالات الحياة ومظاهر النشاط فيه .

فالتعليم الجامعي تتركز وظائفه في البحث ، والتحديد والتعليم والتدريب والتعليم المستمر وتوثيق التواصل والتعاون الدولي ،كما يمد الفرد والمجتمع بالقدرة على حل المشكلات الإنمائية وإعداد الموارد البشرية المؤهلة ويساهم في صناعة وإنتاج المعرفة والمعلومات ، كما يساهم في معالجة القضايا الأخلاقية والعلمية الكبرى ، ويتواصل مع مستويات النظام التعليمي الأخرى ويتكامل معها ويرتبط بها[1].

وفيما يتعلق بسياسات التوسع الكمي ،فإنه يمكن القول :أن ما تحقق في الجماهيرية من زيادة في إعداد الطلبة في الجامعات والمعاهد العليا يبعث على التثمين في الإنجاز ،إلا أن هذا التوسع في أعلى الهرم التعليمي قد تم قبل التحقق من تقوية وتطوير العملية التعليمية وتعظيم كفاءتها وعوائدها .

ولو تتبعنا تاريخياً التطور الكمي للتعليم الجامعي في ليبيا يتبين لنا أن الكثير قد تحقق بهذا الشأن في خلال الربع الأخير من القرن المنصرم ،إذ زاد عدد الجامعات من جامعة واحدة في عام 1970/1969 ف ،إلى 14 جامعة وتضم 12 كلية ، وعشرة آلاف طالب و500 عضو هيئة تدريس ليصل في عام1999/98 ف ، إلى 86 كلية ، و"553" قسم وتضم "165447" طالب وطالبة[2].

---

(1) منصور السيد شيته ، ندوة التعليم العالي "الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في الجماهيرية ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، بنغازي ،2005 ،ص6 .

(2) منصور السيد شيته ، ندوة التعليم العالي ، الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في الجماهيرية ، مرجع سابق ، ص8 .

كما بلغ عدد الطلاب بالجامعات خلال العام الدراسي 2002 - 2003 ف حوالي " 222976 طالباً " منهم "11537" إناثاً و" 107659 " ذكوراً حيث وصلت نسبة الإناث 51.8% من العدد الإجمالي للطلاب في الجامعات الليبية بينما وصلت نسبتهم إلى 57.4% في جامعات الأقسام ، وهذا يبين إن جامعات الأقسام كانت خطوة رائدة في مجال تعليم المرأة في ليبيا.

ويلاحظ زيادة عدد المتخصصين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية حيث وصلت نسبتهم في الجامعات الرئيسية 53.7% وارتفعت إلى 70% في جامعات الأقسام ،وحيث بلغ عدد كليات الجامعات الأساسية 74 كلية تشمل"438" قسماً تخصصاً علمياً، كما بلغ عدد أقسام جامعات الأقسام "52" قسماً تشمل "25 " تخصصاً علمياً.

وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الرئيسية للعام الجامعي 2002-2003ف 6214 أستاذاً بلغ عدد الليبيين منهم ما نسبتهم 54.5% ، أما المغتربين فبلغت نسبتهم 20% من المتعاقدين و25.5% من المتعاونين من الليبيين وغير الليبيين وبهذا بلغت نسبة عدد الأساتذة إلى الطلاب 1 - 28 أستاذاً طالب بغض النظر عن التخصص العلمي.

أما جامعات الأقسام فقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس 2986 أستاذاً منهم 19.3% أستاذاً ليبياً و23.7 أستاذاً من المغتربين غير الليبيين و57.1% من المتعاونين من خارج الجامعات أي خبراء ومتخصصون يعملون خارج الجامعات، وبلغت نسبة الأساتذة إلى الطلاب 17.1 ، أما إذا حسبنا هذه النسبة على المواطنين الليبيين فقط فستكون 89.1 أستاذاً /طالباً على العدد الإجمالي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، أما إذا حسبنا هذه النسبة في ضوء متغير التخصص، فسيكون المعدل متفاوتاً بتطرف حيث يصل إلى 1-33 في تخصص القانون وإلى 1-3 في تخصص الزراعة في جامعات أخرى[1].

ويتضح من خلال هذه الإحصائيات أن هناك زيادة في المستوى التعليمي، حيث وصلت نسبة الزيادة 2002-2003ف ، إلى حوالي "51.8%" ، وذلك لأن بعض الجامعات بدأت منذ عام 1990 بفرض شروط للقبول الطلبة حيث تقرر

---

[1] منصور الصيد ثويته ، مرجع سابق ، ص8 .

الحد الأدنى للمعدل 65% فما فوق بالنسبة للدراسة الجامعية ،بل إن بعض الكليات مثل الطب والهندسة والصيدلة والعلوم الإنسانية والاقتصاد والحاسب الآلي لا تقبل الطالب إلا إذا كان متحصلاً على 75% فما فوق في امتحانات الشهادة العامة ، وقد دعا هذا الأمر إلى فتح مزيد من المعاهد العليا والجامعات المفتوحة لاستيعاب الطلبة ، ممن لم يحصلوا على المعدلات التي لا تؤهلهم للدخول إلى الجامعات .

لذلك نرى إن التعليم الجامعي مطالب بأن يساهم في حل المشاكل الأساسية، ومعالجة القضايا العلمية الكبرى المطروحة على مجتمعنا العربي الليبي ، من خلال الاهتمام بالأهداف والغايات الآتية :-

أهداف التعليم الجامعي :-

تكمن أهداف التعليم الجامعي في ليبيا ، في توفير الفرص التعليمية لتأهيل الكفاءات والطاقات البشرية والمتخصصة والمؤهلة في شتى المجالات ،التربوية، والإسلامية والثقافية والعلمية والمهنية والزراعية ، فهي تتنوع تبعاً لتنوع المؤسسات التعليمية التي يتكون منها، "فأهداف التعليم الجامعي حسب ما ورد في مشروع قانون الجامعات المقدم من قبل المؤتمر الشعبي التعليمي العام للجامعات ينص على أن الجامعات عبارة عن هيئات علمية استشارية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي ، وخاصة التعليم الجامعي ، وبتزويد البلاد بكافة التخصصات للإسهام في صنع الحاضر ، وضماناً للمستقبل ، وقد تجلت أهداف التعليم الجامعي بصفة عامة في البرامج التنموية التي شهدتها البلاد في الفترة من 1973-1985ف والتي تتلخص في الآتي[1]:-

1- ربط التعليم بمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في إنشاء الكليات والأقسام والمعاهد العليا ، والتوسع في قبول الطلاب بما يلبي حاجات البلاد من الخريجين.

2- التوسع في الدراسات العليا والبعثات التعليمية التخصصية لخريجي الجامعات والمعاهد العليا لتدعيم هيئة التدريس الجامعي وتوفير المتخصصين الذين تحتاج إليهم البلاد.

---

(1) احمد القنيش وآخرون ، التعليم العالي في ليبيا ، دراسة مقارنة ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، ط1، 1988 ،ص 22 .

3- العناية بإجراء البحوث العلمية والاعتماد على الجامعات في تقديم الاستشارات الفنية للمجتمع.

4- العمل على توثيق الروابط والصلات الثقافية العلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية المناظرة في الداخل والخارج.

كما يسهم التعليم الجامعي في حل المشاكل العلمية والتقنية عن طريق البحوث والدراسات بهدف تنمية المجتمع الجماهيري وتحقيق المستهدفات الحضارية للشعب العربي الليبي وتهدف الدراسة بالتعليم الجامعي إلى تحقيق ما يأتي[1] :-

1 ــ تزويد المجتمع بالكفاءات العلمية والفنية المتخصصة والملتزمة بواجبها الوطني وتهيئتهم ليكونوا مواطنين صالحين يسهمون في صنع مستقبل مجتمعهم.

2 ــ الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية والمساهمة في رقي مجتمعهم .

3 ــ ترسيخ وتوسيع قاعدة البحث العلمي ،وأعداد متخصصين من مستوي عالٍ في مجال البحث العلمي.

4 ــ العمل علي توثيق الصلات والروابط الثقافية والعلمية لخدمة المجتمع والمساهمة في تطوير وتنمية قدراته.

5 ــ تقديم المعرفة الإنسانية الحقيقية في كافة المجالات العلمية لخدمة المجتمع والمساهمة في تطوير وتنمية قدراته .

بالإضافة إلي ذلك فإن الجامعات تعمل على تنشئة مواطنين مقتمين لوطنهم وأمتهم ومتحلين بروح المسؤولية ، وذلك لمواكبة احتياجات المجتمع وتنفيذ البرامج والخطط التنموية إلى جانب العمل على تزويد الدارسين بقدر كاف من المعارف والعلوم ،والمهارات التطبيقية وتلبية لاحتياجات البلاد المستقبلية من قوى وكفاءات بشرية مؤهلة وتلبية للتفاعل والتعاون والمشاركة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الأخرى.

كما يضيف الدكتور علي الحوات مجموعة من الأهداف وهي[2] :ــ

1 ــ تعميم الثورة الثقافية وتأهيل فلسفة ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة .

---

(1) عبد القادر أحمد صالح ، التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة ، مرجع سابق ، ص80 .

(2) علي الحوات ، محاضرات في علم الاجتماع التربوي ألقيت على طلبة السنة الرابعة قسم الفلسفة والاجتماع ، في المدرج الأخضر بجامعة الفاتح ،1987 .

2 ــ إعداد المواطنين إعداد صالحاً وسليماً من الناحية العقلية والجسمية والروحية والخلقية حتى يعيشوا حياة عزيزة ويعملوا وينتجوا ويسهموا في بنـــاء مجـــتمعهم الجديد.

3 ــ إعداد قوة بشرية عاملة ومدربة تتمتع بكفاءة ومهارة تـــساعد علـــى زيـــادة الإنتاج وتساهم في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4 ــ القيام بالبحوث العلمية النظرية والتطبيقية التي تسهم فـــي رقـــي المجتمـــع وتقدمه، وتساعد على حل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية وتقـــديم أعمـــال الخبـــرة والاستشارات الفنية لمؤسسات المجتمع.

5 ــ تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية والفكرية التي تخدم احتياجات المجتمع ، وتساعد على التعريف بالنظرية العالمية الثالثة وانتشار فكرهـــا الإنـــساني علـــى الساحة القومية والعالمية.

6 ــ الاهتمام بالتعريب والتأليف والنشر في مجالات العلوم المختلفة.

7 ــ توفير برامج تعليمية متقدمة ومتعددة التأهيـــل ومتنوعـــة التخـــصص تفـــي باحتياجات المجتمع من الكفاءات المتخصصة في المجالات المختلفة.

8 ــ العناية بالتخطيط التعليمي في مختلف مراحله لمساعدة أجهزة تنظيم المجتمع على مواكبة روح العصر، وخلق المواطن المسلح بالعلم والقادر على التأثير في البيئة والمجتمع.

9 ــ الإسهام في تحديث أساليب البحث العلمي والتدريب المستمر لأعضاء هيئـــة التدريس من خلال البحوث لتجديد الخبرة والمعارف.

كما تورد لجنة كارنيجي أهدافاً متعددة للتعليم الجامعي يمكن إيرادها علـــى النحو الآتي[1] :

ــ **الهدف الأول** : فهو يتمثل في إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف :ـ

إن من أهم المسؤوليات الأساسية للجامعة هي تـــوفير الفـــرص التعليميـــة المختلفة للطلاب ليتمكنوا من فهم المجتمع الذي يعيشون فيه ،واكتـــساب الكفايـــة

---

(1) طه الحاج إدريس ، الاتجاهات الحديثة لقيام الجامعة الشعبية في الوطن العربي ومبرراتها ،ندوة خبراء لدراسة إمكانية قيام الجامعة العربية المفتوحة ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، مطبوعات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، بغداد، 1981 ،ص ص 200 ــ201 .

الفنية والأكاديمية في المجال المهني ، واستكشاف الميول المهنية والثقافية للطلاب،وتوجيهم وإرشادهم وتدريبهم ، كما إن مسؤوليات الجامعة هي توفير بيئة تعليمية مناسبة للطلاب لمساعدتهم على النمو المتطور الكلي وتمكينهم للتكيف مع مجتمعهم.

2 ــ **أما الهدف الثاني** : فهو تطوير وتنمية المعرفة وقابليات وقدرات الأفراد في المجتمع :

كما يقع على التعليم الجامعي مسؤولية تطوير وتيرة الأفكار والتكنولوجيا الحديثة واكتشاف وتدريب المواهب وتوجيهها لخدمة المجتمع وتطويره ، وتعزيز قابليات وقدرات الأفراد نحو الفكر والمعرفة ، وذلك بالاعتماد على البحث العلمي باعتباره أهم ركيزة من ركائز التعليم الجامعي.

3ــ **أما الهدف الثالث** : هو توفير العدالة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي .

إن هذا الهدف يتمثل في توفير المساواة أمام جميع الطلاب الذين أكملوا التعليم الثانوي للالتحاق بالتعليم الجامعي ، وتوفير المقاعد لجميع الطلاب المؤهلين والراغبين فيه ، وأن تتوفر المساعدات المادية للطلبة ، كما يتضمن هذا الهدف أن تلتفت الجامعة إلى فئات الطلبة الذين لهم حاجات وميول خاصة ،وأن تتوفر المرونة في المعايير المعتمدة للقبول في الجامعة.

4 ــ **والهدف الرابع** : هو دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني .

يتمثل هذا الهدف في توفير بيئة ثقافية تعمل على استقطاب المواهب القادرة على خلق النشاطات والإبداعات في مختلف المجالات العقلية والفنية ،لأن من وظائف الجامعة الأساسية هي المحافظة على حكمة الماضي ونقلها والإبقاء على سجلات الماضي وتحليلها ودعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي.

5ــ **الهدف الخامس** : تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب، إن عملية التجديد الاجتماعي مسؤولية رئيسية من مسؤوليات الجامعة في المجتمع ،ولابد للجامعة من تأدية هذه الوظيفة وأن تعمل على تنمية وتطوير الفكر الناقد عند الطلاب والأساتذة لكي يتمكنوا من تادية الدور الذي يجب أن تقوم

به في المجتمع ، ويطلق على هذه الوظيفة التي تقوم بها الجامعة اسم وظيفة الجامعة كناقد أو مقوم للمجتمع[1].

ومن الطبيعي أن يختلف دور الجامعة في تطوير المجتمع ، وتختلف أهدافها من مجتمع إلى آخر ، فأهداف الجامعة ترتبط بأيديولوجية المجتمع ومراحله التاريخية والحضارية ومجمل ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،ولقد أصبحت أهداف التعليم الجامعي أكثر إيجابية في خدمة المجتمع بحيث تمثلث في[2] :-

1. إكساب الطلاب طرق التفكير العلمي ، بحيث تعمل الجامعة علي تكوين الطالب تكويناً عقلياً يكتسب مرونة فكرية ونظرة موضوعية للأشياء وحباً حقيقياً للعلم يجعله يقبل التطور والتجديد ويشارك في إحداث التقدم في المجتمع.
2. إعداد الفنيين والمتخصصين للعمل في المهن الرفيعة كالطب والهندسة والزراعة والتدريس والصحافة ... الخ ، وتزويدهم بمستوى عالٍ من المعارف والمهارات بما يتفق مع طبيعة العصر.
3. العمل على خلق مدارس علمية ناجحة تتبنى البحوث التي تعمق علمنا ، وتتحدى مشكلات المجتمع ، وتدفع حركة التنمية.
4. توثيق صلتها بالمجتمع ، فالجامعة هي الأمة وهي طريق التعليم ، ولذلك يجب أن تلبي الجامعة حاجات المجتمع.
5. تطوير وتنمية المعرفة وقابليات وقدرات الأفراد في المجتمع .

وبشكل عام لقد أشار الدكتور صلاح الدين نامق عن أهداف عامة ومشتركة بين كل المجتمعات والتي نوجزها كالآتي[3] :

1- أهداف أكاديمية : تستهدف نشر الثقافة الإنسانية المجردة وتدعيمها وتهيئة القيادات انطلاقاً من الاتجاه القائل العلم للعلم .

---

(1) طه الحاج إدريس ، مرجع سابق ، ص ص 200 - 201 .

(2) عبد العزيز الغريب صقر ، الجامعة والسلطة ، دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط1، 2005 ،ص 56 .

(3) سهير إدريس فنص ،دراسة حول احتياجات القطاع المصرفي من خريجي التعليم العالي في مجال العلوم الاقتصادية بالجماهيرية العظمى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس .

2- أهداف تُعنى بتطوير شخصية الطالب وصقلها وتنميتها وتزويده بكل ما ينمي معارفه ويوسع مداركه ،ويفجر ينابيع الإبداع لديه بأنه يجب أن تكون النظرة إلى طلبة الجامعة على أنهم بشر الهدف من تعليمهم إثارة ملكاتهم وتوجيه نموهم العقلي.

3- أهداف تعمل على إعداد أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً عن طريق التدريب والتأهيل لحمل المسؤولية الاجتماعية والقيام بوظائف يحتاج إليها المجتمع للتنمية وتطويره تمشياً مع النظرة الاقتصادية التي تقرر إن الوظيفة الاقتصادية للتعليم هي استثمار في العنصر البشري وفي ذلك يرى" أدم سميث " في كتابه(ثروة الشعوب) أن التعليم له أثر في تكوين المواطن الصالح والعامل ذي الإنتاجية المرتفعة والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره.

أما عن برامج وأهداف الدراسات العليا والبحث العلمي فلم تتبلور هذه الأهداف وتتحدد منذ سنة 1971، ولكن بصدور لائحة الدراسات العليا لسنة 1981 أصبحت تهدف إلى تحقيق الآتي[1] :-

- ترسيخ وتوسيع قاعدة البحث العلمي بالجامعات.
- القيام بالدراسات والبحوث العلمية والفنية اللازمة لتطوير وتقدم المجتمع.
- إعداد متخصصين في مختلف مجالات البحث العلمي لتلبية متطلبات المجتمع الجماهيري.
- الاهتمام بالأبحاث في الحضارة العربية الإسلامية وفي الآداب وتقدم العلوم والفنون.
- زيادة المعرفة الإنسانية في كافة المجالات العلمية التي تسعى لخدمة المجتمع وتساهم في تطويره وتنمية قدراته .
- تنمية روح البحث العلمي في المجالات العلمية المختلفة.
- دراسة المشكلات ذوات الأبعاد المحلية والعربية والعلمية .

كما تم مؤخراً إصدار لائحة جديدة للدراسات العليا بالجامعات الليبية وبالتحديد في سنة 1991ف تنص على نفس أهداف لائحة سنة 1981ف مع إضافة هدف واحد تتمثل في التأكيد على الطرح الحضاري الجديد المتمثل في فكر النظرية العالمية الثالثة بينما تلغى هذه اللائحة كل ماجاء في اللائحة الأولى من

---

[1] أحمد الفنيش ، مرجع سابق ذكره ،ص24

بنود وأحكام عامة وتطالب في الوقت ذاته جميع الجامعات بكلياتها المختلفة بإعادة النظر في لوائحها الداخلية بما يجعلها تتفق مع أحكام وبنود هذه اللائحة [1] .

أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا :ـ

لقد تم تحديد سبعة معايير ومقاييس يمكن بواسطتها تحديد ومعرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه الجامعات في جميع أنحاء العالم بدون استثناء ، وعلى الخصوص جامعات الدول النامية مثل الجماهيرية العظمى ولكن بدرجات متفاوتة نذكر منها ما يأتي[2]:ـ

1ـ قدرة الجامعات على استيعاب الطلبة :ـ

يتصف المجتمع الليبي بزيادة سكانية عالية تقدر بحوالي 4% في السنة ومعنى ذلك ازدياد فئات السكان من الأطفال والشباب الذين سيذهبون إلى المدارس والجامعات والمعاهد العليا ، إضافة إلى إن جامعات الجماهيرية تقبل طلاباً من بلدان الوطن العربي وأفريقيا وآسيا بما لا يقل عن 10% من عدد المقبولين في كل سنة دراسية.

فالجماهيرية لا تنظر إلى التعليم على أنه استثمار اجتماعي واقتصادي للمواهب والقدرات فحسب بل أيضاً لأن التقدم التربوي هو أمر ضروري للفئات المحرومة في المجتمع ، وتعكس الكثير من الدراسات الإحصائية هذا التطور في التعليم العالي الليبي، فقد ارتفع عدد الطلبة في الجامعات من (13.427) في سنة 1975 م إلى ما يقارب (250.000) طالباً وطالبة في العام الجامعي 2003 ـ2004 ف . وعلى أية حال أن هذا الوضع يشكل التزامات متعددة على أجهزة تخطيط التعليم العالي يتوجب مواجهتها ، وذلك مثل ازدياد عدد المباني والمرافق الجامعية ، وزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس ، وزيادة كمية الكتب وتوفير المعامل والمختبرات وتوفير الأجهزة الإدارية والفنية ، وفعلاً لقد بدأت ليبيا منذ عام

---

(1) احمد القنيش ، واخرون ، التعليم العالي في ليبيا ، مرجع سابق ، ص 24 .

(2) علي الحوات ، التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق ، مرجع سابق ، ص 107 .

1982 تقريبا العمل على زيادة قدرة الجامعات علي استيعاب تزايد الطلاب بجملة من الاستراتيجيات التعليمية نذكر منها ما يأتي:

أ ــ إنشاء الكليات الجامعية والمعاهد العليا في المراكز السكانية الكبيرة والصغيرة ولغرض تحسين التعليم العالي نفسه.

ب ــ فتح العديد من المعاهد الفنية العليا التي تسهم مع الجامعات في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب ، وتدريبهم على مهارات وتخصصات مهنية تحتاجها بنية الاقتصاد الليبي الحديث.

ج ــ البدء في إنشاء الجامعة المفتوحة بحيث يتمكن الطلاب الذين يرغبون في العمل بعد حصولهم على الشهادة الثانوية من الدراسة بهذه الجامعة المفتوحة.

د ــ السماح بفتح الجامعات الأهلية والخاصة أو ما يعرف في ليبيا بالتعليم التشاركيي والذي يضم بداية من رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي.

2ــ قدرة الجامعات على تقديم تعليم عالٍ يتلاءم مع متطلبات المجتمع والتنمية:

ينظر للجامعات في ليبيا وفي معظم بلدان العالم وعلى الأخص الجزء النامي منها إلى الجامعة على أنها مؤسسة علمية وتربوية تمد المجتمع بما يحتاجه من كفاءات وقوي عاملة على مختلف المستويات ، ويعترض هذا الدور الاجتماعي للتعليم العالي أي قدرته على خدمة المجتمع متغير وعوامل في غاية التعقيد والتباين والتأثير المتبادل ولعله من أهمها ما يأتي :-

أ ــ وجود التعليم الجامعي يعمل منفرداً ومنعزلاً عن عمل النظام الاقتصادي وبعيداً عن سوق العمل وتطورها من الناحيتين الكمية والنوعية.

ب ــ التباين في أنماط وإجراءات التخطيط الشامل والتخطيط التربوي ويعني ذلك أن تقييم برامج التوظيف يتم قبل استجابة التعليم ، وغالباً ما يحيد الاقتصاد عن الاتجاه الذي كان متوقعاً مما يجعل من العسير على الخريجين إيجاد عمل يلائم الكفاءات التي اكتسبوها.

ج ــ تقلبات النقل الوظيفي والمهني للخريجين الذي يتأثر بالتغير في سوق العمل وتوزيع الخريجين جغرافيا.

د- التغير في إدراك الطلاب لما يشكل مقارنة مقبولة بين المعرفة المكتسبة واحتمالات التوظيف ، والذي بدوره يشكل عاملاً مناسباً يعين أو ييسر العثور على عمل مناسب.

وعلى أية حال ، فإن العلاقة بين التعليم بوجه عام ومتطلبات المجتمع والتنمية ، ممثلة أو مقيسة بتغير الخصائص التعليمية للقوى العاملة الليبية . فقد انخفضت نسبة الأمية بين العاملين من حوالي 44.2 سنة 1973 م إلى 28.7 سنة 1980م أي بحوالي 15.5 خلال سبع سنوات كما تقلصت فئة " يقرأ ويكتب " نسبياً من 34.2 سنة 1973 م إلى 25.8 سنة 1980م ، لصالح الفئات التعليمية الأخرى فنسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية والثانوية قد ارتفعت من 9.2 سنة 1973م إلى حوالي 13 سنة 1980 م ، وهي الآن أعلى بكثير ، أما بالنسبة لحاملي الدبلوم (بعد الثانوية بسنتين دراسيتين) فقد ارتفعت بحوالي 25 مرة ، وكذلك الحال بالنسبة لحاملي الشهادات العليا الذين ارتفعت نسبتهم من 3.6 من إجمالي القوى العاملة الليبية سنة 1973م إلى نسبة 8.7 سنة 1980م وهي الآن أعلى بكثير من هذه النسبة.

3 ـ قدرة الجامعات علي التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة الحدوث :ـ

تتأثر ليبيا كسائر بلدان العالم بسرعة التغيرات التكنولوجية التي يعيشها العالم الآن فالجامعات في ليبيا تجد نفسها في وضعية خاصة جداً ، بل وجدلية إلى حد كبير. فمن جهة عليها أن تواكب هذا التغير التكنولوجي السريع وذلك بتغيير برامجها الدراسية وأساليب تدريسها والمشكلات التي تعالجها حتى تسهل عملية تكيف المجتمع مع التكنولوجيا الجديدة ، ومن جهة أخري عليها أن تعمل علي حفظ المجتمع وثقافته الاجتماعية من الاغتراب الثقافي والاستلاب الحضاري وكل ما تجلبه التكنولوجيا الجديدة من قيم وأفكار ومعتقدات وألوان من التصرف والسلوك.

وإن الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة عليها أن تعمل على إنتاج معرفة جديدة على أساسها تبني وتصمم تكنولوجيا جديدة وبالتالي فإن حل هذه الجدلية يفوق في الواقع إمكانيات ليبيا ، ولن يتحقق إلا بتنسيق وتكامل جهود الأمة

العربية جمعاء بمختلف مؤسساتها الإنمائية المختلفة ،وتكوين هيئة عربية تعمل على إنتاج المعرفة العلمية وتكوين جامعة عربية علمية للدراسات العليا والبحث العلمي .مسؤوليات ووظائف مهمة ، أهمها الإسهام في أنتاج المعرفة العلمية وتصميم التكنولوجيا وإلا فإن الأمة العربية ستزداد تبعيتها العلمية والتكنولوجية والثقافية والحضارية وتفقد كل مقوماتها وتصبح سوق استهلاكية في بيئة النظام الصناعي والتكنولوجي العالمي.

4 ــ قدرة الجامعات على التكيف مع التغيرات السريعة التي تحدث في طبيعة المهن :ــ

إن غالبية السكان في ليبيا لم تعد تعتمد على حياة الزراعة ورعي الحيوانات فقط بل تعددت المهن والنشاطات الاقتصادية تبعاً لتعدد وتنوع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

وأن حدوث التغير في الهيكل المهني لليبيا يستدعي ويستوجب أن يقوم التعليم العالي بتضمينه في برامجه الدراسية وأبحاثه وإعداده للطلاب الجامعيين خاصة بالنسبة للذين تتطلب مهن أعمالهم دراسات جامعية وبناء على المعلومات الإحصائية الصادرة عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بالجماهيرية العظمى سنة 1998 إفرنجي فإن عدد العاملين الليبيين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال عامي 1994- 1996ف على النحو الآتي[1] :-

أ ــ العاملون بالزراعة والغابات وصيد الأسماك خلال سنة 1994 إفرنجي حوالي 206.9 ألف عامل بينما ارتفع هذا الرقم إلى 211 ألف عامل في سنة 1996ف.

ب ــ العاملون في الخدمات التعليمية خلال سنة 1994 إفرنجي حوالي 159.6 ألف عامل بينما يرتفع هذا الرقم خلال سنة 1996 إفرنجي إلى حوالي 169.4 ألف عامل.

ج ــ العاملون في خدمات الإدارة العامة خلال سنة 1994 إفرنجي حوالي 107.3 ألف عامل بينما ارتفع هذا الرقم خلال سنة 1996 إفرنجي إلى حوالي 121.3 ألف عامل.

---

[1] علي الحوات ، التعليم العالي في ليبيا نشأته وتطوره وإنجازاته ، مجلة الجامعي ،العدد الأول ، الفاتح سبتمبر، 1993 ،ص64.

د ـــ العاملون في التجارة خلال سنة 1994 إفرنجي حوالي 70 ألف عامل بينما ارتفع هذا الرقم خلال سنة 1996 إفرنجي إلى 71.2 ألف عامل .

هـ ـ العاملون في الخدمات الصحية من أطباء وصيادلة وكيماويين وممرضين خلال سنة 1994 إفرنجي حوالي 58.7 ألف عامل بينما يرتفع هذا الرقم خلال سنة إلى 64.3 ألف عامل خلال سنة 1996ف .

و ـ الخدمات الأخرى خلال سنة 1994 إفرنجي حوالي 51.9 ألف عامل بينما ارتفع هذا الرقم خلال سنة 1996 إفرنجي حوالي 62 ألف عامل .

وعليه فإن هذا التغير يستوجب أن تقوم الجامعات بدور رئيسي في إجراء البحوث والدراسات التقويمية والتطويرية التي ترفع من درجة الأداء المهني وتجعل المهنة تخدم المجتمع بطريقة أكثر إنتاجية وكفاءة وفعالية .

5 ـ قدرة الجامعات على التعامل مع مشاكل التمويل والموارد المتاحة :ـ

تعتمد الجامعات الليبية مثل سائر الجامعات في الوطن العربي على الخزانة العامة في تمويل كل نشاطاتها التعليمية والبحثية والتربوية والإدارية ، فالبحث العلمي يعتمد بالكامل على الخزانة العامة ، وبالرجوع إلى ميزانيات التعليم في ليبيا ، يلاحظ أن نسبة ميزانية التعليم الإدارية إلى ميزانية الإدارية العامة للدولة قد بلغت 37.1% سنة 1986 ف ، بينما بلغت 43 % في سنة 1996 ف وللأسف الشديد فقد تعذر الحصول على النسبة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التعليم كله سواء في القطاع الإداري العام أو القطاع الإنمائي.

وعلى أية حال فإن تمويل التعليم العالي في ليبيا مثل سائر البلاد النامية الأخرى يتأثر بعوامل وظروف منها :-

1 ـ تزايد عدد الطلبة الجامعيين والاعتماد إلى حد كبير على استجلاب أعضاء هيئة التدريس من الخارج إضافة إلى إنشاء كليات جامعية جديدة.

2 ـ تذبذب دخل النفط الذي تعتمد عليه ليبيا في كثير من مشاريعها الإنمائية، بما في ذلك مشاريع التعليم العالي والبحث العلمي ، ولذلك لابد من التفكير في مصادر مالية جديدة لتمويل الجامعات وتمويل نشاط البحث العلمي فيها.

وتظل مسألة تمويل الجامعات من التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم العالي ليس في ليبيا فقط ، بل في جميع أنحاء العالم وبدون استثناء ويزداد بإيجاد التمويل اللازم للتعليم العالي بالنظر إلى فلسفة ديمقراطية التعليم المتبعة في ليبيا ، وكذلك الطلب الاجتماعي الكبير عليه واعتباره من الوسائل المهمة في تحقيق الرفاهية للإنسان وأداة فعالة لتحقيق معدلات عالية من التحول الاقتصادي والاجتماعي.

6ـ قدرة الجامعات على القيام بوظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع [1] : -

لم تعد الجامعة في العصر الحديث مؤسسة علمية معزولة في برج عاجي كما كان الحال في الماضي ، بل ظهرت وتبلورت منذ بداية القرن العشرين على أنها مؤسسة اجتماعية ، أي عليها أن تقوم بوظائف وأدوار متعددة في المجتمع ولعل من أبرزها وما يهمنا في هذه الدراسة وظيفة التدريس ــ ووظيفة البحث العلمي ــ ووظيفة خدمة المجتمع وتعد وظيفة الخدمة الاجتماعية من أهم الوظائف الثلاث التي تؤديها الجامعة وبالنظر إلي الجامعات الليبية من هذه الزاوية فإنها قامت ولا تزال تقوم بوظيفة التدريس كعمل تقليدي مرتبط أصلاً بالعمل الجامعي ، ولكن الجديد في هذا الأمر هو توجهها إلى البحث العلمي وخدمة المجتمع ، والغاية من البحث العلمي في الجامعات الليبية كما جاء في قرار الدراسات العليا رقم (158) لسنة 1988 م هو بناء قوة علمية لمجابهة تحديات العصر، فالبحث العلمي في الجامعات الليبية يواجه نوعين من التحديات فالتحدي الأول هو الإسهام مع بقية المؤسسات الإنمائية الأخرى في إيجاد حلول للمشاكل التي تصاحب حركة التنمية والتحول في المجتمع ، أما التحدي الثاني فهو الإسهام مع بقية الجامعات العربية ومؤسسات ومراكز البحث العلمي العربية في بناء قوة علمية عربية لمجابهة التحديات الكبيرة التي تواجهها الأمة العربية ، وذلك مثل الأمن الغذائي وتقدم الصناعة والزراعة والصناعات النفطية والمعادن.

وبالنسبة لخدمة المجتمع فإنها تؤكد فكرة أن يكون هناك رباط وثيق بين كل من الاهتمام بالتعليم والاهتمام بالخدمة الاجتماعية بحيث يزداد الطالب عطاء

---

(1) علي الحوات ، التعليم العالي في ليبيا نشأته وتطوره وإنجازاته ، مرجع سابق ، ص12 .

وتعلماً في مواجهة وضع واقعي ، ويستطيع عضو هيئة التدريس أن يشارك بصورة أكثر إثراء في جزء مناسب وجاد من واجباته .

7ـ قدرة الجامعات على إحداث نوع من التوازن بين متغيرات الكم والكيف في التعليم العالي :ـ

كثيرا ما تنتقد الجامعات في الوطن العربي بأنها تركز على الكم أكثر من الكيف أي أنها تقبل وتخرج أعداداً كبيرة من الطلبة ولكن كفاءتها العلمية والتخصصية ضعيفة جداً والجامعات في ليبيا ربما يطولها بعض هذا النقد وإلى وقت قريب كانت تركز على الكيف وهذا يعود إلى العوامل وظروف تتمثل في الرغبة والضرورة الملحة لمحو الأمية وتوفير الموظفين لتغطية احتياجات المجتمع الليبي العاجلة من المدرسين والإداريين والمهندسين والاقتصاديين .

ويظهر الآن جلياً أن الجماهيرية أنجزت هذا الهدف ، وهو نشر التعليم العام بين فئات المجتمع ولم تعد الجامعات بحاجة إلى التركيز على الكم ، بل العكس أصبحت في أمس الحاجة إلى التركيز على الكيف أو التعليم النوعي الذي يسهم حقيقة في بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية اللازمة والضرورية للتقدم الاجتماعي والحضاري الذي يشكل قوة علمية لمجابهة تحديات العصر والإسهام في تطوير وتقدم المجتمع الليبي.

ثانياً : التحديات المستقبلية للجامعة :

إن الجامعة تتنوع مابين تحديات أخذت طريقها إلى التشكل بالفعل ، وتحديات مازالت تأخذ طريقها إلى التبلور والتشكل ، ويمكن إيجاز التحديات المستقبلية للجامعة فيما يأتي[1] :ـ

1ـ من حيث الأهداف الجامعية :

ترتبط أهداف الجامعة بجوانب متعددة من الوظائف التي تقدمها الجامعة لخدمة الفرد والمجتمع، وأهداف الجامعة لابد أن تكون تعبيراً صادقاً عن متطلبات المجتمع ومشكلاته والتحديات التي يواجهها ، إن إلقاء الضوء على مستقبل

---

[1] عبد العزيز الغريب صقر ، مرجع سابق ، ص210 .

مجتمعنا وعلى المؤشرات الأساسية لخدمة هذا المجتمع هي نقطة البداية إلى أهداف ذات مضمون واقعي ، فأهداف الجامعة يجب أن تصاغ في ضوء المستقبل بكل تحدياته على الجامعة أن تشارك في صياغة أو بناء أهداف على هذا المستوى وبهذه الأهمية.

2ـ من حيث الأساليب العلمية والبرامج والمناهج :

على الجامعة إعادة النظر في برامجها وأساليبها العلمية وتقويم مناهجها باستمرار لتلائم الواقع المعاصر ومتطلبات المستقبل ، وأن تأخذ في اعتبارها حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات التي يواجهها ، وأن تكون هذه البرامج والمناهج أكثر تنوعا بما يتناسب مع تنوع المرامي الاجتماعية للمعرفة وتزايدها باستمرار ، فنحن بحاجة ماسة إلى إعادة بناء مناهجنا الجامعية وطرقنا وأساليبنا العلمية في البحث والتدريس مع استحداث أساليب وطرائق حديثة لمواجهة تحديات المستقبل .

3ـ من حيث الهياكل وأنماط التنظيم الجامعي :

إن استقلال الجامعة يرتبط بقدرتها على تطوير هياكلها وأنماطها التنظيمية بما يتفق مع احتياجات المجتمع ومتطلباته المستقبلية ،وإن البناء الجامعي يسيطر عليه حالياً النمط التقليدي مما أسفر عنه تراكم أعداد الخريجين الجامعيين ، ووجود فائض كبير منهم يعاني من البطالة، كما أن سياسة القبول المتبعة حالياً أدت إلى تزايد كبير في أعداد الطلاب في مقابل محدودية الموارد ،مما كان له أثاره السلبية على نوعية التعليم الجامعي.

4 ـ من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي :

إن خصائص العصر الحاضر للتقدم العلمي وتزايد المعارف المختلفة وتضخم الاكتشافات العلمية ، وتزايد أعداد المشتغلين بالعلوم والتكنولوجيا وهذه الزيادة تؤدي بالطبع إلى زيادة علمية وتضخم معرفي ، وهذا يفرض بدوره على الجامعة مسؤولية إعادة صياغة برامجها وتنظيماتها بما يكفل تمكين طلابها من ملاحقة التقدم في العلوم والمعارف.

5 ــ من حيث الانتقادات الموجهة للجامعة :

مع أتساع دائرة نجاح الجامعة وارتفاع مكانتها تعاظمت مشكلاتها وتزايدت همومها ، وإذا كان هذا النقد يتطلب نقداً له ، تظل عملية النقد قائمة ، وبالتالي فإن النتيجة هي تحليل وفهم أعمق للمشكلة ، ودفعة قوية للجامعة وقضاياها، ومن أهم أوجه النقد التي توجه للجامعة أنها مجتمع تسيطر عليه ثقافة الطبقة المتوسطة مما زاد اغترابها عن مجتمعنا .

الخلاصة

حاول هذا الفصل توضيح بعض الملامح عن طبيعة التعليم الجامعي في ليبيا وذلك من حيث نشأته وتطوره وأهدافه وغاياته وواقعه وأهم المشكلات والصعوبات المستقبلية التي تواجهه ، حيث أتضح إن الأهداف والغايات التي سعى لتحقيقها التعليم الجامعي في ليبيا قد نبعث من مجموعة عوامل تاريخية وإيديولوجية واجتماعية ، منها إن ليبيا هي جزء من الحضارة العربية الإسلامية وتحمل فكراً ورسالة للإنسانية قوامها الحرية والعدالة الاجتماعية ، مما أدى بالتعليم الجامعي في ليبيا أن يكون باباً مفتوحاً أمام جميع أبناء المجتمع وذلك من أجل خدمة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويبحث عن حلول لمعالجة تلك المشكلات المختلفة ، ويعمل أيضا على تنمية الإنسان باعتباره المحور الأساسي الذي تدور حوله كل عمليات التنمية في المجتمع الليبي.

الفصل الرابع

تطور سوق العمل في ليبيا وحجم العمالة

تمهيد

- واقع سوق العمل
- العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا

تمهيد

أصبح التعليم الجامعي أساسياً في حياة الدول المعاصرة وفي تقدم الأفراد والمجتمعات الحديثة وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. فمهمة التعليم الجامعي هي إعداد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية وتخصصات متنوعة مؤهلة وقادرة على احتلال مواقع متقدمة لها دوراً مميزاً في تقدم المجتمعات وتنميتها من خلال العمل المنتج والإسهام الفعال في حل مشكلات المجتمع ، وبالتالي فإن إيجابية العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل تعتمد على قدرة تلك المخرجات في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوى العاملة بالكم والكيف ، وقدرة الاقتصاد المتمثل في سوق العمل على النمو والتطور والقدرة على استيعاب إعداد مناسبة وتخصصات متنوعة مؤهلة للتفاعل مع طموحاته من ناحية ، وبما يؤدي في اتجاه التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة من ناحية أخرى.

أولاً : واقع سوق العمل.

إن سوق العمل في ليبيا ، شأنه كبقية بلدان العالم النامي قد ألتزمت تجربتها التخطيطية بوضع بند خاص في الخطة تهتم بالقوى العاملة ويعتمد في حساباته وتوقعاته على الطريقة المألوفة (تقدير الاحتياجات من القوى العاملة)[1].

هذا مع بعض التغاير والاختلاف الموجود بين الأقاليم والمناطق الرئيسية في العالم وفى سياق تحليل سوق العمل يمكن تحديد الملامح التالية[2] :-

1) يتصف سوق العمل المعاصر في معظم أنحاء العالم بصفات المنافسة الشديدة فمؤسسة العمل حتى وإن كانت حكومية تتطلب مهارات وخبرات قد لا تتوفر في الخريج المتقدم للعمل ، وهنا تختار هذه المؤسسة عدداً محدوداً جداً من المتقدمين

---

(1) عبدا لقادر أمحمد صالح ، التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة ، دراسة تتبعيه لخريجي جامعة النجم الساطع ، ص118 .

(2) علي الدوات ، دراسات في التنمية الاجتماعية قضايا وطموحات ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، ط1 ، ليبيا ،1954 ، ص 87 .

ويبقى الذين لم يتمكنوا من النجاح في المنافسة بدون عمل أو يدخلون أعمالاً غير راضية عنها مما يزيد من إحباطهم وتدمرهم النفسي.

2) يتصف سوق العمل المعاصر باعتماده على التقنية المتقدمة والتحديد والابتكار المستمر في جميع أنماط المهن والوظائف ويقابل ذلك جمود وركود الأنظمة التعليمية وسياسات وطرق وأساليب التأهيل والتدريب المهني.

ويضاف إلى ما سبق ظاهرة سوء استخدام وتوزيع الخريجين الشباب والمنتشرة في كثير من البلدان النامية ففي المنطقة العربية مثلاً يقدر أن بحلول سنة 2000 ف يتجاوز عدد الخريجين الجامعيين العرب 7 ملايين من هؤلاء 40% سيكونون مهندسين وعلماء وأطباء طاقة بشرية تقنية أخرى وبالفعل سيكون لدى الوطن العربي 70% مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من المهندسين ، إلا أن امتلاك الموارد لا يعني أنه يستخدم بكيفية إنتاجية.

3) كما إن سوق العمل المعاصر كثيراً ما يخص ويحتوي على مظاهر التحيز العرقي والجنس ، ففي بعض البلدان وبطريقة غير مباشرة لا توظف مؤسسة عمل شخصاً ما استناداً إلى عرقه أو قوميته أو دينه أو ثقافته ، ويظهر هذا في كثيراً من البلدان التي تضم من سكانها أقليات أو مجموعات قومية أو دينية ، ومن مظاهر التحيز الأخرى في سوق العمل ما تواجه النساء ، حيث أن المرأة غير قادرة على العمل لساعات طويلة مثل الرجل أو أن المرأة يجب أن تبقى في البيت وتربى الأولاد كما هو الاعتقاد في كثير من البلدان الشرقية[1] .

علاوة على ذلك تدل البيانات المتوفرة عن خريجي الجامعات الليبية للعام الدراسي 94 – 1995ف ، على أن حصة العلوم الاجتماعية والإنسانية تصل إلى ثلاثة أرباع حجم الخريجين ، أما الربع الباقي فهو من حصة التخصصات العلمية والفنية حيث يذهب نحو 47 % منها للعلوم الأساسية20 % للاختصاصات الطبية ، في حين تختص التخصصات الفنية (الهندسة والزراعة) نحو 33 %[2].

---

(1) على الدوات ، نفس المرجع السابق ، ص88 .

(2) عبد القادر أحمد صالح ، نفس المرجع السابق ، ص 119 .

ثانياً: واقع العلاقة بين مخرجـات التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا :-

1- انخفاض مساهمة مخرجات التعليم الجامعي في سوق العمل[1] : -

تشير النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لسنة 2001 ف ، إلى محدوديـة مشاركة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل بالرغم من الأفواج المتعددة مـن الخريجين خلال فترة زمنية تجاوزت الأربعة عقود ، ولم تتجاوز 14.8 % مـن إجمالي القوى العاملة في سوق العمل الليبي والتي بلغت 805.850 مستخدماً وهذه النسبة هي أقل أهمية من نسبة مساهمة الأمية والقادرين على القراءة والكتابة ولم يكملوا دراستهم الابتدائية والتي بلغت 15.7 من إجمالي القوى العاملة الموزعـة بين 9.6 % للأميين و6.5 % للذين لم يكملوا دراسـتهم الابتدائيـة وإن نسبة مساهمة شريحة الحاصلين على شهادة إتمـام التعلـيم الأساسـي 23.7 % أمـا الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الثانوية وشهادة إتمام المعاهد المتوسطة فقـد شكلت نسبة مساهمتهم في سوق العمل على التـوالي 30.4 % و14.8 % مـن مجموع القوى العاملة كما يتضح في الجدول رقم (8).

---

[1] على رمضان المالوري ، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ، مجلة الجامعي ، تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، العدد التاسع ، الربيع 2005 ف ، ص 72 .

جدول (8) يوضح التوزيع العددي والنسبي للأفراد والقوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع

الحالة التعليمية	إناث			ذكور		المجموع
	%	%	العدد	%	العدد	العدد
أمي	9.2	5.1	13137	11.2	61220	74357
دون الشهادة الإبتدائية	6.3	1.8	4659	8.7	47565	52224
شهادة المرحلة الإبتدائية والإعدادية	23.7	12.0	31232	29.3	159883	191115
شهادة المعاهد المتوسطة	14.8	16.8	43717	13.8	75413	119130
الشهادة الثانوية وما يعادلها	30.5	44.9	116451	23.6	128955	245406
شهادة المعاهد العليا	3.1	3.4	8947	30	16276	25223
الشهادة الجامعية	11.7	15.8	40900	9.8	53513	94413
شهادة الماجستير والدكتوراة	0.5	0.2	436	0.6	3546	3982
المجموع	100.0	100.0	259479	100.0	546371	805850

المصدر : مجلة كلية الاقتصاد ، جامعة التحدي جدول رقم (2) ص58 ، الناشر دار الازهادر، مصراتة 2004 مسيحي.

كما يتضح في الجدول رقم (9) إعداد الخريجين خلال الفتـــرة 2001 – 2004 ف والتي تقدر بحوالي 148 ألف خريج ، وهذا العدد يتجـاوز بكثيـر القدرة الاستيعابية لسوق العمل الذي لم يستوعب عام 1999 ف أكثر مـن 60% من مجموع الباحثين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والذي بلـغ أكثر من 21 ألف خريج ، وهو عدد بسيط إذا ما قورن بإجمالي الخريجين خـلال الفترة من2001 – 2004 ف وإجمالي الباحثين عن عمل من كافـة المـستويات التعليمية خلال عام 1999 ف والذي بلغ (95153) باحث عن عمل.

جدول رقم (9) مخرجات التعليم العالي للسنوات 2001 ــ 2004 ف

السنة	2001	2002	2003	2004
العلوم التطبيقية	12640	13942	15238	16538
العلوم الإنسانية	19254	21728	23400	25472
المجموع	31894	35670	38638	42010

المصدر : على رمضان الماقوري ، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، الواقع وإمكانيات التطوير ، مجلة الجامعي ، الربيع 2005ف ، ص81.

2- التركيز الوظيفي لمخرجات التعليم العالي في قطاع الخدمات : ـ

من البيانات الواردة بالجدول 10 يتبين محدودية الملتحقين بسوق العمل من مخرجات التعليم ونسبة لم تتجاوز 14.8 % وبعدد إجمالي بلغ 119 ألف خريج فكان توزيعهم على القطاعات الاقتصادية يعاني من تركز شديد لصالح القطاعات الخدمية دون القطاعات الإنتاجية بنسبة 85% من مجموع العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية المتواجدين في القطاعات الخدمية وبعدد تجاوز 1000 خريج في حين لم يتجاوز عدد العاملين من مخرجات التعليم العالي في القطاعات الإنتاجية 18 ألف خريج مستخدم ، كما يتضح في الجدول رقم 10 توزيع أفراد القوى العاملة من حملة الشهادة الجامعية قد بلغ عددهم 41 ألف خريج في النتائج النهائية لحصر القوى العاملة في سنة 2001 ف ويتركز أغلبهم في التخصصات التطبيقية كالهندسة والطب والعلوم الزراعية والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية[1].

[1] عوض سليم خليفة ، التعليم الجامعي وسوق العمل ملاحظات حول واقع ومستقبل العلاقة بينهما ، ندوة التعليم العالي ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، في الفترة 4/12/10 / 2005 ف ، ص 21 .

جدول رقم (10) توزيع مخرجات التعليم العالي بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية ـ 2001ف

المؤهل العلمي	القطاعات الإنتاجية			القطاعات الخدمية			
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	المجموع الكلي
شهادة معاهد عليا وما يقابلها	4086	359	4445	12176	8473	20649	25094
	% 16.30	% 1.40	% 17.70	% 48.60	%33.70	% 82.30	% 108
شهادة جامعية	11921	1663	13584	41567	39237	80804	94388
	%12.60	% 1.80	% 14.40	% 44	% 41.60	% 85.60	% 100
المجموع	16007	2022	18029	53743	47710	101453	119482
	% 13.40	% 1.60	% 15	% 45	% 40	% 85	% 100

المصدر : علي رمضان الماقوري ، العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل ، مجلة الجامعي،الربيع 2005ف ، ص76.

3) استحواذ القطاع العام على مخرجات التعليم الجامعي : ـ

من البيانات الواردة بالجدول رقم 11 يتبين أن مجموع أفراد القوى العاملة الليبية الذين يعملون بقطاع خدمات المجتمع كان في حدود 426373 مشتغلاً شكلوا ما نسبته 52.9% من المجموع ، أما الذين يعملون بالمنشآت المملوكة للمجتمع فقد بلغ عددهم 186186 مشتغلاً وهؤلاء شكلوا 23.1 % من مجموع أفراد القوى العاملة ، وبلغت نسبة المشتغلين في القطاع الأهلي الليبي22.9 % من المجموع ، أما القطاع التعاوني فلم يشكل عدد المشتغلين به سوى نسبة 0.6 % من المجموع.

جدول رقم (11) التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب القطاع والنوع 2001ف

القطاع	ذكور	إناث	المجموع	%
خدمات مجتمع	208784	217589	426373.0	52.9
منشآت مملوكة للمجتمع	159887	26299	186186.0	23.1
خاص ليبي	169193	15113	184306.0	22.9
غير ليبي	1891	136	2027.0	0.3
مشترك عام	1918	173	2091.0	0.3
تعاوني	4698	169	4867.0	0.6
المجموع	546371	259479	805850.0	100.0

المصدر:الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات :النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف

ويمكن الاستدلال على هذا الاستنتاج عندما يلاحظ بأن الذين التحقوا بالتعليم العالي قبل سنة 1980ف لم يتجاوز 9% من إجمالي طلبة التعليم العالي والبالغ عددهم 276744 طالب وطالبة عام 2001 ف في حين بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي خلال الفترة 1981 – 2001 ف عدد 251838 طالب وطالبة وبنسبة 91% من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي حتى العام الدراسي 2000 – 2001 ف [1].

4) التركيز الجغرافي في مخرجات التعليم الجامعي بسوق العمل[2] : –

بالرغم من النجاحات التي حققتها خطط وبرامج التنمية في المناطق الداخلية في إطار إستراتيجية التنمية المكانية فإن ظاهرة النمو والتركيز السكاني في مدينتي طرابلس وبنغازي استحوذتا على أكثر من 32 % من عدد السكان لم تستحوذ 16 مدينة أخرى إلا على 20 % من السكان ، حيث يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 15 انخفاض الدور النسبي لمؤسسات التعليم العالي في طرابلس وبنغازي في استقبال الملتحقين بالتعليم العالي إلى54 % من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي وانخفاض نصيبها من مخرجاته 35.6 % فإن هذا الانخفاض نعتبره مؤشراً إيجابياً في نمو إعداد الطلاب في الجامعات الموجودة في المناطق الداخلية وهذا بدوره يترتب عليه مشاكل متعددة عند تقدمهم لسوق العمل.

---

[1] مرجع سابق ، ص 79 .

[2] مجلة الجامعي ، مرجع سابق ، ص 79 .

جدول رقم (12) الملتحقين بالجامعات وفق التخصص والنسب
2002-2001ف

الجامعة	العلوم الإنسانية			العلوم التطبيقية			كل التخصصات		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
جامعة الفاتح	10044	12402	22446	18715	18130	36845	28759	30532	59291
سابع من إبريل	1742	4412	6154	1020	3170	4190	2762	7582	10344
المرقب	4523	3981	8504	2788	2631	5419	7311	6612	13923
التحدي	2311	2755	5066	7385	3665	11050	9696	6420	16116
سبها	1442	2623	4065	1910	2728	4638	3352	5351	8703
عمر المختار	4594	5527	10121	2092	2534	6426	6686	8061	14747
قاريونس	11526	10363	21889	5916	6678	125940	17442	17041	34483
المفتوحة	8198	4091	12289	0	0	0	8198	4091	12289
الأسمرية	1489	0	1489	0	0	0	1489	0	1489

المصدر : على رمضان الماقوري ، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الواقع وإمكانيات التطوير ، مجلة الجامعي ، الربيع 2005 ، ص81 .

5) القصور في توظيف وتوزيع مخرجات التعليم الجامعي من الإناث :ـ

عملت الثورة منذ انطلاقها على الدفع بالمرأة نحو التعليم في كل مراحله وفي كل المجالات وأثمرت على تلك الجهود مؤشرات إيجابية تجسدت بشكل واضح في العدد المتزايد للمرأة بالجامعات والمعاهد العليا عندما ارتفعت نسبة تواجدها في التعليم العالي من 10% سنة 1970 ف إلى أكثر من 50 % 2001 ف وكان لهذا التطور الاجتماعي الانعكاسات على محتوى مخرجات التعليم العالي وتشير البيانات الواردة في الجدول 13 إلى تطور عدد الخريجين من الإناث حتى بلغ 5908 خريجة وبنسبة(50.5 %) من إجمالي الخريجين البالغ عددهم 1721 خريج من الإجمالي البالغ 25273 خريج من إجمالي خريجي الجامعات في عام 2001 ف ، منهن (15998) خريجة علوم تطبيقية (الطب ، الهندسة ، العلوم الزراعية ، العلوم الطبيعية) وبنسبة بلغت 32 % من إجمالي مخرجات التعليم العالي من الإناث وهذا ما يعني إن مساهمة مخرجات التعليم من الإناث الملتحقات بسوق العمل ضعيفة جداً إذا ما قورنت بباقي المستويات التعليمية المتواجدات بسوق العمل.

جدول (13) إحصائية بعدد الخريجين لعام 1994 ــ 1995

وعام 1999 ــ 2000 ف

الجامعة	خريجوا 1994ـ 1995ف			خريجوا 1999ـ 2000ف		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
قاريونس	1436	1658	3094	1112	1709	2821
الفاتح	1922	1992	3914	1241	2299	3540
التحدي	374	244	618	146	596	742
السابع من إبريل	831	864	1695	2220	4508	6728
عمر المختار	296	335	631	3812	4987	8799
المفتوحة	91	85	176	1504	1139	2643
المجموع	4950	5178	10128	10035	15235	25273

المصدر : علي رمضان المالوري ، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الواقع وإمكانيات التطوير ، مجلة الجامعي ، الربيع 2005 ، ص82 .

ويلاحظ أيضاً من البيانات المتعلقة بالمساهمة وتوزيع المخرجات في التعليم الجامعي من الإناث في سوق العمل تواجد ضعيف جداً للخريجات في المواقع القيادية الإدارية حيث لم يتجاوز نصيبهن نسبة 2.6% من مجموع العاملين في هذه المواقع ،بالمقارنة بزملائهم من الذكور من مخرجات التعليم العالي المتواجدين بالمواقع القيادية الإدارية .

6) استمرار ضعف قدرة سوق العمل الاستيعابية لمخرجات التعليم الجامعي :ــ

تعتمد القدرة الاستيعابية لأي سوق عمل في أي مجتمع على جملة من المحددات أهمها النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو في قطاعاته الإنتاجية والخدمية والجهود التي تبذل في اتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك من أجل خلق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إضافة إلى عملية الإحلال المستمرة للعاملين الذين بلغوا سن التقاعد.

فنتيجة لهذا التوسع في نشر التعليم الثانوي والجامعي وبدون محاولة الملائمة بين مخرجات هذه المراحل التعليمية وسوق العمل ، فقد وجدت حديثاً ظاهرة المتعلمين المتعطلين في كثير من الدول النامية[1].

فالعلاقة بين التعليم وسوق العمل ليست علاقة ساكنة ، بمعنى إن مخرجات النظام التعليمي يجب أن تتوظف مباشرة في سوق العمل وذلك إن العلاقة بين التعليم وسوق العمل هي علاقة جدلية ومتغيرة فاحتياجات سوق العمل متغيرة باستمرار بينما متطلبات النظام التعليمي من مناهجه وخلافه غير متغيرة بنفس القدر الذي يحدث في سوق العمل لذلك نحتاج دائماً إلى تعليم مستمر لأن سوق العمل يحتاج إلى تخصصات مختلفة[2].

وبذلك يمكن الوقوف على حقيقة مهمة تكمن في وجود خلل مستمر ومتزايد في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل وإرجاع هذه المشكلة إلى أسباب متعددة منها[3].

ضعف النشاط الاقتصادي وتذبذب معدلاته في الفترات السابقة والذي كان نتيجة :ـ

أ) التذبذب في أسعار النفط واتجاهها نحو الانخفاض ، وهذا بدوره أثر بشكل مباشر على تنفيذ خطط التنمية .

ب) الحصار الجائر الذي فُرض على ليبيا ولسنوات طويلة.

ج) النمو المتسارع في التلاميذ والطلاب حتى شكلوا أكثر من ثلث عدد السكان وما صاحب هذا التزايد من ضرورات التوسع في الإنفاق على هذه الشريحة دون مقابل أو عائد مباشر.

كل تلك العوامل ساهمت ولا تزال تساهم في ضيق سوق العمل وعدم قدرته على استيعاب أفواج جديدة من مخرجات التعليم الجامعي من الراغبين الالتحاق به.

---

(1) إسماعيل محمد الدباب . العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1990،ص142 .

(2) محمد عدنان وديع ، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي ، سلسلة اجتماعات خبراء المعهد العربي للتخطيط ، 1994 ، ص58 .

(3) مجلة الجامعي ، مرجع سابق ، ص84 .

الخلاصة :- وبدراسة سوق العمل في ليبيا فقد تبين وجود خلل كبير متمثل في إن القدرة الاستيعابية لمخرجات التعليم الجامعي محدودة بالنسبة لسوق العمل، فالجهاز الإداري أو القطاع العام أصبحا غير قادرين على امتصاص أعداد كبيرة من خريجي المؤسسات التعليمية ، ومع تعاظم هذه المشكلة وشكل أكبر وواضح بالنسبة للسنوات الأخيرة وخصوصاً مع زيادة عدد الخريجين وفي تخصصات معينة والتركيز الوظيفي والجغرافي لصالح قطاعات معينة ومدن معينة . إضافة إلى تدني مساهمة الإناث من مخرجات التعليم الجامعي بالرغم من أن الأعداد المتزايدة من الخريجين بالنسبة للإناث أكثر من عدد الخريجين الذكور إلا أنه مساهمتهم في سوق العمل محدودة جداً وتركزهن في وظائف محدودة جداً ، وكل هذه المؤشرات وفى مجملها تشير إلى وجود خلل في نسق العلاقة بين هذه المخرجات وإمكانية تفاقمه مستقبلاً . ففي الكثير من الحالات فإن الليبيين الباحثين عن عمل هم بأنفسهم يتولون إيجاد فرص عمل مناسبة التي يبحثون عنها وذلك من خلال تقديم الطلبات لجهات العمل أو من خلال الاتصالات المباشرة عن طريق الأقارب والأصدقاء والمعارف بهذه الجهات ، ولا يعتمدون في كثير من الحالات على التسجيل في مكاتب الاستخدام وكذلك فإن جانب كبير من التوظيف يتحقق خارج الإطار التنظيمي لإدارة سوق الاستخدام.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية

تمهيد

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية وذلك لتعرف على مستوى الأعداد ومراعاة التوافق بين هؤلاء الخريجين وبين متطلبات سوق العمل وقدرتهم على القيام بأعباء ومسؤوليات العمل ، وهذا ما ستوضحه الدراسة الميدانية وذلك ابتداء من نوع الدراسة ومنهجها ومجالاتها (المكاني ــ الزماني ــ البشري) وذلك للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة .

أولاً: نوع الدراسة ومنهجها :ـ

تندرج هذه الدراسة تحت إطار الدراسة الوصفية ، فالبحوث الوصفية تهتم بوصف وتلخيص الحقائق وجمع المعلومات والبيانات حول موقف معين ، كما تهتم البحوث الوصفية بالكشف عن الارتباطات بين المتغيرات ،أما المنهج المستخدم فى هذه الدراسة فهو المسح الاجتماعي عن طريق (العينة) ، فالمسح الاجتماعي كما يعرفه " عبد الباسط محمد حسن " بأنه الطريقة العلمية المنظمة للحصول على مجموعة المعلومات التي تصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والآراء والاتجاهات لمجتمع معين ، باعتبارها دراسة للظروف الاجتماعية المؤثرة في مجتمع معين لغرض الوصول إلى البيانات الكافية التي تساعد في وضع خطط الإصلاح ومشروعات التنمية الاجتماعية[1].

كما يعرف (المسح الاجتماعي) بأنه : طريقة علمية تستخدم في البحوث الوصفية بهدف وصف أو تقرير واقع معين لمجتمع أو جماعة أو لنظام محدد فى فترة زمنية محددة وقت إجراء الدراسة ، بحيث نستخلص هذه البيانات التي جمعت عن عينة من المجتمع نتائج تصدق عن المجتمع كله ، وتسمح باستثمارها في المستقبل القريب[2].

---

(1) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، ط5 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ،1986 ، ص222 .

(2) صلاح مصطفى الفول ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتب غريب ، القاهرة ،1982 ، ص 169 .

ثانياً : حدود الدراسة ومجالاتها :ـ

1) **المجال المكاني :** يتحدد مجال الدراسة المكاني في كل من قطاع التعليم ، والصحة والضمان الاجتماعي في مدينة سرت .

2)**المجال البشري:** لقد تحدد المجال البشري لهذه الدراسة في العاملين من خريجي جامعة التحدي.

3) **المجال الزمني :** يقصد بالمجال الزمني الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة وهي بداية من مرحلة الأعداد النظري ، ومرحلة الأعداد للعمل الميداني وتنفيذه وإخراجه في صورته النهائية التي هي عليها الآن إذ بدأت بتاريخ تسجيل موضوع الدراسة والذي وافق 27-7-2004 ف إلى 16-12-2006 ف .

ثالثاً : إجراءات المعاينة :ـ

أ) **تحديد إطار العينة :ـ** يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة قطاعات أساسية في المجتمع ، أولهما قطاع التعليم والذي يقدر عدد العاملين فيه بحوالي (1493) معلم ومعلمة ، الذين يعملون في مجموعة مدارس ومعاهد (مدرسة البيان الأول ، مدرسة المجد ، مدرسة صقور الخليج ، الجيل الجديد ، مدرسة طلائع النصر ، مدرسة ابن خلدون ، معهد الثورة العربية ، معهد الاتحاد الإفريقي ، معهد المنارة) أما قطاع الصحة فيمثله الأطباء العاملين في كل من مستشفى إبن سينا ، ومركز عيادات الأسنان التعليمي ، والبالغ عددهم (84) طبيب وطبيبة ، والقطاع الثالث يمثله الموظفين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي والبالغ عددهم (18) موظف وموظفة كما يوضح في الجدول التالي عدد القطاعات وعدد الخريجين العاملين بها.

الجدول رقم (14) عدد الخريجين تبعاً لكل قطاع

العدد	القطاع	عدد الخريجين
1	قطاع التعليم	1493
2	قطاع الصحة ومستشفى ابن سينا ـ مركز عيادات الأسنان	84
3	صندوق الضمان الاجتماعي	18
	المجموع	1595

المصدر : إحصائيات مكتب التوجيه والتفتيش التربوي من سنة 2001 ـ 2005ف .

** لجنة حصر العاملين بالجهاز الإداري، أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ، سنة 2005ف .

** وحدة شؤون العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة سرت .

ب) وحدة العينة :ـ أي من العاملين في هذه القطاعات الثلاث التعليم والصحة والضمان الاجتماعي الذين تحصلوا على الشهادة الجامعية من جامعة التحدي وفي التخصصات المختلفة.

ج) نوع العينة وحجمها : تعتبر العينة(المريحة) العشوائية النسبية الطبقية من أنسب أنواع العينات للدراسة الحالية ، لأنها تسهل اختيار مفردات كل شريحة تتناسب مع حجمها ، وتستخدم العينة العشوائية النسبية الطبقية في حالة ما إذا كانت مفردات جمهور أو مجتمع البحث معروفة لدى الباحث ولكنها غير متجانسة في الصفات التي يدرسها ، كأن يكون مقسماً إلى فئات من حيث النوع والسن ، حيث أنها أدق تمثيلاً لمجتمع الدراسة وتقل بها أخطاء الصدفة ومن الممكن عن طريقها تقدير خصائص كل شريحة وتسهيل عملية المقارنة[1].

أما بالنسبة لحجم العينة ، فقد بلغ عدد أفراد العينة 160 مبحوثاً ومبحوثة، وقد تم تحديد حجم العينة العشوائية النسبية الطبقية في مجتمع الدراسة وفقاً للمعادلة الحسابية الآتية : ـ

$$\frac{\text{حجم المجتمع} \times \text{نسبة التمثيل}}{100}$$

$$\frac{1595 \times 10}{100} - 160 \text{ مبحوثاً}$$

ومن ثم فقد تم تحديد حجم العينة العشوائية النسبية الطبقية في كل قطاع من قطاعات مجتمع الدراسة وفقاً للمعادلة الآتية :ـ

$$\frac{\text{حجم العينة} \times \text{مجموع أفراد العينة}}{\text{مجتمع البحث}}$$

1ـ حجم العينة في قطاع التعليم : $\frac{160 \times 1493}{1595} = 150$ مبحوثاً

2ـ حجم العينة في قطاع الصحة : $\frac{160 \times 84}{1595} = 8$ مبحوثاً

3ـ حجم العينة في صندوق الضمان الاجتماعي : $\frac{160 \times 18}{1595} = 2$ مبحوثاً

رابعاً : أداة جمع البيانات :ـ

(1) عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، ط3 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1999 ، ص 167.

اعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على استمارة الاستبيان ، كأداة للبحث ووسيلة لجمع البيانات والمعلومات فقامت الباحثة بالاطلاع على بعض من الدراسات والبحوث ونماذج الاستبيانات التي لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة وذلك لمعرفة بعض العوامل والخصائص التي تتصف بها الجامعة والأهداف المنوطة بها وذلك للاستفادة منها في تصميم استمارة الاستبيان ، فالاستمارة هي مجموعة من الأسئلة المقننة والمغلقة والمفتوحة والتي توجه للمبحوثين من أجل الحصول على بيانات ومعلومات حول قضية معينة أو اتجاه معين أو موقف معين[1].

1) المرحلة الأولى : الصدق الظاهري للاستمارة

وبعد الانتهاء من إعداد الاستمارة في صورتها النهائية تم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين[2] من أعضاء هيئة التدريس من جامعة التحدي وقار يونس ، وذلك لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول الأسئلة التي جاءت فيها بالحكم على مدى ملاءمتها لتحقيق أغراض الاستبيان ، بعد ذلك قامت الباحثة بإجراء التعديلات والإضافات والحذف الذي أقترح من قبل السادة المحكمين لوضعها في شكلها النهائي وتوزيعها على أفراد العينة.

2) المرحلة الثانية : **مرحلة الصدق الداخلي :ـ**

وبعد إجراءات التعديلات التي وضعها السادة المحكمون ، ولمعرفة مدى صلاحية استمارة الاستبيان من حيث وضوح عباراتها وعناصرها قامت الباحثة بتطبيق الأداة بعد التعديل على عينة استطلاعية تم اختيارها عشوائياً بلغت عشرين (20) مبحوثاً شملت العاملين في قطاع التعليم والصحة والضمان الاجتماعي التي تكون منها مجتمع الدراسة ، وتم توزيعها في اليوم الأول من شهر نوفمبر سنة

---

(1) المرجع السابق ، ص187 .

(2) المحكمون وهم :ـ

أ) د.محمد الطيوني ، أستاذ بقسم علم الاجتماع بجامعة قار يونس .

ب) محمود المزيد ، أستاذ مساعد بقسم الأعلام ، جامعة التحدي .

ج) رأفت قابيل ، أستاذ في قسم علم الاجتماع ، جامعة التحدي .

د) السيد المناعي ، أستاذ محاضر بقسم الأعلام ، جامعة التحدي .

هـ) د. حسين ونيس ، أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع بجامعة قار يونس .

و) حميد رشيد ، أستاذ محاضر في كلية الآداب ، بالمعهد العالي .

ي) غالب الطويل ، أستاذ محاضر في قسم الرياضيات ، جامعة التحدي .

2006ف وتم إعادة الاختبار ثانية على نفس المبحوثين فى منتصف شهر نـوفمبر في نفس السنة ومن نتائج الدراسة الاستطلاعية ما يأتي: ـ

1) وضوح الأسئلة والإجابة عليها بجدية وصدق.

2) إجابة المبحوثين للاستمارة كانت عالية ، بحيث أجابوا عن جميع الأسـئلة دون أي اعتراض منهم على سؤال فيها .

ـ معامل الثبات :ـ

وبعد ذلك قامت الباحثة بحساب معامل الثبات الكلي (بيرسون) ، وذلـك لتحديد مدى ثبات المبحوثين في إجابتهم على اختبارين الأول والثاني ، وتم حساب ذلك من خلال معادلة ارتباط بيرسون التالية :ـ اين الجدر التربيعي

$$ر = \frac{\text{مج س ص} - \text{مج س} \times \text{مج ص}}{\sqrt{\text{مج س}^2 - (\text{س})^2 \times \text{مج ص}^2 - (\text{ص})^2}}$$

ومن خلال تطبيق هذه المعادلة وجد إن نسبة الثبات في الأولى هي (82%). وبعد ذلك تم حساب معامل الصدق الذاتي للأداة ، وذلك من خلال معامل الثبات من خلال المعادلة الآتية :ـ

معامل الصدق الذاتي = √معامل الثبات

= √0.82 = 90 %

إذا معامل الصدق الذاتي = 90 %

وبعد الانتهاء من الخطوات السابقة ، ووفقاً لآراء ومقترحات المحكمـين ، وبناءاً على التجربة الاستطلاعية ، وما أسفرت عنه من تعديلات ، تـم صـياغة الاستمارة في صورتها النهائية كلاً على حده ، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين وهما :ـ

1) **القسم الأول :**

يحتوي على مجموعة من البيانات الأولية كالنوع والعمـر والكليـة التـي تخرج منها المبحوث ، والمؤهل الجامعي ، والقسم الذي تخرج منه المبحـوث ، وسنة التخرج والوظيفة الحالية.

2) **القسم الثاني :-**

يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تتمركز في عدة محاور هي :ـ

أ) الالتحاق بالجامعة عن طريق الرغبة الشخصية ــ عن طريق التنسيب ــ توجيه إجباري عدم وجود تخصص مناسب .

ب) الالتحاق بالعمل بعد حصوله على المؤهل الجامعي ؟

ج) هل تطوير التعليم الجامعي يؤدي لحل مشكلات سوق العمل ؟

د) هل العمل الذي تقوم به يتلاءم مع التخصص الذي تم إعدادك له في الجامعة ؟

و) اعتبار تخصصه في الجامعة من التخصصات المطلوبة في سوق العمل ؟

وغيره من الأسئلة المغلقة والمفتوحة.

خامساً : جمع البيانات : ـ

بعد أن تم تحديد الصياغة النهائية لاستمارة الاستبيان المستخدمة لجمع البيانات الخاصة بالبحث الحالي ، قامت الباحثة بتوزيع الاستمارات على مجموعة من المدارس والمعاهد ومستشفى أبن سينا وصندوق الضمان الاجتماعي سرت بمساعدة مجموعة من الأشخاص ، وذلك لمساعدتها في عملية جمع البيانات من المبحوثين ، واختصاراً للوقت والجهد والإمكانات التي تحتاج إليها الباحثة فيما إذا قامت بتوزيع الاستمارة بشكل منفرد ، وقد بدأ توزيع الاستمارة على المبحوثين في الفترة مابين 2006/12/8ف إلى 2006/12/23ف حيث تم استرجاع الاستمارات كاملة دون أي فاقد.

سادساً : التعامل مع البيانات :ـ

بعد جمع البيانات من خلال الاستبيان الموزع على أفراد العينة ، قامت الباحثة بإدخال جميع البيانات إلى الحاسب الآلي مستعينةً في ذلك بأحد المتخصصين في معالجة البيانات باستخدام (البرنامج الإحصائي لتحليل البيانات للعلوم الاجتماعية (spss) وقد تم استخدام الطرق والمعاملات والاختبارات الإحصائية الآتية :ـ

1) **التكرار والنسب المئوية** :ـــ وذلك حتى نستطيع من خلاله عرض التكرارات والنسب المئوية من أجل تعريف الخصائص العامة للمجتمع المكون منه الدراسة .

2) **مربع (كا٢)** :ـ لدراسة العلاقة بين متغيرين من أجل التعرف على وجود دلالة إحصائية أم لا.

3) **الجاما (camma)** :ـ تم استخدامه في هذه الدراسة وذلك لمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرات واتجاهاتها فيما إذا كانت سالبة أو موجبة.

الفصل السادس

عرض وتحليل النتائج

يتناول هذا الفصل من الدراسة التحليل الوصفي والإحصائي للبيانات من حيث النوع والعمر والمؤهل الجامعي والتخصص الذي حصل عليه المبحوث ، وعلاقتها بالإعداد الجامعي والوظيفة التي يعمل بها ، ويشتمل الجزء الثاني على اختبار فروض الدراسة باستخدام أساليب الارتباط والانحدار المتعدد.

أولاً : التحليل الوصفي :-

الجدول رقم (15) توزيع المبحوثين حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكور	34	21.2
إناث	126	78.8
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن عدد الإناث في الدراسة 126 مبحوثة وكن يشكلن 78.8 % من مجموع أفراد العينة ، بينما بلغ عدد الذكور 34 مبحوثاً وكانوا يشكلون 21.2 % من مجموع أفراد العينة ، ولم تقصد الباحثة في هذه الدراسة التركيز على أن يكون عدد الإناث أكثر من عدد الذكور ، ولكن بما أن التوزيع قد تم بطريقة عشوائية ، وخاصة وأن قطاع التعليم يضم عدداً كبيراً من الخريجات الجامعيات وذلك لأن أغلبية المبحوثات يفضلن مهنة التدريس عن غيرها من المهن ، وبذلك تم توزيع جمهور البحث بهذا الشكل .

الجدول رقم (16) توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية

العمر بالسنوات	العدد	النسبة
22 ـ 28	98	61.2٪
29 ـ 35	53	33.1٪
36 ـ 42	7	4.4٪
43 ـ 49	2	1.3٪
المجموع	160	100٪

يوضح الجدول رقم (16) إن 98 مبحوثاً وهو مايعادل 61.3% من المبحوثين كانت أعمارهم ما بين الثانية والعشرين والثامنة والعشرين عاماً، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين كانت أعمارهم ما بين التاسعة والعشرين والخامسة

والثلاثين 53 مبحوثاً وكانت نسبتهم 33.1 % أما الذين كانت أعمارهم تتراوح مابين السادسة والثلاثين والثانية والأربعين فنسبتهم 4.4 % وفي الفئة الأخيرة مبحوثان فقط وكانت نسبتهم 1.3 % فقط .

الجدول رقم (17) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	119	%74.4
متزوج	41	%25.6
المجموع	160	%100

يوضح الجدول رقم (17) أن نسبة المبحوثين من غير المتزوجين بلغت 74.4% وهو ما يعادل ثلاثة أرباع المبحوثين ، أما المتزوجين فقد بلغت نسبتهم 25.6% وهم في حدود ربع المبحوثين في هذه الدراسة وهو أمر متوقع حيث إن أغلب الخريجين هم من الجامعين صغار السن ، كما يبين ذلك الجدول رقم 19 ، وكما نرى في الجدول رقم 21 إن الخريجين الذين شملتهم الدراسة كانوا من الذين تخرجوا في العام الجامعي 2000 / 2001 وحتى عام 2004 / 2005ف ، وهو مايعني إنهم حديثي التخرج .

الجدول رقم (18) توزيع المبحوثين حسب سنة التخرج

سنة التخرج	العدد	النسبة
2001 ــ 2000	69	%43.1
2003 ــ 2002	51	%31.9
2005 ــ 2004	40	%25.0
المجموع	160	%100

تبين لنا النسب الواردة في الجدول رقم(18) أن أعلى نسبة للخريجين كانت في سنة 2000 ــ 2001 فقد بلغت 43.1% من المبحوثين ثم يليها سنة 2002 ــ 2003 حيث بلغت 31.9 ، وفي سنة 2004 ــ 2005 قد وصلت إلى 25.0 % وهي أقل نسبة وذلك لأن الأقدم في التخرج تكون له فرصة أكبر في الحصول على عمل .

الجدول رقم (19) توزيع المبحوثين حسب الكليات التي تخرجوا منها

الكلية	العدد	النسبة
الآداب	88	%55.0
العلوم	15	%9.3
الاقتصاد	30	%18.8
القانون	8	%5.0
الهندسة	5	%3.1
الزراعة	6	%3.8
الطب	8	%5.0
المجموع	160	%100

يتضح من الجدول رقم (19) أن أكثر نسبة الخريجين كانت من كلية الآداب حيث بلغت نسبتهم 55.0% من مجموع أفراد العينة ، وذلك لوجود تخصصات مختلفة ومتعددة بها وكذلك كثرة عدد التخصصات بها ولوفرة المناهج وأعضاء هيئة التدريس ، ثم تليها في المرتبة الثانية كلية الاقتصاد حيث بلغت نسبتهم 18.8 % بينما كانت نسبة خريجي كلية العلوم 9.3 % وهي تأتي في المرتبة الثالثة ، وفي المرتبة الرابعة وبنفس النسبة كانت قد مثلتها كلية القانون والطب فبلغت 5.0% من مجموع أفراد العينة ، وفي المرتبة الخامسة كانت كلية الزراعة وبلغت النسبة 3.8% وأدنى نسبة كانت مثلتها كلية الهندسة حيث بلغت 3.1 % وهي أقل نسبة بالنظر إلى بقية الكليات الجامعية في هذه الدراسة.

الجدول رقم (20) القسم الذي تخرج فيه المبحوث

القسم	العدد	النسبة
اللغة الانجليزية	20	%12.0
قسم علم الاجتماع	35	%21.0
اللغة العربية	13	%8.1
قسم الأحياء	6	%3.8
الحاسوب	4	%2.5
المحاسبة	19	%11.9
التاريخ	10	%6.3
إدارة الأعمال	11	%6.9

هندسة الاتصالات	3	%1.9
طب بشري	2	%1.3
طب أسنان	6	%3.8
الهندسة المدنية	2	%1.3
الجغرافيا	6	%3.8
قسم الكيمياء	3	%1.9
الإعلام	4	%2.5
قسم الفيزياء	2	%1.3
قانون عام	8	%5.0
تربة ومياه	2	%1.3
إنتاج نبات	4	%2.5
المجموع	160	%100.0

بالنظر إلى الجدول رقم (20) نلاحظ أن أكثر نسبة الالتحاق للمبحوثين في قسم الاجتماع حيث وصلت إلى 21.0% من مجموع أفراد العينة وذلك لأنهم يرونه من التخصصات المتوفرة في الجامعة والمطلوبة في سوق العمل ، ثم يليه قسم اللغة الانجليزية حيث بلغت نسبة المتخصصين فيه 12.0% من المبحوثين ، ثم يليه قسم المحاسبة بحيث بلغت النسبة 11.9% ويليها قسم اللغة العربية حيث وصلت نسبتهم إلى 8.1% من مجموع أفراد العينة ونسبة 6.9% من مجموع أفراد العينة في قسم إدارة الأعمال بينما بلغت نسبة 6.3 % في قسم التاريخ ، ونسبة 5.0% في قسم القانون العام وكذلك بالنسبة إلى قسم طب الأسنان والطب البشري و 3.8% في كل من قسم الجغرافيا والأحياء.

أما بالنسبة إلى قسم الإعلام والحاسوب وإنتاج نبات فإن نسبتهم وصلت إلى 2.5% من المبحوثين ، و1.9% فهم من قسم هندسة اتصالات والكيمياء ، ونسبة 1.3% من المبحوثين ينتمون إلى كل من قسم الفيزياء وقسم الهندسة المدنية وقسم تربة ومياه وهي أقل نسبة .

الجدول رقم (21) توزيع المبحوثين حسب الدرجة العلمية

النوع	العدد	النسبة
ليسانس	96	%60.0
بكالوريوس	64	%40.0
المجموع	160	%100.0

بالنظر إلى الجدول رقم (21) نلاحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثين وهي 60.0% قد تحصلوا على المؤهل الجامعي ليسانس، وإن نسبة 40.0% منهم قد تحصلوا على شهادة بكالوريوس في هذه الدراسة .وعلى الرغم من أن النسبتين متقاربتين إلا أن خريجي الكليات الأدبية أكثر بقليل من خريجي الكليات العلمية.

الجدول رقم (22) توزيع المبحوثين حسب الوظيفة التي يعملون بها

الوظيفة	العدد	النسبة
معلمة	125	%78.1
موظف	16	%10.0
فنية معمل	1	%.6
طبيب	8	%5.0
أخصائية اجتماعية	4	%2.5
سكرتيرة	6	%3.8
المجموع	160	%100.0

من خلال الجدول رقم (22) تبين إن أعلى نسبة في الوظائف التي يشغلها المبحوثين تمثلت في نسبة المعلمين فقد بلغت 78.1% ثم يليها الموظفين الإداريين فقد بلغت نسبتهم 10.0% من مجموع أفراد العينة ثم يليها نسبة الأطباء وهي 5.0% ، ونسبة وظيفة سكرتيرة قد بلغت 3.8% والأخصائية الاجتماعية فقد بلغت نسبتها 2.5 % ، وأدنى نسبة مثلتها فنية المعمل حيث كانت 6.% من مجموع أفراد العينة ، ويرجع اختلاف نسب هذه الوظائف والتنوع فيها التي يمارسها المبحوثين إلى اختلاف المستويات التعليمية لأفراد العينة وذلك بحسب التخصصات وتطورات سوق العمل.

الجدول رقم (23) توزيع المبحوثين حسب التحاقهم بالجامعة

التحاقك بالجامعة	العدد	النسبة
رغبة شخصية	129	%80.6
عن طريق التنسيب	11	%6.9
توجيه إجباري	7	%4.4
عدم وجود تخصص مناسب	13	%8.1
المجموع	160	%100.0

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن نسبة المبحوثين الذين التحقوا بالجامعة وعن طريق الرغبة الشخصية بلغت نسبهم 80.6% من مجموع أفراد العينة وهي أعلى بكثير من نسبة الذين لم يجدوا التخصص المناسب لهم وهي 8.1% وتليها نسبة المبحوثين الذين التحقوا بالجامعة عن طريق التنسيب وهي بنسبة 6.9% ، وتفسر الباحثة إن السبب في هذا قد يتمثل في أن المبحوثين الذين تم تنسيبهم عن طريق الجهات المسئولة عن التنسيب وبدافع رغبتهم الشخصية بسبب حصولهم على معدلات مرتفعة متوافقة مع المعدل المحدد للالتحاق بهذه الجامعة ، أما المبحوثين الذين التحقوا بالدراسة بهذه الجامعة عن طريق جهات معينة وبوسائل أخرى ولكن دون وجود رغبة في ذلك ، فقد يكون السبب هو أنهم كانوا يرغبون في دراسة تخصصات أخرى ، فقد كانت نسبة المبحوثين عن طريق التوجيه الإجباري لا تتعدى نسبة 5.7% من مجموع أفراد العينة وهي أقل نسبة.

الجدول رقم (24) سبب اختيار المبحوث لهذا التخصص

التحاقك بالجامعة	العدد	النسبة
ميل الشخص منذ الصغر	37	23.1
تخصص مطلوب في سوق العمل	32	20.0
رغبة الأهل	29	18.1
سهولة دراسة التخصص	25	15.6
مركز الخريج اجتماعيا في المستقبل	24	15.0
متابعة الدراسة مع الأصدقاء	13	8.1
المجموع	160	100.0

من الجدول رقم (24) يتضح إن أكبر نسبة من أفراد العينة أي 23.1% قد اختاروا الالتحاق بالجامعة هو ميله الشخصي منذ الصغر ثم يليها إجابة المبحوثين بأن تخصصهم مطلوب في سوق العمل حيث بلغت النسبة 20.0 % من مجموع أفراد العينة ، ثم يليه نسبة المبحوثين الذين التحقوا بالجامعة عن طريق رغبة الأهل وبنسبة 18.1 % وقد كشفت العديد من الدراسات على حرصهم على التحاق أبنائهم بالتعليم الفني ، فهم يرون إن التحاقهم بالتعليم الجامعي يمثل هدفاً مهماً جداً لإبائهم وهذه النسبة تعبر عن مدى حرص الأهل على ضرورة أن يتأهل

أبناؤهم تأهيلاً جامعياً ، ولعل ذلك يرجع إلى شعور أغلب أبـاء أفـراد العينـة بالحرمان من التعليم الجامعي ، ولإحساسهم بأن الشهادة العليا تفرض مكانتها فـي سوق العمل ، ثم يليه سهولة دراسة التخصص وبنسبة 15.6 % وبينما بعضهم من يرى أنه يمكنهم من الحصول على مركز اجتماعي في المستقبل وهى نسبة 15.0 % ، أما من المبحوثين وبنسبة 8.1 % وهى أقل نسبة فهي اختارت التخـصص متابعة الدراسة مع الأصدقاء ، وهذا كله يدل على الإقبال الشديد من قبل الطلاب للالتحاق بالدراسة في هذه الجامعة.

الجدول رقم (25) حصول المبحوث على الوظيفة مباشرة بعد التخرج

الحصول على الوظيفة	العدد	النسبة
نعم	111	% 70.0
لا	49	% 30.0
المجموع	160	%100.0

نلاحظ من الجدول رقم (25) أن غالبية المبحوثين ونسبتهم 70.0 % قد تحـصلوا على وظائف مباشرة بعد تخرجهم من الجامعة ، في حين إن نسبة الخريجين الذين لم يتحصلوا على وظائف بعد تخرجهم مباشرة قد بلغت 30.0% من مجموع أفراد العينة ، وهى أقل نسبة من الخريجين الذين تحصلوا على وظيفة بعد تخـرجهم ، وترى الباحثة أن السبب في ذلك يعود إلى الروتين الإداري الـذي يـؤدى إلـى التأخير وعدم استكمال إجراءات التعيين الخاصة بهؤلاء الخريجين ممـا يجعلهـم يلجأون للعمل في جهات أخرى ليست لها علاقة بتخصصاتهم الجامعية وذلك لفترة معينة إلى أن يتم تعيينهم وفقاً لتخصصاتهم من قبل الجهات المسؤلة عـن تعيين الخريجين.

الجدول رقم (26) الطرق التي تحصل بها المبحوث على الوظيفة

تحصل المبحوث على الوظيفة	العدد	النسبة
الجهات المسئولة عن التعيين للخريجين	78	% 48.8
حاجة جهة العمل للتخصص	35	%21.9
عن طريق البحث الشخصي	25	%15.6
العلاقات الشخصية " وساطة من قريب أو صديق "	17	%10.6
مكاتب تسجيل القوى العاملة	5	%3.1
المجمـــــوع	160	%100.0

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (26) نلاحظ أن الجهات المسؤلة عن تعيين الخريجين تعد المصدر الرئيسي الذي حصل عن طريقه غالبية الخريجين على وظائفهم حيث بلغت نسبتهم 48.8% من مجموع أفراد العينة ، أما المبحوثون الذين تم تعيينهم عن طريق حاجة جهة العمل لتخصص فقد بلغت نسبتهم 21.9 % من مجموع أفراد العينة، ثم تليه نسبة المبحوثين الذين ثم تعيينهم عن طريق البحث الشخصي ونسبتهم 15.6 % من مجموع أفراد العينة ، كما نلاحظ من الجدول السابق إن نسبة الخريجين الذين تحصلوا على وظائف بواسطة العلاقات الشخصية سواء كانوا أصدقاء أو معارف قد بلغت 10.6 % ثم يليها المبحوثين الذين قد تحصلوا على وظائف عن طريق مكاتب تسجيل القوى العاملة ومكاتب الاستخدام قد بلغت 3.1 % ، وهى أقل نسبة في هذه الدراسة ، وتفسر الباحثة سبب ذلك إن معظم الخريجين لا يترددون على هذه المكاتب من أجل حصولهم على فرصة عمل مناسبة وضمن تخصصاتهم التي حصلوا عليها ، ولذلك يلجأون إلى الطرق الأخرى التي سبق ذكرها.

الجدول (27) إجابات المبحوثين حول التعليم الجامعي وارتباطه بسوق العمل

التعليم الجامعي مرتبط بسوق العمل	العدد	النسبة
نعم	111	%69.4
لا	49	%30.6
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (27) إن نسبة 69.4% من المبحوثين يرون أن التعليم الجامعي مرتبط بسوق العمل ، فلقد ساعد على ذلك اكتشاف النفط وتصديره في بداية الستينيات من القرن الماضي حيث وضعت أول خطة تنموية في ليبيا والتي ظهرت في منتصف الستينيات وتوالت بعد ذلك خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 ، وقد اهتمت كل هذه الخطط بالتعليم بما في ذلك التعليم الجامعي وذلك لسد حاجة البلاد من القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً جامعياً ، حيث نرى بأن التخصصات النظرية أصبحت مكتظة ومزدحمة في سوق العمل ، حيث إن هناك أعداد كبيرة من حاملي

المؤهلات الجامعية في مجالي (التدريس والبحث) بينما الاختصاصات في الميادين التطبيقية لا تفي بحاجات سوق العمل.

الجدول (28) توزيع المبحوثين حول آرائهم عن العمل الحالي وملاءمته مع التخصص الجامعي

عملك الحالي يتلاءم مع تخصصك الجامعي	العدد	النسبة
نعم	116	%72.5
لا	44	% 27.5
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (28) إن 72.5% من أفراد العينة أجابوا بأن العمل الحالي يتلاءم مع تخصصهم الذي أعدوا له بالجامعة ، في حين إن27.5 % من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن عملهم الحالي لا يتلاءم مع التخصص الدراسي الجامعي ، وترجع الباحثة السبب في ذلك إن بعض هؤلاء الخريجين يرغبون بعد التخرج في الالتحاق بوظائف حتى لو كانت لا تتوافق مع تخصصاتهم الدراسية الجامعية ، وبقدر ما تكون مخرجات القطاع التعليمي مواكبة لحاجات المجتمع الفعلية وباتجاه آماله في غد أفضل ، تكون القدرة على التنمية الشاملة أكبر وأسرع.

الجدول (29) يوضح إجابات الخريجين عن التخصص الجامعي الذي تحصل عليه والتخصصات المطلوبة في سوق العمل

التخصص الجامعي والتخصصات المطلوبة في سوق العمل	العدد	النسبة
نعم	133	%83.1
لا	27	%16.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (29) إن السبب الرئيسي لاختيار الخريجين لهذه التخصصات هو كونه من التخصصات المطلوبة في سوق العمل وقد بلغت نسبتهم 83.1% وهي تمثل غالبية مجموع أفراد العينة تقريباً وهذه النسبة متقاربة من تكرار ونسب التحاق المبحوثين بالجامعة عن طريق الرغبة الشخصية ويمكن

دمجها معها ، وهي تكاد تكون نفس إجابات عينة الخريجين عن سبب التحاقهم بهذه الجامعة في الجدول رقم (23) ، بينما بلغت نسبة الخريجين الذين لم يعملوا في مجال تخصصهم 16.9 % من مجموع أفراد العينة.

الجدول (30) يوضح توزيع المبحوثين عن أسباب التحاقهم بهذا العمل

أسباب الالتحاق	العدد	النسبة
يتفق مع تخصصي الدراسي الجامعي	69	%43.1
قريب من مكان سكني	28	%17.5
فرصة لتحسين الدخل والحصول على حوافز مادية أفضل	22	% 13.8
يتناسب مع ميولي واهتماماتي	22	%13.8
يتيح لي فرصة استكمال دراستي	16	% 10.0
أعباؤه ومسؤولياته الوظيفية غير شاقة	3	%1.8
المجموع	160	%100.0

يتضح من الجدول السابق رقم (30) إن من أهم أسباب الرضا عن العمل والتحاق المبحوثين به هي إنه يتفق مع تخصصي الدراسي الجامعي وهي أعلى نسبة 43.1 % من مجموع أفراد العينة وهي تأتي في المرتبة الأولى ، وهذا يدل على أهمية تناسب التخصص الدراسي مع طبيعة العمل حتى يشعر الفرد برضاه عن عمله ، وبعض المبحوثين يرون أن التحاقهم بهذا العمل هو لقربه من مكان سكنه وبلغت نسبتهم 17.5 % وهي تأتي في المرتبة الثانية ، وتأتي في المرتبة الثالثة نسبة 13.8% من مجموع أفراد العينة يرون أن التحاقهم بهذا العمل هو من أجل الحصول على حوافز مادية أفضل ، وهذه النسبة قد جاءت متساوية مع نسبة المبحوثين الذين التحقوا بالعمل لأنه يتناسب مع ميولهم واهتماماتهم ، وتأتي في المرتبة الخامسة بنسبة 10.0 % هو يتيح لي فرصة استكمال دراستي ، ويفسر ذلك إن هؤلاء الخريجين يرغبون في الالتحاق بوظائف وأعمال توفر لهم فرصة مواصلة الدراسة حتى يكونوا راضيين عن هذا العمل ، كما يدل على أهمية الدراسة والتخصص والذي بدوره يجعل الفرد يشعر بأنه يعمل في مجال عمله وفي جو يساعده على الإنتاج والإبداع .

الجدول رقم (31) يبين هل الدراسة الجامعية كانت كافية للإعداد المهني

الدراسة الجامعية كافية للأعداد المهني	العدد	النسبة
نعم	81	%50.6
لا	79	%49.4
المجموع	160	%100.0

بالنظر إلى الجدول (31) نلاحظ أن 50.6 % من مجموع أفراد العينة موافقين على إن الدراسة الجامعية كانت كافية لإعدادهم المهني داخل سوق العمل ، بينما 49.4 % من المبحوثين كانوا غير راضيين عن إعدادهم المهني في مزاولتهم لوظائفهم ويقفون موقفاً محايداً في إجاباتهم ، ويفسر ذلك بأن عدم الرضا عن الأعداد الجامعي إن هؤلاء المبحوثين يرون إن ظروف العمل وطبيعته التي يعملون بها تختلف عن الخبرات والمعلومات المكتسبة لديهم أثناء الدراسة الجامعية وهم يرون كذلك بأن الجامعة لم تزودهم بالقدر الكافي من المعلومات التي تتطلبها ظروف العمل وإن إعدادهم الجامعي كان غير كاف مقارنة مع مزاولتهم لهذه المهن ، وعلى عكس المبحوثين الذين كانوا موافقين على إن دراستهم الجامعية كانت كافية لإعدادهم المهني فهؤلاء المبحوثين قد لا يعملون في وظائف لا علاقة لها بالتخصص والمعلومات التي حصلوا عليها أثناء دراستهم الجامعية ، وإن هذه الوظائف قد تكون ذات طبيعة إدارية أو مكتبية ، أو غيرها من الوظائف التي قد لا تحتاج إلى تخصص معين ، وقد يفسر ذلك أيضاً بأنهم أثناء دراستهم الجامعية لم يُعدوا والإفادة التامة من النواحي العلمية والتدريبية وبالتالي هم غير موافقين عن إعدادهم الجامعي أو الدراسة الجامعية.

الجدول (32) يبين الصعوبات التي واجهت المبحوثين أثناء الدراسة

الصعوبات	العدد	النسبة
نقص في الكتب والمصادر في المكتبة	71	%44.4
الساعات المخصصة للتدريب العملي لم تكن كافية	32	%20.0
الساعات المخصصة للدروس النظرية لم تكن كافية	30	%18.7
قلة كفاءة أعضاء هيئة التدريس	27	%16.9
المجموع	160	%100.0

إن من أهم مشكلات تطوير التعليم الجامعي في البلاد العربية من أجل التنمية الشاملة هو نقص الجوانب المهنية في التعليم وغلبة الأساليب التقليدية في إلقاء المحاضرات والوقوف عند نصوص الكتب المقررة ، وكذلك اتخاذ الطلبة مواقف سلبية إزاء المشكلات والصعوبات العلمية ، والنقص في تطوير المناهج وفي استخدام الوسائل التعليمية.

ولذلك يتضح من خلال الجدول السابق (32) إن 44.4 % من المبحوثين يرون أن من أهم الصعوبات التي واجهتهم أثناء دراستهم الجامعية هو نقص في الكتب والمصادر في المكتبة ، ومنهم يرى أن الساعات المخصصة للتدريب العملي لم تكن كافية فبلغت نسبتهم 20.0% من مجموع أفراد العينة ، بينما نسبة 18.7% يرون أن الساعات المخصصة للدروس النظرية لم تكن كافية ، وأن نسبة 16.9% من مجموع أفراد العينة يرون إن هناك قلة في كفاءة أعضاء هيئة التدريس وهى أقل نسبة.

الجدول (33) توزيع المبحوثين حول متطلبات سوق العمل

رأى أفراد العينة	العدد	النسبة
فرص عمل المرأة	16	% 10.0
فرص عمل الرجل	12	% 7.5
فرص عمل المرأة والرجل معاً	132	% 82.5
المجموع	160	%.100

يتضح من خلال الجدول (33) إن نسبة 82.5 % من مجموع أفراد العينة يوافقون على إن سوق العمل يتطلب عمل المرأة والرجل معاً ، في حين إن نسبة 10.0% أجابوا بأن سوق العمل يمثل وجود فرص عمل للمرأة ، في حين إن نسبة 7.5% أجابوا بأن سوق العمل يتطلب عمل الرجل أكثر من المرأة ، وهذا يدل على إن ثورة الفاتح ومنذ قيامها قامت بدفع المرأة نحو التعليم وفي كل مراحله وتحفيزها للدخول إلى ميادين العمل وفي كل المجالات ، وقد أثمرت تلك الجهود ،

بحيث تجسدت وبشكل واضح في التواجد المتزايد للمرأة بالجامعات وأصبح لهـا فرصة عمل متساوية مع الرجل .

الجدول رقم (34) إجابات المبحوثين حول ما إذا كانت الجامعة قادرة على توفير الخريجين حسب حاجة سوق العمل

رأي أفراد العينة	العدد	النسبة
نعم	119	% 74.6
لا	41	%25.4
المجموع	160	%100.0

حيث يلاحظ من الجدول السابق (34) أن نسبة الذين يرون أنـه لا يوجـد نقص في الخريجين الذين تعمل الجامعة على تأهيلهم حسب حاجة سوق العمل قد بلغت 74.4% من المبحوثين ، وهي تفوق بكثير نسبة الذين يرون أن هناك نقص في هؤلاء الخريجين في بعض التخصصات التي يحتاجها المجتمع والتـي بلغـت نسبتهم (25.6%) وهذا يدل على أن الجامعة قادرة على توفير احتياجات المجتمع بما يحتاجه من القوى العاملة المؤهلة والمدربة.

الجدول رقم(35) يوضح توزيع المبحوثين حسب آرائهم عن طبيعة الدراسة بالجامعة

الدراسة في الجامعة زودتني بالجوانب النظرية أكثر من الجوانب العملية	العدد	النسبة
أوافق	130	% 81.2
لا أوافق	30	% 18.8
المجموع	160	%100

بالنظر إلى الجدول رقم (35) نلاحظ أن معظم إجابات المبحـوثين تتركـز فـي الإجابة الأولى ، حيث إن غالبية المبحوثين ونسبتهم 81.2 % يوافقون علـى أن

الدراسة الجامعية زودتهم بالجوانب النظرية أكثر من الجوانب العملية بينما 18.8 % يرفضون ذلك ويؤكدون على إن دراستهم الجامعية قد أفادوا منها في مجالهم العملي ، وهى إن الدراسة الجامعية زودتهم بالجوانب العملية أكثر من الجوانب النظرية ، وتفسر الباحثة ذلك بأن الدراسة الجامعية لم تزودهم بالقدر الكافي من المهارات التي يحتاجها العمل . مما يدل على إن هناك نقصاً في بعض الجوانب العملية وبالتالي فهم بحاجة إلى الرفع من مستوى المهارات والقدرات التي يحتاجها العمل وقلة برامج التدريب العملي والتطبيقي في نظام الدراسة في بعض من الكليات.

الجدول رقم (36) توزيع المبحوثين عن الخبرات التي مررت بها في الدراسة الجامعية

ظروف العمل تختلف تماماً عن الخبرات التي مررت بها في الدراسة الجامعية	العدد	النسبة
أوافق	110	% 68.8
لا أوافق	50	%31.2
المجموع	160	%100.0

ويتضح من الجدول السابق رقم (36) أن المبحوثين الذين يرون أن ظروف العمل تختلف تماماً عن الخبرات التي مروا في الدراسة قد وصلت نسبتهم 68.8 % من مجموع أفراد العينة ، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين رأوا أن ظروف عملهم لا تختلف تماماً عن الخبرات المكتسبة التي مروا بها في الدراسة الجامعية 31.2 % من مجموع أفراد العينة وتفسر الباحثة ذلك إن بعض الخريجين يرون أن ظروف العمل تختلف تماماً عن الخبرات التي مروا بها في الدراسة الجامعية فكانت موافقتهم على ذلك بدرجة كبيرة.

الجدول رقم (37) توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول الدراسة في الجامعة والمهارات التي يحتاجها العمل

الدراسة الجامعية لم تزودني بالقدر الكافي من المهارات التي يحتاجها العمل	العدد	النسبة
أوافق	94	% 58.8
لا أوافق	66	% 41.2
المجموع	160	%100.0

يتضح من خلال الجدول رقم (37) إن 58.8 % من مجموع أفراد العينة يوافقون على إن الدراسة الجامعية لم تزودهم بالقدر الكافي من المهارات في أنهم لم يتحصلوا على القدر الكافي من المعلومات والمهارات والقدرات التي يحتاجها العمل. في حين إن 41.2 % من مجموع أفراد العينة من مجموع أفراد العينة لا يوافقون على إن الدراسة الجامعية لم تزودهم بالقدر الكافي من المهارات التي يحتاجها العمل .

الجدول رقم (38) يوضح توزيع المبحوثين حسب آرائهم على مواضيع الدراسة الجامعية والتطورات الحديثة في مجال العمل

مواضيع الدراسة الجامعية تساير التطورات الحديثة في مجال العمل	العدد	النسبة
أوافق	99	% 61.9
لا أوافق	61	% 38.1
المجموع	160	% 100

إن نظام التعليم بما ينطوي عليه من مواد وبرامج تعليمية ، يجب أن يعاد فيها النظر من فترة لأخرى لتعكس المجتمع والعصر في آن معاً ، فالتعليم عملية ديناميكية متطورة دائماً وليست ثابتة أو جامدة ، فإن أية مؤسسة تربوية ــ مؤسسة اجتماعية لابد وأن تغير من نفسها كلما تغير المجتمع من حولها ، بل إنها مطالبة إن تكون هي نفسها من وسائل المجتمع في التطوير والتقدم والرقي ، والتعليم في هذه الحالة يجب أن ينتمي للمجتمع الذي سيعيش فيه الخريجون ويجب أن يعد

ويستخدم كعامل مساعد لأحداث التغير في المجتمع ويدل اتجاه المبحوثين في هذا البحث الميداني على إن أكثر من نصف أفراد العينة 61.9 % يوافقون علـــى إن مواضيع الدراسة الجامعية تساير التطورات الحديثة في مجال العمل ، وذلك مقابل 38.1 % من مجموع أفراد العينة لا يوافقون على هذا الرأي ويرون بأن مواضيع الدراسة الجامعية لاتساير التطورات الحديثة في مجال العمل . وهذه المسألة يجب التوقف عندها وتداركها لما لها من انعكاسات سلبية على تنمية مجتمعنا وتقدمه .

الجدول رقم (39) يبين رأى المبحوثين في أنه لايحتاج للعمل في التخصص الذي أتاحته دراسته الجامعية

لا يحتاج للعمل في التخصص الذي أتاحته دراسته الجامعية	العدد	النسبة
أوافق	75	% 46.9
لاأوافق	85	% 53.1
المجموع	160	%100.0

يتبين من خلال الجدول(39) إن نسبة 53.1% من مجموع أفـــراد العينـــة لايوافقون على إن العمل لا يحتاج إلى التخصص الذي أتاحته له دراسته الجامعية ، وتفسر الباحثة سبب ذلك إن بعض هؤلاء الخريجين قامت الجامعة بدورها مـــن حيث إعدادهم عملياً وتدريبياً غير أنهم لم يتحصلوا على الوظائف المناســبة فـــي تخصصاتهم الجامعية فالتحقوا بوظائف أخرى بعيدة عن هذه التخصـــصات أو أن الوظائف التي قد تحصلوا عليها يحصلون منها على مرتبات مرتفعـــة أو مزايـــا وحوافز أخرى تشجعهم على البقاء في هذا العمل ، بينما 46.9% يوافقون على أن يحتاجون إلى التخصص الذي أتاحته لهم دراستهم الجامعية.

الجدول رقم (40) يبين إجابات المبحوثين حول طرق التدريس في الجامعة والاستفادة من محتوى مواد الدراسة

لم تسمح طرق التدريس في الجامعة بالاستفادة من محتوى مواد الدراسة	العدد	النسبة
أوافق	100	%62.5
لا أوافق	60	%37.5
المجموع	160	%100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن 62.5 % من المبحوثين يوافقون على إن طرق التدريس في الجامعة لم تسمح لهم بالاستفادة التامة من محتوى مواد الدراسة ونفسر ذلك إن طرق التدريس لم تتيح لهم فرصة التدريب العملي الكافي قبل العمل وذلك يشير إلى عدم إفادة الطالب الكاملة من برامج التدريب العملي أثناء الدراسة مما يؤثر على عمله بعد التخرج والتحاقه بالعمل ، بينما وبنسبة 37.5 % من المبحوثين لايوافقون على ذلك ، وبأن طرق التدريس في الجامعة قد أفادوا منها إفادة تامة ومن محتوى مواد الدراسة .

الجدول رقم (41) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في الدراسة وفرصة التدريب العملي قبل العمل

الدراسة لم تتيح لي فرصة التدريب العملي الكافي قبل العمل	العدد	النسبة
أوافق	121	% 75.7
لاأوافق	39	% 24.3
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (41) إن نسبة 75.7 % من المبحوثين يوافقون على أن الدراسة لم تتيح لهم فرصة التدريب العملي الكافي قبل العمل ، وتفسر الباحثة سبب ذلك إن هؤلاء الخريجين لم تسمح لهم الفرصة في الالتحاق

بالدورات التدريبية والتأهيلية من أجل اكتساب الخبرة حيث إن كثير من خريجي التخصصات العلمية يميلون نحو العمل الوظيفي من الميدان العملي ، وإن معظم هذا الاتجاه ولدته المناهج الدراسية الجامعية التي تقوم على تقديم المعرفة النظرية أكثر من الخبرات والمهارات العملية ، بينما وبنسبة 24.3 % من مجموع أفراد العينة لايوافقون على إن الدراسة لم تتيح لهم فرصة التدريب العملي الكافي قبل العمل ، وهذا يدل على أن هؤلاء المبحوثين قد استفادوا من دراستهم في الميدان العملي أكثر من الجانب النظري أو ربما قد التحقوا بدورات تأهيلية وهي بالتالي ساعدتهم على الالتحاق بالأعمال المناسبة .

جدول رقم (42) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في إن محتوى المقررات التي تقدمها الجامعة لا تخدم كافة متطلبات العمل .

محتوى المقررات التي تقدمها الجامعة لاتخدم كافة ومتطلبات العمل	العدد	النسبة
أوافق	104	%65
لاأوافق	56	%35
المجموع	160	%100.0

من خلال الجدول يتبين أن معظم المبحوثين بنسبة 65% يوافقون على إن محتوى المقررات التي تقدمها الجامعة لا تخدم متطلبات العمل ، ولعل هذا سبب يؤثر سلباً في مخرجات التعليم العالي فعلى الجامعة أن تتخذ التدابير اللازمة لإعادة النظر في مناهجها ومحتوى مقرراتها وجعلها أكثر ملائمة مع متطلبات المجتمع وتعكس احتياجات التنمية فيه ، بينما وبنسبة 35% لايوافقون على إن محتوى المقررات التي تقدمها الجامعة لا تخدم متطلبات العمل.

الجدول رقم (43) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في إن كثرة عدد المقررات لاتمكنهم من الاستفادة الكاملة بما جاء فيها

كثرة عدد المقررات لم يمكنني من الاستفادة الكاملة بما جاء فيها	العدد	النسبة
أوافق	95	%59.3
لاأوافق	65	%40.7
المجموع	160	%100

تشير النسب فيما يتعلق بهذا السبب وكونه يشكل عاملاً في تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي إلى 59.3 % من مجموع أفراد العينة يوافقون على أن كثرة عدد المقررات الدراسية لاتمكنهم من الاستفادة الكاملة بما جاء فيها وأن هذا يشكل سبباً في تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعي ، وتفسر الباحثة سبب ذلك هو جمود في المناهج الدراسية المتبعة وعدم مرونتها بالشكل الذي يتسيح للطالب حرية اختيار المقررات التي يراها تتفق مع قدراته ، بينما وبنسبة40.7 % لايوافقون على أن كثرة عدد المقررات لاتمكنهم من الاستفادة الكاملة بما جاء فيها.

الجدول رقم(44) توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول الدراسة الجامعية ومهارة التعليم الذاتي

الدراسة الجامعية لم تكسبني مهارات التعليم الذاتي	العدد	النسبة
أوافق	80	%50
لاأوافق	80	%50
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (44) إن النسب قد جاءت متساوية من حيث موافقة المبحوثين على أن الدراسة الجامعية لم تكسبهم مهارات التعليم الذاتي فكانت نسبتهم 50% من مجموع أفراد العينة ، بينما وبنسبة 50% من مجموع أفراد العينة لايوافقون على أن الدراسة الجامعية لم تكسبهم مهارات التعليم الذاتي .

الجدول رقم (45) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في إن الدراسة الجامعية لم تزودهم بقاعدة علمية تكفي للتكيف مع احتياجات العمل

الدراسة الجامعية لم تزودني بقاعدة علمية تكفي للتكيف مع احتياجات العمل	العدد	النسبة
أوافق	83	٪51.9
لا أوافق	77	%48.1
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (45) أن نسبة 51.9 % من مجموع أفراد العينة يوافقون على إن الدراسة بالجامعة لم تزودهم بقاعدة علمية تكفي للتكيف مع احتياجات العمل ، وهذه القضية لا يستهان بها فالمؤسسات التعليمية تقوم بخلق الإنسان المبدع والخلاق والدافع لعملية التنمية وتحقيق ذاتية الطلبة وتعلمهم كيف يبحثون عن المعرفة فهي تستهدف ومن خلال الدراسة الجامعية والمنهج التعليمي خلق مفكرين واسعي الأفق متحررين مستعدين للتعليم المستمر مدى الحياة ولا تكتفي بحشو الأذهان بالمعلومات ليفرغونها في الامتحان ، وكذلك تطور شخصياتهم وتخلق عندهم المهارات والقدرات التي يستفيدون منها كلاً حسب تخصصه وفي مجال عمله ، ولكي يستطيع أن يفيد ويستفيد . ويبتعد عن التلقين والحفظ وينمي القدرة على التفكير والفهم والنقد والإبداع من أجل التخلص من الصعوبات التي تواجهه أثناء حصوله على فرصة عمل مناسبة ، بينما وبنسبة 48.1 % لايوافقون على إن الدراسة الجامعية لم تزودهم بقاعدة علمية تكفي للتكيف مع احتياجات العمل.

ثانياً : التحليل الثنائي أو (تحليل أختبار الفروض) :-

تم اختبار الفروض في هذه الدراسة من خلال معامل2X لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة بين متغيرات الدراسة ، كما تم استخدام معامل معامل جاما لمعرفة اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بأهداف الدراسة .

الفرض الأول: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين وبين حل مشكلات سوق العمل.

الجدول (46) العلاقة بين الدرجة العلمية وحل مشكلات سوق العمل

الدرجة العلمية	حل مشكلات سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
ليسانس	81	%84.4	15	%15.6	96	%100
بكالوريوس	52	%81.3	12	%18.8	64	%100
المجموع	133	% 83.1	27	%16.9	160	%100

كا2= 267. درجة الحرية =1 الجاما = 0.110 مستوى الدلالة = 0.05

من خلال قيمة كا2 المحسوبة 267. عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 1 . وهذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية وحل مشكلات سوق العمل. وباستخدام إلجاما تبين لنا إن اتجاه العلاقة موجب ذلك بقيمة (0.110) .

فمن خلال الجدول يتضح أن 133 مبحوث أجابوا بأن المؤهل العلمي يساعد علي حل مشكلات سوق العمل ، من بينهم 81 مبحوثاً حاصلين على الدرجة العلمية ليسانس ، 52 مبحوثاً حاصلين على الدرجة العلمية بكالوريوس كما تبين إن 27 مبحوثاً أجابوا بأن الدرجة العلمية لا تساعد على حل مشكلات سوق العمل من بينهم 15 مبحوثاً حاصلين على الدرجة العلمية ليسانس ، 12 مبحوثاً حاصلين على الدرجة العلمية بكالوريوس.

وعليه يمكن رفض الفرضية القائلة: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية وحل مشكلات سوق العمل.

الجدول (47) العلاقة بين الدرجة العلمية للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل

الدرجة العلمية	متطلبات سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ليسانس	78	%81.3	18	%18.8	96	%100
بكالوريوس	55	%85.9	9	%14.1	64	%100
المجموع	133	%83.1	27	%16.9	160	% 100

كا2= 602. درجة الحرية =1 إلجاما = 0.170 مستوى الدلالة = 0.05

من خلال قيمة كا2 المحسوبة 602. وعند مستوى الدلالة 0.05 وعند درجة الحرية 1 يتضح لنا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل ، وباستخدام إلجاما تحصلنا على القيمة (0.170) وهى تعني أن اتجاه العلاقة إيجابي (موجب) .

فمن خلال الجدول يتضح أن 133 مبحوثاً أجابوا بأن الدرجة العلمية من متطلبات سوق العمل من بينهم 74 مبحوثاً يحملون المؤهل العلمي ليسانس ، و55 مبحوثاً يحملون المؤهل العلمي بكالوريوس ، كما أجاب 27 مبحوثاً بأنه ليس للدرجة العلمية علاقة بمتطلبات سوق العمل منهم 18 مبحوثاً قد تحصلوا على الدرجة العلمية ليسانس ، 9 مبحوثين يحملون الدرجة العلمية بكالوريوس ، وهذا يدل على أن أكثر التخصصات الخريجين تواجداً في سوق العمل هم حاملي المؤهل الجامعي ليسانس .

وعليه يمكن رفض الفرضية القائلة : أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل

الجدول (48) العلاقة بين الدرجة العلمية للمبحوثين وحاجة سوق العمل

الدرجة العلمية	حاجة سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ليسانس	75	%78.1	21	%21.9	96	%100
بكالوريوس	44	%68.8	20	%31.3	64	%100
المجموع	119	%74.4	41	% 25.6	160	% 100

كا2=1.715 درجة الحرية =1 الجاما = 0.233 مستوى الدلالة = 0.05

من خلال قيمة كا2 المحسوبة 1.771 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 1 ، وهذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين وحاجة سوق العمل.

فمن خلال الجدول يتضح أن 119 من المبحوثين بينهم 75 لديهم المؤهل الجامعي ليسانس ، 44 مبحوثاً قد حصلوا على المؤهل الجامعي بكالوريوس ، كما أتضح أن 41 مبحوثاً أجابوا بالنفي بأنه ليس لدرجة العلمية حاجة لسوق العمل ، من بينهم 21 مبحوثاً قد تحصلوا على الدرجة العلمية ليسانس ، و 20 مبحوثاً قد تحصلوا على الدرجة العلمية بكالوريوس ، ربما لأن هناك تخصصات أصبحت غير مرغوبة ، وبالتالي لازالت الجامعة تخرج كفاءات من هؤلاء الخريجين في هذه التخصصات على الرغم من إن الأغلبية من هؤلاء الخريجين لم يجدوا فرص عمل مناسبة تناسب تخصصهم.

وعليه يمكن رفض الفرضية القائلة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين وحاجة سوق العمل.

الفرض الثاني: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي وحل مشكلات سوق العمل .

الجدول(49) العلاقة بين التخصص العلمي للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل

نوع التخصص	حل مشكلات سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الآداب	75	%85.2	13	%14.8	88	%100
الاقتصاد	25	%83.3	5	%16.7	30	%100
الهندسة	2	%90.0	3	%60.0	5	%100
القانون	6	% 75.0	2	% 25.0	8	%100
الطب	6	%75.0	2	%25.0	8	%100
الزراعة	5	%83.3	1	%16.7	6	%100
العلوم	14	%93.3	1	%16.7	15	%100
المجموع	133	% 83.1	27	% 16.9	160	%100

كا2=8.775 درجة الحرية =6 الجاما = 0.88 مستوى الدلالة = 0.05

من خلال قيمة كا2 المحسوبة 8.775 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية 6 ، وهذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع التخصص العلمي للمبحوث وحل مشكلات سوق العمل.

فمن خلال الجدول يتضح أن 133 مبحوثاً قد أجابوا بنعم ، من بينهم 75 مبحوث هم من خريجي كلية الآداب ، ويليها 25 مبحوثاً من كلية الاقتصاد ، 14 مبحوث من كلية العلوم ، 6 من كلية القانون وكذلك نفس القيمة كانت في كلية الطب ، و5 مبحوثين من كلية الزراعة ، واثنان فقط من كلية الهندسة ، كما أتضح أن 27 مبحوثاً قد أجابوا إن التخصص العلمي لا يساعد على حل مشكلات سوق العمل من بينهم 13 مبحوث من كلية الآداب و5 مبحوثين من كلية الاقتصاد ، و3 مبحوثين من كلية الهندسة ، واثنان من كلية القانون والطب ، ويليها مبحوث واحد فقط من كلية الزراعة وكذلك بالنسبة لكلية العلوم.

وعليه يمكن رفض الفرضية القائلة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل.

الفرض: الثالث

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي ومتطلبات سوق العمل

الجدول(50) يبين العلاقة بين التخصص العلمي للمبحوثين ومتطلبات سوق لعمل

التخصص العلمي للمبحوثين	متطلبات سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
الآداب	70	% 79.5	18	% 20.5	88	%100
الاقتصاد	5	%83.8	25	%16.7	30	%100
الهندسة	4	%80.0	1	%20.0	5	%100
القانون	8	% 100	-	-	8	%100
الطب	8	%100	-	-	8	%100
الزراعة	5	%83.8	1	%16.7	6	%100
العلوم	13	%86.7	2	%13.3	15	%100
المجموع	133	% 83.1	27	% 16.9	160	%100

كا2= 4.222 درجة الحرية =6 الجاما = 263 . مستوى الدلالة = 0.05

من خلال قيمة كا2 المحسوبة 4.222 عند مستوى الدلالة 0.05 ، ودرجة الحرية 6.

يتضح لنا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للمبحوثين ، ومتطلبات سوق العمل.

وباستخدام الجاما لتحديد إتجاه قوة العلاقة بين المتغيرين تحصلنا على قيمة الجاما (0.263) وهذه القيمة تعني عدم وجود علاقة بين التخصص العلمي للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل .

فمن خلال الجدول يتضح أن 133 مبحوثاً أجابوا بنعم إن تخصصاتهم الجامعية التي درسوها هي من متطلبات سوق العمل ، من بينهم 70 مبحوثاً من

كلية الآداب ويليها 13 مبحوثاً من كلية العلوم ، و8 مبحوثين في كل من كلية القانون والطب ، و5 مبحوثين كذلك في كل من كلية الاقتصاد والزراعة ، و4 مبحوثين في كلية الهندسة ، وفي حالة الإجابة بالنفي فقد كان 27 مبحوثاً قد أجابوا بأن تخصصاتهم ليست من التخصصات المطلوبة في سوق العمل ، من بينهم 25 مبحوث من كلية الاقتصاد ، و18 مبحوث من كلية الآداب ، ومبحوثين فقط من كلية العلوم ، ومبحوثاً واحداً من كلية الهندسة وكذلك بالنسبة لكلية الزراعة .

وعليه يمكن رفض الفرضية القائلة :ـ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل.

الفرض الرابع :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي وحاجة سوق العمل

الجدول (51) يبين العلاقة بين التخصص العلمي للمبحوثين وحاجة سوق العمل

التخصص العلمي للمبحوثين	حاجة سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
الآداب	66	%75.0	22	%25.0	88	%100
الاقتصاد	25	%83.3	5	%16.7	30	%100
الهندسة	2	%40.0	3	%60.0	5	%100
القانون	7	%87.5	1	%12.5	8	%100
الطب	4	%50.0	4	%50.0	8	%100
الزراعة	5	%83.3	1	%16.7	6	%100
العلوم	10	%66.7	5	%33.3	15	%100
المجموع	119	%74.4	41	%25.6	160	%100

كا2=8.319 درجة الحرية =6 الجاما = 805 . مستوى الدلالة = 0.05

من خلال قيمة كا2 المحسوبة 8.319 وعند مستوى دلالة 0.05 ، ودرجة الحرية 6 ، وهذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للمبحوثين وحاجة سوق العمل .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن 119 مبحوثاً أجابوا بنعم على أن تخصصهم الجامعي هو من التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل ، من بينهم 66 مبحوثاً من كلية الآداب ، و25 مبحوثاً من كلية الاقتصاد ، و10 مبحوثين من كلية العلوم و7 مبحوثين من كلية القانون ، و5 مبحوثين من كلية الزراعة ، و4 مبحوثين من كلية الطب ، ومبحوثين فقط من كلية الهندسة ، وفي حالة الإجابة بالنفي فقد كان 41 مبحوثاً قد أجابوا بأن تخصصاتهم الجامعية لا يحتاج إليها سوق العمل ، من بينهم 22 مبحوثاً من كلية الآداب ، ويليها 5 مبحوثين من كلية والاقتصاد وكذلك 5 مبحوثين بالنسبة لكلية العلوم ، و4 مبحوثين من كلية الطب ، 3 مبحوثين من كلية الهندسة ، ومبحوثاً واحداً فقط من كلية القانون ، ومبحوثاً واحداً كذلك بالنسبة لكلية الزراعة . وهذا يدل على إن هناك تنوع في تخصصات الخريجين وبحسب احتياجات سوق العمل ، فهناك تخصصات مثل كلية الآداب أصبح فيها فائض من الخريجين وبالتالي لم يتم استيعابهم من ناحية الكم على الرغم من إن الجامعة مازالت تخرج مثل هذه التخصصات.

وبالتالي لم تثبت صحة الفرضية القائلة :ـ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع التخصص العلمي وحاجة سوق العمل.

الفرض الخامس :ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني وحل مشكلات سوق العمل.

الجدول رقم (52) يبين العلاقة بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني وحل مشكلات سوق العمل

الدراسة الجامعية كافية والأعداد المهني	حل مشكلات سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	70	%86.4	11	%13.6	81	%100
لا	63	%79.7	16	%20.3	79	%100
المجموع	133	%83.1	27	%16.9	160	%100

كا2= 1.270 درجة الحرية =1 الجاما = 236 . مستوى الدلالة = 0.05

ومن خلال قيمة كا2 المحسوبة 1.270 وعند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية1 يتضح لنا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية وإعـدادهم المهني وبين حل مشكلات سوق العمل.

فمن خلال الجدول يتضح أن 133 مبحوثاً أجابوا بنعم بأن دراستهم الجامعية وإعدادهم المهني كان كافياً من أجل حل مشكلات التي تواجههم في سوق العمل ، وكانت نسبتهم (83.1%) ، بينما أجاب 27 مبحوثاً من مجموع أفراد العينة بالنفي بأن دراستهم الجامعية كانت غير كافية من أجل إعدادهم مهنياً مـن أجـل حـل مشكلات سوق العمل.

وعليه يمكن رفض الفرضية القائلة :ـ توجد علاقة ذات دلالة إحـصائية بين الدراسة الجامعية والإعداد المهني وحل مشكلات سوق العمل .

الفرض السادس:ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية ومتطلبات سوق العمل

الجدول رقم (53) يبين العلاقة بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني ومتطلبات سوق العمل

الدراسة الجامعية كافية للأعداد المهني	متطلبات سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	71	%87.7	10	%12.3	81	%100
لا	62	%78.5	17	%21.5	79	%100
المجموع	133	%83.1	27	%16.9	160	%100

كا2=2.399 درجة الحرية =1 الجاما = 321 . مستوى الدلالة = 0.05

يتضح من خلال الجدول رقم (53) الذي يهدف للتعرف على العلاقـة بـين الدراسة الجامعة والأعداد المهني للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل ، ويتضـح لنا من خلال هذا الجدول أن الغالبية العظمى من المبحوثين 133 مبحوثاً أجابوا بـأن دراستهـم الجامعية كانت كافية لأعدادهم المهني ومتطلبات سوق العمل ، بينمـا أجاب 27 من المبحوثين من أفراد العينة بأن أعدادهم الجامعي لـم يكـن كـاف

لأعدادهم المهني وبالتالي فهم غير مهيئين لسوق العمل وبأن تخصصهم لا يتلاءم مع التخصصات المطلوبة لسوق العمل.

ومن خلال اختبار كا2 تحصلت على قيمة كا2 المحسوبة 2.399 وعند مستوى الدلالة 0.05 وعند درجة الحرية1 وهذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعي والأعداد المهني ومتطلبات سوق العمل.

وعليه يمكن رفض الفرضية القائلة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية ، والأعداد المهني ومتطلبات سوق العمل.

الفرض السابع :ـ

هناك علاقة ذات إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني وحاجة سوق العمل

الجدول رقم (54) يبين العلاقة بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني وحاجة سوق العمل

الدراسة الجامعية كافية للأعداد المهني	حاجة سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	70	%86.4	11	%13.6	81	%100
لا	49	%62.0	30	%38.0	79	%100
المجموع	119	%74.4	41	%25.6	160	%100

كا2= 12.488 درجة الحرية =1 الجاما = 592 . مستوى الدلالة = 0.05

باستخدام كاي تربيع تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة 12.488 وعند درجة الحرية 1 ، وعند مستوى الدلالة 0.05 ، وباستخدام القاما نلاحظ إن اتجاه العلاقة موجب بقيمة 592 .

وهذه القيمة التي توصلنا إليها كا2 المحسوبة تدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية وإعدادهم المهني وحاجة سوق العمل ، كما يتضح لنا من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المبحوثين 119 مبحوثاً أجابوا بأن دراستهم الجامعية وإعدادهم المهني كان كافياً من أجل إثبات وجودهم في سوق العمل وكانت نسبتهم 74.4% ، بينما أجاب 41 مبحوثاً من مجموع أفراد

العينة بالنفي بأن دراستهم الجامعية وإعدادهم المهني غير كافي حسب حاجة سوق العمل .

وعليه يمكن قبول الفرضية القائلة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية ، والأعداد المهني ومتطلبات سوق العمل .

الفرض الثامن :ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحل مشكلات سوق العمل

الجدول رقم (55) يبين العلاقة بين النوع وبين حل مشكلات سوق العمل

حسب النوع	حل مشكلات سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
عمل المرأة	10	% 62.5	6	%37.5	16	%100
عمل الرجل	8	%66.7	4	%33.3	12	%100
عمل المرأة والرجل معاً	115	% 87.1	17	%12.9	132	%100
المجموع	133	%183.1	27	%16.9	160	%100

كا2= 8.672 درجة الحرية =2 الجاما = 552 . مستوى الدلالة = 0.05

من خلال قيمة كاي تربيع المحسوبة 8.672 وعند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05 ، وباستخدام القاما تبين لنا إن اتجاه العلاقة بين المتغيرات سالبة وبقيمة 552. ، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع، وبين حل مشكلات سوق العمل.

من الجدول السابق تبين أن 133 مبحوثاً اتفقوا على أن النوع ساهم في حل مشكلات سوق العمل ، من بينهم 115 مبحوثاً يوافقون على أن عمل المرأة والرجل ساهم في حل مشكلات سوق العمل وتطويره ، وبعدد 10 من المبحوثين عمل المرأة ، 8 من المبحوثين عمل الرجل ، كما أجاب 27 مبحوثاً بأنه ليس لمساهمة النوع دوراً في حل مشكلات سوق العمل من بينهم 17 من المبحوثين

يوافقون على عمل المرأة والرجل، و4 من المبحوثين عمل الرجل و6 مبحـوثين عمل المرأة .

وعليه يمكن قبول الفرضية القائلة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحل مشكلات سوق العمل.

الفرض التاسع:-

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع ومتطلبات سوق العمل

الجدول رقم (56) العلاقة بين النوع وبين متطلبات سوق العمل

حسب النوع	متطلبات سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
عمل المرأة	13	%81.3	3	%18.8	16	%100
عمل الرجل	9	%75.0	3	%25.0	12	%100
عمل المرأة والرجل معاً	111	%84.1	21	%15.9	132	%100
المجموع	133	%83.1	27	%16.9	160	%100

كا2= 693. درجة الحرية =2 القاما = 161 . مستوى الدلالة = 0.05

من خلال مربع كاي تحصلت على قيمة كا2 المحسوبة 693. وعند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية 2 ، وهذه القيمة تعني عدم وجود علاقـة ذات دلالـة إحصائية بين النوع وبين متطلبات سوق العمل.

نهدف من خلال الجدول رقم(56) توضيح العلاقة بين النوع وبين متطلبات سوق العمل ، فإن الغالبية العظمى من المبحوثين 111 وبنـسبة 84.1% يتفقـون على إن عمل المرأة والرجل معاً هو من متطلبات سوق العمل ، بينمـا 13 مـن المبحوثين وبنسبة 81.3% يوافقون على عمل المرأة ، في حين إن 9 مبحـوثين وبنسبة 75.0% يوافقون على عمل الرجل ، وفي حالة الإجابة بـلا فـإن 21 مـن المبحوثين لا يوافقون على عمل المرأة والرجل معاً ، بينمـا 3 مـن المبحـوثين لا يوافقون على عمل المرأة وحدها ولا على عمل الرجل وحده ، ويتضح من خلال هذا الجدول الأغلبية العظمى يوافقون على إن عمل الرجل والمرأة يساهم مساهمة

كبيرة في تطوير متطلبات سوق العمل وكذلك المساهمة في تطور المجتمع وتقدمه.

وبذلك تم رفض الفرضية القائلة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وبين متطلبات سوق العمل.

الفرض العاشر :-

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحاجة سوق العمل

الجدول رقم (57) يبين العلاقة بين النوع وحاجة سوق العمل

حسب النوع	حاجة سوق العمل				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
عمل المرأة	10	%62.0	6	%62.5	16	%100
عمل الرجل	6	%50.0	6	%50.0	12	%100
عمل المرأة والرجل معاً	103	%78.0	29	%22.0	132	%100
المجموع	119	%74.4	41	%25.6	160	%100

كا2= 5.850 درجة الحرية =2 القاما = 416 . مستوى الدلالة = 0.05

فمن خلال الجدول يتضح أن 119 مبحوثاً أجابوا بنعم بأن سوق العمل في حاجة إلى عمل المرأة والرجل ومساهمتهم في تطور المجتمع وتقدمه ، من بينهم 103 مبحوث يوافقون على عمل المرأة والرجل معاً ، في حين إن 10 مبحوثين يوافقون على إن سوق العمل منح فرص عمل للمرأة فقط ، وبنسبة 62.0 % ، بينما 6 مبحوثين يرون بأن سوق العمل بحاجة لعمل الرجل فقط ، وفي حالة الإجابة بالنفي فإن 41 مبحوثاً أجابوا بأنه لا توجد علاقة بين النوع وحاجة سوق العمل بينهم 29 مبحوثاً يوافقون على عمل المرأة والرجل معاً ، و6 مبحوثين يوافقون على عمل الرجل ، وكذلك 6 مبحوثين يوافقون على أن سوق العمل بحاجة إلى عمل المرأة كذلك.

وعليه يمكن رفض الفرضية القائلة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وبين حاجة سوق العمل.

الفصل السابع

النتائج العامة والتوصيات

أولاً : النتائج :ـ

ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط الآتية :ـ

1- تبين من الدراسة إن أكثر من 3/4 أفراد العينة من الإناث بنسبة 78.8 % يليها الذكور بنسبة 21.2 % وهذه النتيجة تتفق مع نتائج التعداد العام للسكان عام 1995 ف ، بأن عدد الإناث يزيد بكثير عن عدد الذكور بالنسبة لعدد السكان .

2- توصلت الدراسة إلي أن ما يزيد عن 61.3 % من أفراد العينة تقل أعمارهم عن 29 سنة مما يبين أن فئة العمر في الدراسة تقع في الفئة العمرية الشابة ، وأن متوسط أعمار المبحوثين هو 35 سنة . وهذا يوضح ازدياد مساهمة الشباب الليبيين في النشاط الاقتصادي وخصوصاً في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة مستواهم التعليمي .

3- تبين من خلال الدراسة أن أكثر من 74.4 % من المبحوثين هم من غير المتزوجين .

4- تبين من الدراسة أن 43.1 % من أفراد العينة كانوا قد تخرجوا في العام الجامعي 2000 – 2001ف ، وبينما وبنسبة 31.9% من مجموع أفراد العينة قد تخرجوا في العام الجامعي 2002 – 2003ف ، وفي العام الجامعي 2004 – 2005ف قد وصلت نسبة الخريجين إلى 25.0 % من مجموع أفراد العينة ، وذلك لأن الأقدم في التخرج تكون له فرصة أكبر في الحصول على فرصة العمل .

5- توصلت الدراسة إلى إن أكثر من نصف أفراد العينة 55.0 % هم من خريجي كلية الآداب والتربية ، واحتلت هذه النسبة المرتبة الأولى ، ويليها كلية الاقتصاد بنسبة 18.8% وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصل إليها محمد سالم كعيبه في دراسته التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا ، حيث توصلت دراسته إلى أن الزيادة في عدد الخريجين في بعض التخصصات وخاصة تخصصات العلوم الاجتماعية برز عنها ظهور الباحثين عن العمل ، وإلى وجود خلل بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة .

6- أن أكثر من نصف أفراد العينة ونسبتهم 60.0% قد تحصلوا على الدرجة العلمية ليسانس ، ويليها نسبة 40.0% تحصلوا على المؤهل العلمي بكالوريوس .

7- إن الغالبية العظمى لأفراد العينة هم معلمون وبنسبة 78.1% في حين بلغت

نسبة الموظفين الإداريين 10.0 % والأطباء 5% والسكرتيرة 3.80% والأخصائية الاجتماعية 2.5% وهذا يدل على التعدد في أنواع الأعمال والمهن التي رغب أفراد العينة على العمل بها بعد تخرجهم ، وهذا النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصل إليها إسماعيل أذياب في دراسته من حيث التعدد في أنواع المهن والوظائف حسب طبيعة ونوعية الأعداد والتخصص .

8- تبين من خلال الدراسة أن غالبية المبحوثين قد التحقوا بالجامعة برغبتهم الشخصية وبنسبة 80.0 % يرون بأن تخصصهم الجامعي هو من التخصصات المطلوبة في سوق العمل ، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصل إليها عبد القادر أمحمد صالح من قبل في دراسته التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة في ليبيا ، حيث إن نسبة 0.85% من المبحوثين التحقوا بالجامعة برغبتهم الشخصية .

9- توصلت الدراسة إلى إن 23 % بعض المبحوثين اختاروا هذا التخصص لميل الشخص منذ الصغر ، ونسبة 20.0 % هو تخصص مطلوب في سوق العمل ، وقد أوضح 18.1 % هو رغبة الأهل ، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصل إليها غالب عوض صالح ، وخالد واصف الوزني من قبل في دراستهم التعليم الجامعي ، ومحددات اختيار التخصص في مصر حيث أختار أغلبية المبحوثين تخصصهم من قبل تدخل الأهل ودون أن يرتبط ذلك بمستقبل التخصص وفرص العمل ، وهذا وقد وجد نحو 600 مهندس عاطل عن العمل في الأردن ، فنظرة الأهل إلى الجانب الاجتماعي لأي وظيفة تضع الطالب أمام ضرورة الاستجابة لرغبات الأهل لمتطلبات الاجتماعية.

10- كما دلت نتائج الدراسة على أن غالبية المبحوثين قد تحصلوا على وظائف مباشرة بعد تخرجهم ، حيث احتلت نسبته المرتبة الأولى وهى 70.0 % ويليها بنسبة 30.0 % من المبحوثين لم يتحصلوا على وظائف إلا بعد حين .

11- كما دلت نتائج الدراسة على أن غالبية المبحوثين قد تحصلوا على وظائف عن طريق الجهات المسؤلة عند تعيين وتوزيع الخريجين بنسبة 48.8 % وفي الوقت الذي لم تتعد فيه نسبة المبحوثين الذين تحصلوا على وظيفة عن طريق

حاجة جهة العمل لتخصص 21.9 % وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها عبد الله السيد عبد الجواد ، في إن الخريجين يتم تعيينهم وتوزيعهم حسب الشهادة والمؤهل العلمي ، وبالتالي تقوم الجهات المعنية بتعيينهم ، وذلك لتحديد الأعداد التي تتطلبها القطاعات المختلفة ولتفادي تغيير التخصصات على المدى الطويل.

12- أجمع ما نسبته 69.4 % من أفراد العينة على إن التعليم الجامعي مرتبط بسوق العمل ، بينما يرى 30.6 % من المبحوثين إن التعليم الجامعي غير مرتبط بسوق العمل ، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها محمد سالم كعيبه في دراسته السابقة الذكر ، حيث توصل إلى ضرورة ربط مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل من القوى العاملة المؤهلة والمدربة ، وكذلك يجب أن يتم التخطيط للتعليم الجامعي بما يلبي احتياجات سوق العمل الليبي في الفئة المهنية المعتمدة على مخرجات التعليم الجامعي .

13- كما بينت الدراسة بأن أغلبية المبحوثين قد تحصلوا على وظائف تتلاءم مع التخصص الجامعي وبنسبة 72.5 % بينما 27.5% من المبحوثين فإن عملهم الحالي لايتلائم ولا يرتبط بالتخصص والأعداد الجامعي .

14- توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة وبنسبة 83.1 % يوافقون على إن تخصصهم الجامعي الذي تحصلوا عليه هو من التخصصات المطلوبة في سوق العمل ، في حين لايوافق 16.9 % على ذلك وهذا يدل على أن هناك بعض التخصصات غير مناسبة لطبيعة العمل في سوق العمل الليبي وبالتالي يؤدي إلى وجود تشوه هيكلي في عدم ملائمة هذه المخرجات لاحتياجات سوق العمل.

15- توصلت الدراسة إلى إن أغلب أفراد العينة ، وبنسبة 50.6 % يرون بأن الدراسة الجامعية كانت كافية لأعدادهم المهني، في حين إن نسبة 49.9 % منهم غير راضيين عن دراستهم وإعدادهم الجامعي، وهذا يدل إن الإعداد الجامعي للفرد له دورٌ في زيادة كفاية مستوى الإنتاجي ومساهمته في رفع من مستوى المعيشي في المجتمع.

16- إن من أهم الصعوبات التي واجهت المبحوثين أثناء دراستهم الجامعية هي نقص في الكتب والمصادر الجامعية، وكانت نسبة هؤلاء 44.4 % ، ويليها نسبة 20.0 % يدركون بأن الساعات المخصصة للتدريب العملي لم تكن كافية .

17- تبين من الدراسة أن غالبية المبحوثين بنسبة 74.4% يوافقون على إن الجامعة قادرة على توفير الخريجين حسب حاجة سوق العمل ، ويليها وبنسبة 25.6% يرون عكس ذلك ، وهذا يدل على نقص الخريجين الذين تؤهلهم الجامعة في مواقع العمل.

ثانياً : نتائج اختبار الفروض :-

عند اختبار فروض الدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية :-

1- نتائج اختبار الفرض الأول :-

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل .
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية وحل مشكلات سوق العمل.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية وبين متطلبات سوق العمل.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمبحوثين وبين حاجة سوق العمل.

وهذا يعني إن هناك بعض التخصصات الجامعية غير مرغوبة في سوق العمل مما يؤدي إلى عدم وجود فرصة عمل مناسبة مع التخصص أو الدرجة العلمية التي تحصل عليها المبحوث .

وعليه فقد تبين من خلال اختبار الفرض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات التعليم الجامعي وبين متطلبات سوق العمل .

2- نتائج اختبار الفرض الثاني :-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل.

- عند اختبار هذا الفرض توصلت الدراسة إلى :ـ

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل.

وهذا يعني إن هناك تخصصات أصبحت كافية في سوق العمل ولا تساعد على حل مشكلاته مما يؤدي إلى وجود فائض في عدد الخريجين ووجود بطالة في الخريجين.

وبهذه النتيجة تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل.

3- نتائج اختبار الفرض الثالث :ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العملي للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل.

تبين من خلال إختبار هذا الفرض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل .

وهذا يدل على إنه هناك تخصصات علمية ليس لها علاقة بمتطلبات سوق العمل ، ولا تخدم متطلبات سوق العمل ، ولا تخدم متطلبات سوق العمل وبالتالي هي ليست مرغوبة مما يؤدي إلى تفسير وجود ازدحام في هذه التخصصات ، وبهذه النتيجة تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي ومتطلبات سوق العمل .

4- نتائج الفرض الرابع :ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للمبحوثين وحاجة سوق العمل .

وعند اختبار هذه الفرضية تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع التخصص العلمي للمبحوثين وحاجة سوق العمل من الخريجين .

وبهذه النتيجة تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما.

5- نتائج اختبار الفرض الخامس :ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والإعداد المهني للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل.

تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الدراسة الجامعية وأعدادهم المهني وحل مشكلات سوق العمل.

ومما سبق نلاحظ إنه قد تم رفض الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين وحل مشكلات سوق العمل.

6- نتائج اختبار الفرض السادس :ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل.

وعند اختبار هذا الفرض تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل.

وبهذه النتيجة تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين ومتطلبات سوق العمل.

7- نتائج اختبار الفرض السابع:ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين وحاجة سوق العمل.

وعند اختبار هذا الفرض توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين وحاجة سوق العمل .

وبهذه النتيجة تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدراسة الجامعية والأعداد المهني للمبحوثين وحاجة سوق العمل.

8- نتائج اختبار الفرض الثامن:ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وبين حل مشكلات سوق العمل.

عند اختبار هذا الفرض توصلت الدراسة إلى :ـ

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وبين حل مشكلات سوق العمل.

وعليه يمكن قبول الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحل مشكلات سوق العمل.

وبهذه النتيجة تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحل مشكلات سوق العمل.

9- نتائج اختبار الفرض التاسع :ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع ومتطلبات سوق العمل.

وعند اختبار الفرض توصلت الدراسة إلى :ـ

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع ومتطلبات سوق العمل وهذا يعني أنه ليس للنوع علاقة بمتطلبات سوق العمل .

وبهذه النتيجة تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع ومتطلبات سوق العمل.

10- نتائج اختبار الفرض العاشر:ـ

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحاجة سوق العمل.

من خلال النتائج تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحاجة سوق العمل.

وبهذه النتيجة تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وحاجة سوق العمل.

ثالثاً: التوصيات :ـ

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة بالآتي:ـ

1- إعادة النظر في وضع المناهج والمقررات الدراسية بما يواكب التقدم المعرفي السريع بتطوير نظم وأساليب التقويم .

2- إعادة النظر في قبول الطلبة بالجامعات بما يخدم متطلبات التنمية وسوق العمل مع قبول الطلاب وفق قدراتهم وميولهم وعدم ترك مجال للوساطة .

3- إيجاد نظام كفء للمعلومات يكون قادراً على تقديم صورة واقعية واضحة من العرض والطلب والتنبؤ بمتطلبات سوق العمل من جميع التخصصات .

4- توفير الإمكانيات والمكتبات المدرسية لتهيئة الطالب للدراسة والتحصيل العلمي .

5- وضع خطة طويلة الأجل تهدف إلى تخريج الأعداد المطلوبة من المتخصصين والفنيين لسد احتياجات السوق في مختلف المجالات .

6- الاعتماد على مجلس التخطيط الوطني في متابعة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واقتراح كافة السبل لتطويرها.

7- إن تهتم الجامعة بالربط بين تخصصاتها وبين سوق العمل حتى تعمل على تخريج كوادر فعلية ، بحيث يجدون فرص عمل مناسبة في المؤسسات المختلفة في المجتمع الليبي .

8- مواكبة البرامج التعليمية للمتغيرات والتطورات العلمية الحديثة .

9- إجراء بحوث مستقبلية للتعرف على المزيد من أساليب وطرق جودة مخرجات التعليم الجامعي ومدى ملائمتها لسوق العمل الليبي.

ملخص الدراسة

يعد التعليم الجامعي المصدر الرئيسي لتكوين الكفاءات والمهارات من القوى البشرية ، وذلك لأهمية هذا المورد لإحداث عملية التنمية ، فالتعليم الجامعي قد فرض نفسه إن يكون غاية ووسيلة في نفس الوقت ، فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى بعض التدخلات لتنسيق الجانب الآخر من هدف التعليم الجامعي ، وهو تهيئة المواطن للقيام بعمل معين من خلال التخصص في مجال هذا العمل ودراسته، حيث إن حصوله على العمل المناسب يتوقف على نجاحه في هذا التخصص ، ونظراً لأن العمل أصبح يشكل المصدر الرئيسي لدخل المواطن ، فإنه من الضروري توفر الفرص الوظيفية للدارس بما يتناسب مع تخصصه ، حيث يرتبط ذلك بالتنسيق المستمر بين حاجة سوق العمل والجامعات.

وعليه فإن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة مدى التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ، وذلك من حيث التعرف على مستوى أداء خريجي جامعة التحدي وحاجتهم للتدريب ، والعوامل التي تساهم في عدم ملائمة خريجي الجامعة لمتطلبات سوق العمل ، وإبراز أهم التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي في ليبيا ، وكذلك التعرف على واقع سوق العمل في ليبيا .

وتمثلت أهمية الدراسة في حيويته وندرة الدراسات السابقة ، التي تهتم بمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل الليبي .

وبعد تحديد هدف الموضوع وأهميته والإطلاع على الدراسات السابقة سواء التي تعرضت للموضوع بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ، تحدد المنهج في المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية الطبقية النسبية باستخدام استمارة استبيان على عينة من 160 مبحوثاً ومبحوثة في القطاعات الثلاثة : التعليم ، الصحة (مستشفى ابن سينا وعيادة الأسنان التعليمية) ، وصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة سرت ، واحتوت استمارة الاستبيان على مجموعة أسئلة عامة للمبحوثين وأخرى تعرض أوضاعهم التعليمية والمهنية ، وبعد عملية جمع البيانات ومراجعتها عرضت للتحليل الوصفي باستخدام النسب المئوية ، وكذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد تم عرض البيانات

في جداول أحادية ، وجداول اختبار الفروض وذلك باستخدام عدة أساليب إحصائية كالتكرارات والنسبة المئوية ، ومربع (كا2) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، والقاما وذلك لمعرفة اتجاه قوة العلاقة إذا كانت موجبة أو سالبة ، وبعد عملية التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج وأهمها ما يأتي :ـ

ـ توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى لأفراد العينة قد التحقوا بالجامعة برغبتهم الشخصية وبنسبة 80.0% ، وإن تخصصهم الجامعي هو من التخصصات المطلوبة في سوق العمل ، ونسبة 70% من المبحوثين قد حصلوا على وظائف مباشرة بعد تخرجهم .

ـ كما بينت الدراسة بأن أغلبية المبحوثين وبنسبة 72.5% قد حصلوا على وظائف تتلاءم مع التخصص الجامعي ، وبنسبة 83.5 % يوافقون على إن تخصصهم الجامعي الذين حصلوا عليه هو من التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

ـ وعند تحليل البيانات واختبار مستوى الدلالة (بمربع كاي) وتحديد اتجاهاتها باستخدام (الجاما) ، تبين وجود علاقة دالة إحصائية بين التخصص العلمي ومتطلبات سوق العمل.

ـ أما عن الدراسة الجامعية والإعداد المهني فقد تبين من اختبار هذا الفرض وجود علاقة دالة إحصائية بين الدراسة الجامعية وإعدادهم المهني وبين حل مشكلات سوق العمل.

ـ تبين عدم وجود علاقة بين التخصص العلمي للمبحوثين وبين حاجة سوق العمل.

ـ أما عمل المرأة والرجل فقد تبين عند اختبار هذا الفرض وجود علاقة دالة إحصائيا بين النوع وحل مشكلات سوق العمل.

الملاحق

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي / سرت

كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
الدراسات العليا

استبيان الأسئلة الخاصة بموضوع ((مدى ملائمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل الليبي))

"دراسة ميدانية على عينة من خريجي جامعة التحدي في مدينة سرت"

أخي المبحوث ....أختي المبحوثة

تحية طيبة ،،، ،،،

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على الخريجين الذين تم إعدادهم في جامعة التحدي ومدى ملائمتهم لاحتياجات سوق العمل ، وبما أن هذه الاستبانة هي من ضمن دراسة علمية للحصول على درجة الماجستير ، عليه نأمل التكرم بالموافقة على الإجابة عن أسئلة هذا الاستبيان التي حتماً ستكون في خدمة المجتمع والبحث العلمي ، كما إن هذه المعلومات التي تدلى بها ستكون في غاية السرية ولا تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي .

تقبلوا خالص تقديري وشكري على تعاونكم ،،، ،،،،،

الباحثة : سليمة سالم عبد الهادي
طالبة دراسات عليا / قسم علم الاجتماع
تحت إشراف الدكتور :-
لوجلى صالح الزوى .

بيانات أولية :-

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر : 22-28 ☐ 29- 35 ☐

36 – 42 ☐ 43 – 49 ☐

3- الحالة الاجتماعية : أعزب ☐ متزوج ☐

4- سنة التخرج ☐

5- الكلية التى تخرجت منها : كلية الآداب ☐ كلية الاقتصاد ☐

كلية الهندسة ☐ كلية القانون ☐

كلية الطب ☐ كلية الزراعة ☐

كلية العلوم ☐

6- القسم الذى تخرجت منه :.....

7- الدرجة العلمية : ليسانس ☐ بكالوريوس ☐

8 – الوظيفة الحالية:.....

9-هل كان التحاقك بهذه الجامعة ؟

- رغبة شخصية ( )
- عن طريق التنسيب ( )
- توجيه إجباري ( )
- عدم وجود تخصص مناسب ( )

10- ما هو سبب اختيارك لهذه الجامعة ( )
- رغبة الأهل ( )
- سهولة دراسة التخصص ( )
- تخصص مطلوب في سوق العمل ( )
- مركز الخريج اجتماعياً في المستقبل ( )
- ميل الشخص منذ الصغر ( )
- متابعة الدراسة مع أصدقائي ( )

11 - بعد حصولك على المؤهل الجامعي هل حصلت مباشرة على الوظيفة ؟

نعم ( ) لا ( )

12 - في حالة الإجابة (بلا) فما الأسباب التي منعتك من التعيين مباشرة ؟
- بسبب وجود فائض في العمالة بسوق العمل ( )
- عدم وجود فرصة عمل مناسبة مع التخصص ( )
- التخصص غير مطلوب حالياً بسوق العمل ( )

13 - تحصلت على وظيفتي الحالية عن طريق ؟
- الجهات المسئولة عن تعيين الخريجين ( )
- العلاقات الشخصية " وساطة من قريب أو صديق " ( )
- مكاتب الاستخدام " مكاتب تسجيل القوى العاملة " ( )
- حاجة جهة العمل لتخصصي ( )
- عن طريق البحث الشخصي ( )

14- هل التعليم الجامعي مرتبط بسوق العمل ؟

نعم ( ) لا ( )

15- هل تطوير التعليم الجامعي يؤدى لحل مشكلات سوق العمل ؟

نعم ( ) لا ( )

16- هل العمل الذي تقوم به حالياً يتلاءم مع التخصص الذي تم إعدادك له فى الجامعة ؟

نعم ( ) لا ( )

17- هل تعتقد أن تخصصك الجامعي الذي حصلت عليه من التخصصات المطلوبة فى سوق العمل ؟

نعم ( ) لا ( )

18 – هل حصولك على الوظيفة تحسين للمستوى الاقتصادي للأسرة ؟

نعم ( ) لا ( )

19- فضلت الالتحاق بهذا العمل (المهنة) لأنه :ـ

أ- يتفق مع تخصصي الدراسي الجامعي ( )

ب- قريب من مكان سكنى ( )

ج – فرصة لتحسين الدخول والحصول على حوافز مادية أفضل ( )

د – أعباؤه ومسؤولياته الوظيفية غير شاقة ( )

هـ – يتناسب مع ميولي واهتماماتي ( )

و – يتيح لي فرصة استكمال دراستي ( )

20- وبسبب عدم وجود فرصة عمل مناسبة اضطررت لهذا العمل بالرغم من :

أ- طبيعة العمل لا تتفق مع تخصصي الدراسي ( )

ب- العمل ليتيح لي فرصة الترقي الوظيفي ( )

ج – لا يتفق مع قدراتي واستعداداتي ( )

د – مكان العمل بعيد عن محل إقامتي ( )

هـ – طبيعة العمل لا يتناسب مع ميولي واهتماماتي ( )

و – الأعباء الوظيفية شاقة ( )

21- هل الدراسة الجامعية كانت كافية للإعداد المهني ؟

نعم ( ) لا ( )

22 – من أهم الصعوبات التي واجهتني إثناء الدراسة الجامعية هي :ـ

- نقص في الكتب والمصادر في المكتبة الجامعية ( )
- قلة كفاءة أعضاء هيئة التدريس ( )
- الساعات المخصصة للدروس النظرية لم تكن كافية ( )
- الساعات المخصصة للتدريس العملي لم تكن كافية ( )

23- هل يتطلب سوق العمل في نظرك إلى ؟

- عمل المرأة ( )
- عمل الرجل ( )
- عمل المرأة والرجل معاً ( )

24- هل تعتقد بأن الجامعة قادرة على إعداد الخريجين والذين توفرهم حسب حاجة سوق العمل ؟

نعم ( ) لا ( )

25 – من خلال دراستك الجامعية وفى ضوء ممارستك للعمل ، ضع علامة (✓) أمام كل عبارة لتبين درجة موافقتك أو رفضك لما جاء فيها من وصفة لطبيعة الدراسة بالجامعة وعلاقتها بالإعداد للعمل الذي تزاوله الآن ☞

م	العبارة	أوافق	لا أوافق
1	الدراسة في الجامعة زودتني بالجوانب النظرية أكثر من الجوانب العملية		
2	ظروف العمل تختلف تماماً عن الخبرات التي مررت بها في الدراسة الجامعية .		
3	الدراسة الجامعية لم تزودني بالقدر الكافي من المهارات التي يحتاجها العمل .		
4	مواضيع الدراسة الجامعية لا تساير التطورات الحديثة في مجال العمل .		
5	لا يحتاج العمل إلى التخصص الدقيق الذى أتاحته لي دراستي الجامعية .		
6	لم تسمح طرق التدريس فى الجامعة بالإستفادة التامة من محتوى مواد الدراسة .		
7	الدراسة لم تتيح لي فرصة التدريب العملي الكاف قبل العمل .		
8	محتوى المقررات التي تقدمها الجامعة لا تخدم كافة متطلبات العمل .		
9	كثرة عدد المقررات لم يمكنني من الاستفادة الكاملة بما جاء فيها .		
10	الدراسة الجامعية لم تكسبني مهارات التعليم الذاتي .		
11	الدراسة لم تزودني بقاعدة علمية تكفى للتكيف مع احتياجات العمل .		

26- هذه مجموعة من الأهداف التي تعمل الجامعة على تحقيقها من أجل زيادة فعاليتها فى إعداد الكوادر من الخريجين المطلوبين لسوق العمل ، والمطلوب ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها من وجهة نظرك ، بحيث يأخذ الهدف الأول رقم (1) والذي يليه رقم (2) وهكذا .

م	الأهداف	الترتيب
1	إعادة النظر في وضع المناهج والمقررات المدرسية	
2	إعادة النظر في قبول الطلبة في الكليات وعدم ترك مجال للوساطة .	
3	الاختيار الأفضل والمناسب لأعضاء هيئة التدريس .	
4	توفير الإمكانيات والمكتبات المدرسية لتهيئة الطالب للدراسة والتحصيل العلمي .	

المراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب

1- أحمد الفنيش وآخرون ، التعليم العالي في ليبيا ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، 1998ف .

2- ـــــــــــــــ ، التربية بين المجتمع والجامعة ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، الطبعة الأولى 1981ف .

3- ـــــــــــــــ ، التعليم العالي في ليبيا ، دراسة مقارنة ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، بنغازي ،1988ف .

4- أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات القوي العاملة : التخطيط ـ التنمية ـ الاستخدام ـ مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984 ف .

5- ـــــــــــــــ ، علاقات العمل في الدول العربية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985ف .

6- إسماعيل محمد أدياب ، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، 1990ف .

7- حسن إبراهيم الهنداوي ، التعليم وإشكالية التنمية ، القاهرة .

8- حمدي على أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع التربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995ف .

9- حامد عمار ، في بناء الإنسان العربي ، دار المعرفة الجامعية ، 1988ف .

10- رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1972ف.

11- ـــــــــــــــ ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، 1978ف .

12- زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع المهني ، دار الفكر العربي ، بدون تاريخ نشر .

13- شبل بدران وآخرون ، أسس التربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الخامسة، 2005ف .

14- سعيد إسماعيل علي ، التعليم الجامعي فى الوطن العربي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1987ف .

15- سعيد عيد مرسي بدر ، التعليم والفرص المتكافئة ، مدخل سوسيولوجيا التعليم ، دار المعرفة الجامعية ، 1996ف .

16- سعد الدين وآخرون ، مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم ، منتدى الفكر العربي ، عمان 1989ف .

17- سليمان عاشور الزبيدي ، مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي ، المكتبة الجامعية ، ليبيا ، 2002ف .

18- صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في ثلاثين عام ، الدار الجماهيرية للنشر ، مصراته ، ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1999ف .

19- صلاح مصطفى الغول ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتب غريب، القاهرة ، 1982ف.

20- عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، الطبعة الرابعة ، مكتبة وهبة، القاهرة ، 1982ف.

21- ـــــــــــــ ، التنمية الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1980ف.

22- ـــــــــــــ ، أصول البحث الاجتماعي ، الطبعة الخامسة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1986ف.

23- عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991ف.

24- عبد الفتاح أو بوحبيل وآخرون ، اقتصاديات التعليم في ليبيا ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، مركز البحوث للعلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1994ف.

25- عبد الهادي الجوهري ، وآخرون ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا إنجازات وطموحات ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، 2005ف.

26- على الحوات ، التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، بدون تاريخ نشر.

27- ـــــــــــــ ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا إنجازات وطموحات ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، 2005ف.

28- ـــــــــــــ ، دراسات في التنمية الاجتماعية قضايا وطموحات ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، 1954ف.

29- عمر محمد التومي الشيباني ، تـاريخ الثقافـة والتعلـيم فـي ليبيـا ، دار المطبوعات ، جامعة الفاتح ، الطبعة الأولى ، 2001ف.

30- عبد الله بشير فضل ، التعليم العالي والجامعي ،عرض مقارن مـع دراسـة ميدانية ، الطبعة الأولى ، مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986ف.

31- عبد العزيز الغريب صقر ، الجامعة والسلطة ، دراسة تحليلية للعلاقة بـين الجامعة والسلطة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2005ف .

32- عبد الله عامر الهمالي ، أسلوب البحث الاجتمـاعي وتقنياتـه ، منـشورات جامعة قار يونس ، الطبعة الأولى ، بنغازي 1999 ف .

33 – فؤاد بسيوني متولي ، التربية ومشكلة التنمية البيروقراطية رؤية عـصرية لبعض مشكلات المجتمع وعلاقتها بالتربية ، دار المعرفة الجامعية ، 1990ف .

34- ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعي ، دراسة ميدانية نقدية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993ف.

35- ميرغني رفع الله أحمد ، المعجم الموجز في المـصطلحات التربويـة ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1983ف.

36- محمد زكي الشافعي ، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة ، جامعة بيروت العربية ، 1971ف.

37- محمد الجوهري ، علم اجتماع وقضايا التنميـة فـي العـالم الثالـث ، دار المعارف ، القاهرة ، 1978ف.

38- محمد منير مرسي ، عبد الغني النوري ، تخطيط التعليم واقتـصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1977ف.

39- مصدق جميل حبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، 1978ف.

40- محمد متولي غنيمة ، التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربيـة ، دار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، 1996ف.

41- ـــــــــــــــ ،الوضع الراهن واحتمالات المستقبل ، الدار اللبنانية ، الطبعة الأولى ، 1996ف.

42- محمد أمحمد القماطي ، تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية في الفترة من 1951 ــ 1975ف ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للكتاب ، 1978ف.

43- نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978ف.

44- يعقوب فهد أعبيد ، التنمية التكنولوجية ومتطلباته ، الكويت ، بدون تاريخ نشر.

ثالثاً : الدوريات العلمية :-

45- أحمد البستان ، أولويات التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العلي التطبيقي والجامعي ، دراسة في تخطيط مرحلة ما بعد التعليم الثانوي بدولة الكويت ، ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، تصدر عن مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، العدد السابع والثمانون ، 1997ف.

46- أمحمد سالم الهرمة ، فلسفة التعليم عند بعد ، مجلة الجامعي ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، العدد الثالث ، 1995ف.

47- التعليم العالي في ليبيا ، مجلة الجامعي ، النقابة العامة للأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، العدد الأول ، 1993ف.

48- حافظ فرج أحمد ، التعليم في الريف المصري ، دراسة تطبيقية على قرية مصرية ، التربية المعاصرة ، المصدر لخدمات الطباعة ، العددين (6-5) يوليو 1986 فبراير 1987ف.

49- خضير بن سعود الخضير ، مؤشرات جودة مخرجات التعليم العالي التطبيقي والجامعي ، دراسة فى تخطيط مرحلة ما بعد التعليم الثانوي بدولة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، تصدر عن مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، العدد السابع والثمانون ، 1997ف .

50- سالم بن سعيد القحطاني ، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل ، دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود وقطاع الأعمال بمدينة الرياض ، مجلة الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، العدد السادس والعشرين ، 1998ف .

51- سمير إبراهيم حسن ، التعليم والتنمية في سوريا ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد الثاني عشر ، الصيف ، 1998ف .
52- علي الحوات ، التعليم العالي في ليبيا نشأته وتطوره وانجازاته ، مجلة الجامعي ، العدد الأول ، الفاتح / سبتمبر ، 1993ف .
53- علي رمضان الماقوري ، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ، مجلة الجامعي ، تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، العدد التاسع ، الربيع ، 2005ف .
54- غالب عوض صالح ، وآخرون ، التعليم الجامعي في الادرن محددات اختيار التخصص والانعكاسات على سوق العمل ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، مجلة علمية فصلية ، العدد الثاني عشر ، القاهرة ، 1998ف .
55- محمد سالم كعيبة ، التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، 1998ف .
56- مروة أحمد ، مجالات تطبيق جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية ، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد التاسع والثلاثون ، نوفمبر تشرين الثاني ، 2001ف .
57- مثنى عبد الآله ناصر ، التعليم في الدول العربية والتحديات الاقتصادية المستحدثة ، مجلة الجامعي ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، العدد التاسع ، الربيع ، 2005ف .
58- مروان راسم كمال ، مجلة التربية القطرية ، العدد 39-94 ، 1994ف .
59- مصباح مفتاح عبدالسلام ، وآخرون ، المجلة العلمية لكلية الآداب والعلوم ، جامعة التحدي ، سرت ، العدد الأول ، 1997ف .
60- محمود محمد مرسي ، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، تصدر عن جامعة الكويت ، العدد الرابع ، شتاء 1985ف .
61- محمد طاهر محبك ، التعليم في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، مجلة بحوث جامعة حلب ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، العدد الحادي عشر ، 1988ف .

62- مجلة كلية الاقتصاد ، جامعة التحدي سـرت، دار الازدهـار مـصراتة ، 2004ف .

رابعاً : الرسائل العلمية :-

63- انتصار مسعود محمد ، التعليم والمهنة كمتغيرات اجتماعية وعلاقتها بمكانة الفرد المكتسبة فى المجتمع الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعـة قـار يونس ، قسم علم الاجتماع ، 2000ف .

64- أنور سعادة ، مشكلات التعليم الجامعي وأثارها على الشباب ، دراسة ميدانية في جامعة أسيوط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب بقنـا ، جامعـة جنوب الوادي ، 1996ف .

65- سالمة مسعود موسى ، المناهج الدراسية وعلاقتها بتدعيم القيم الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم علم الاجتماع ، جامعـة التحـدي ، سـرت ، 2006ف .

66- سهير إدريس فنص ، دراسة حول احتياجات القطاع المصرفي من خريجي التعليم العالي في مجال العلوم الاقتصادية بالجماهيرية العظمى ، رسالة ماجـستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس .

67- عبد القادر أمحمد صالح ، التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القـوى العاملة ، دراسة تتبعيه على عينة من خريجي جامعة الـنجم الـساطع ، رسـالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2003ف .

68- عبد الله السيد عبد الجواد ، التخطيط للتعليم العالي فـي جمهوريـة مـصر العربية ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، 1980 ف .

69- محمد عبد الله عبد المحسن ، دور التعليم في اتجاهات الطالبات نحو قـضايا التحديث في المجتمع المحلي ، رسالة ماجستير غيـر منـشورة ، كليـة العلـوم الاجتماعية والتطبيقية ، جامعة الفاتح ، 1997ف .

خامساً : المؤتمرات والبحوث والندوات :-

70- التعليم الجامعي والعالي في التنمية الشاملة ، بحوث مختارة مـن المـؤتمر العام الخامس لإتحاد الجامعات العربية ، عمان ،1990ف .

71- بالنور الدوكالي ، ندوة التعليم العالي وسوق العمل ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس في الفترة 10- 12/ 2005/4ف ، بنغازي.
72- رمزي عبدا لحي ، ندوة التعليم العالي في الجماهيرية ودوره في تنمية الموارد البشرية (الواقع والمستقبل) ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس في الفترة من 10 ــ 12 /2005/4ف ، بنغازي.
73- طه الحاج اليأس ، الاتجاهات الحديثة لقيام الجامعة الشعبية في الوطن العربي ومبرراتها ، ندوة خبراء الدراسة إمكانية قيام الجامعة العربية المفتوحة ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، مطبوعات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ، بغداد ، 1981ف .
74- علي الحوات ، محاضرات في علم الاجتماع التربوي ألقيت على طلبة السنة الرابعة قسم الفلسفة والاجتماع في المدرج الأخضر ، جامعة الفاتح ، 1987ف .
75- عوض سليم خليفة ، التعليم الجامعي وسوق العمل ، ملاحظات حول واقع ومستقبل العلاقة بينهما ، ندوة التعليم العالي ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، في الفترة من 10-2005/4/12ف ، بنغازي.
76- منصور الصيد شيته ، الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في الجماهيرية ، ندوة التعليم العالي في الفترة من 10-2005/12ف ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، بنغازي.
77- منصور الراوي ، تنمية الموارد البشرية ، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية العمالية الصادرة عن مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية ، 1985ف .
78 – محمد عدنان وديع ، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، المعهد العربي للتخطيط ، 1994ف .
79- بيانات منشورة في دراسة قدمت من على الشريف ، ندوة الشباب والتنمية ، 2001ف .

سادساً : اللوائح والتقارير :-

80- تقرير حول أعمال ملتقى الفكر والثورة ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، طرابلس ، 1988ف .

81- تقرير التنمية الإنسانية ، برنامج الأمم المتحدة ، الصندوق العربي للإنمـــاء الاقتصادي والاجتماعي ،2002ف .
82- اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (التقرير العام 1990اف) .
83- اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، قرار رقم (745) ، بشأن إعادة تنظيم هيكلية الجامعات ، لسنة 1991اف.
84- اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني(التقرير العام لسنة 1999اف).
85- قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني ، رقم (787) بشأن إعادة تنظيم الكليات بجامعات الجماهيرية 1999اف.
86- قرار اللجنة الشعبية العامة رقـــم (281) لـــسنة 1999اف ، إعـــادة تنظـــيم الجامعات بالجماهيرية.
87- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملـــة ، 2001ف.
88- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2002ف ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لسنة 2001ف.

Abstract

The university education is considered as the principal source of forming the qualifications and skills which are essential for development . The university education imposed itself as being a goal and a mean at the same time , the need has become very urgent for implementing the other part of university education goals , which is preparing citizens for performing a specific work through their specializations in a specific field , and since work has become the principal source of the citizen's income , there fore its important to create working opportunities for graduates according to their specializations , and this is done by continuous coordination between the market needs and universities .

Therefore this study aims at knowing the consistency extent between the university education outputs and the work market requirements , by discovering the performance level of Attahady university graduates and their training needs , the factors that participate in the inconsistency of university graduates in work market requirements , and highlighting the most challenges faced by university education in Libya , in addition to knowing the reality of the work market in Libya.

The importance of this study based on its effectiveness and lack of previous studies dealing with this subject .

After defining the aim of this subject , its importance , and overlooking the previous studies , those which dealt directly or

indirectly with the subject ; the methodology was defined in the social survey by way of random optional sample through using the questionnaire form on a sample of 160 units at three sectors : education , health (Ibn Sina hospital & and educational dental clinic) , and social security fund in Sirte , the questionnaire form included general questions , and other questions concerning their educational and professional status . After being gathered and reviewed the data were analyzed descriptively by using percentages , also by using (SPSS) program , The data were put into single tables , and assumption testing tables by using several statistical ways as Frequeay table and percentages , and (x2) in order to show the relation between the independent and the dependent variables , and gamma , in order to discover the direction of the strength of relation whe ther it is positive or negative , After the statistical analysis the study reached the following results :

1- the majority of the sample joined university by their free will making 80% , and their major is desired at the work market , 70% of them got jobs immediately after graduation .

2 - The study showed that the majority of our sample with 72.5% got jobs suit their university specializations , also a percentage of 83.5% agree that their specialization is desired at the work market .

3 - After analyzing data , using (x2)and defining its directions by (gamma) , it appeared a statistical significane relation between the educational specialization and the work market requirements .

4 - concerning the university education and professional training , it appeared a statistical significane relation between the university education and their professional training and solving the work market problems .

5 - It appeared no relation between the educational specialization of the sample and between the work market needs.

6 - Concerning the work of women and men , it appeared – when this assumption tested – that there is a statistical significane relation between the sex and the work market problems .

Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
At-Tahady University / Sirte
Faculty of arts & Education
Department of sociology
Higher Studies

Extent of Suitability of University education outputs to Libyan work market requirements

" Field study on a Sample of Graduates of Attahady University in Sirte"

Prepared by : **Salima Salim Abdelhadi**

Supervised prof : **Dr. Lojely Saleh Ezwai**

Academic Year
2006-2007